جامعة أمحمد بوقرة ــ بومرداس ــ

كلية الحقوق والعلوم السياسية –بودواو–

قسم العلوم السياسية

الرهانات الأمنية للجزائر بعد 2011

منظورات نقدية

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية

تخصص: تعاون دولي.

إعداد الطالبتين:

✍ أسماء قدور

✍ نبيلة بلهادي

إشراف الأستاذ:

عمر سعداوي

لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الصفة
د. منصوري سفيان	رئيسا
أ. سعداوي عمر	مشرفا ومقررا
أ. بوبصلة أمينة	ممتحنا

السنة الجامعية: 2019–2020

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وعرفان

نشكر الله عز وجل لأنه جعل من طريق العلم قدرنا وأنار بنور العلم بصرنا.

وأعاننا ووفقنا على أداء هذا العمل.

فلك الحمد ربي حتى ترضى، ولك الحمد إذا رضيت، ولك الحمد بعد الرضى.

نتوجه بجزيل الشكر والامتنان إلى كل من ساعدنا من قريب أو من بعيد على إنجاز هذا العمل وفي كل ما وجهناه من صعوبات ونخص بالذكر أستاذنا الفاضل المشرف على هذا البحث **"الأستاذ سعداوي عمر"** الذي لم يبخل علينا بتوجيهاته ونصائحه القيمة والذي كان عونا لنا في إتمام هذا البحث.

وخالص التقدير أقدمه لأعضاء لجنة المناقشة لقبولهم مناقشة هذه الأطروحة ولا يفوتنا أن نشكر الأستاذ **حجاج مراد** الذي بذل جهدا في مسيرتنا البحثية لما قدمه لنا من نصائح وتوجيهات.

الإهـــــــداء

إلى من أوصى بها الرحمان إلى عطر المكان وبهجة الزمان إلى غاليتي **أمـــــــي**، " التي يعود لها الفضل في ثمرة جهد هذا العمل إلى السيدة علمتني أن الدنيا مدرسة الإنسان، يمر فيها امتحانات صعبة يقطف آخرها ثمرة حلوة.... ويكفيني فخرا واعتزازا أن أقف أمامك اليوم داعية الله أن يجزيك خيرا ويعوضك على تعب وألم تحملته لأجلي ولأجل أخي وأختي.

أهدي هذا العمل إلى روح **والدي** فليتغمَده الله برحمته الواسعة وليسكنه فسيح جنانه وإلى أغلى ما أملك أختي و حبيبة قلبي **"آية"** وأخي العزيز **"رضا"**.

وإلى عائلتي الكريمة وأصدقائي وكل من سعى وسعد بنجاحي.

أسماء

الإهـــــــداء

أهدي ثمرة هذا الجهد .....

إلى من لا يمكن للكلمات أن توفي حقهما ولا للأرقام أن تحصي فضائلهما، أغلى ما في الكون قرتا عيني **والداي الكريمين** العزيزين اللذان ساندني طوال حياتي وعلماني أن شهادة التخرج رمز للعلم وسلاح في يدي أدامهما الله لي ورعاهما و جزاهما جنة الفردوس، إلى ريحانة حياتي أختي **إيمان وحنان ورانيا** إلى قبعة رأسي إخوتي **محمد لمين ومرداسي وريان**، وإلى كل عائلتي.

إلى من آنسني في دراستي وشاركني همومي تذكارا و تقديرا صديقتي **رشيدة أولمو**

إلى كل من مهدوا الطريق أمامي للوصول إلى ذروة العلم من أستاذتي في مرحلة الابتدائي **قانة زهية** إلى المدرج الجامعي كل أساتذتي الكرام وزملائي وزميلاتي وبالأخص **هشام القريعي.**

نبيلة

خطة الدراســـــة:

مقدمة.

الفصل الأول: الأطر النظرية والمفاهيمية للأمن الوطني الجزائري.

المبحث الأول: تطور مفهوم الأمن.

المطلب الأول: المفهوم الضيق للأمن.

المطلب الثاني: مفهوم الأمن الموسع.

المطلب الثالث: من الإقليمية التقليدية إلى الإقليمية الحديثة.

المبحث الثاني: الأمن من المنظورات النقدية.

المطلب الأول: المفهوم البنائي للأمن.

المطلب الثاني: مفهوم الأمن في النظرية النقدية.

المبحث الثالث: العقيدة الأمنية الجزائرية.

المطلب الأول: مفهوم العقيدة الأمنية الجزائرية.

المطلب الثاني: مرتكزات العقيدة الأمنية الجزائرية.

المطلب الثالث: تحولات العقيدة الأمنية الجزائرية.

الفصل الثاني: البعد الإقليمي للأمن الوطني الجزائري بعد 2011: التداعيات والمحاذير.

المبحث الأول: الأمن الوطني الجزائري: من منظور جيوسياسي.

المطلب الأول: جغرافية الدولة الجزائرية.

المطلب الثاني: الدوائر الجيوسياسية للأمن الوطني الجزائري.

المطلب الثالث: جيواقتصاد الجزائر.

المبحث الثاني: التحديات الأمنية للجزائر بعد 2011.

المطلب الأول: من أجل مقاربة مفاهيمية لظاهرة الحراك العربي.

المطلب الثاني: الحراك الشعبي في تونس والتداعيات الإقليمية.

المطلب الثالث: الأزمة في ليبيا ومسألة الأمن الإقليمي.

المطلب الرابع: الأزمة في مالي و الرهانات الجيو-أمنية.

المطلب الخامس: تنامي التواجد العسكري والأمني في الساحل.

المبحث الثالث: المقاربة الأمنية للجزائر بين الترتيبات الإقليمية والدولية.

المطلب الأول: المقاربة الأمنية الأمريكية.

المطلب الثاني: المقاربة الأمنية الفرنسية

المطلب الثالث: المقاربة الأمنية الجزائرية.

خاتمة.

المقدمة

مقدمة

اكتسب موضوع الأمن أهمية بالغة في الدراسات الاستراتيجية وما زادت أهميته هو التحول الذي مس النظام الدولي بعد نهاية الحرب الباردة، والتي توسم بمرحلة "النهضة للدراسات الأمنية" نتيجة لظهور تحديات ومخاطر جديدة، فإنتقل نطاق تحديده من أمن الدولة إلى أمن المجتمعات والأفراد، فبعد أن كان البعد العسكري هو المحدد الأساسي وفق التصور العقلاني في المدرسة الواقعية الذي من أجله تتسارع الدول لتحقيق مصلحتها في البقاء وتعظيم أمنها تجاوز هذا المفهوم الضيق ليشمل أبعاد أوسع وأكثر ليونة، من خلال التصورات النقدية التي أعطت قيمة مضافة لموضوع الأمن، هذا التوسع ارتبط أساسا بفعل تحول طبيعة التهديدات الأمنية، حيث ظهرت تهديدات جديدة مرتبطة بالإرهاب، الجريمة المنظمة، الهجرة غير الشرعية، انتشار السلاح، والاتجار بالمخدرات، والتي استفادت من مزايا العولمة خاصة تلك المتعلقة بالثروة التكنولوجية، وبما أن أمن الدولة مرتبط بفضائها الجيوسياسي يجعلها تسعى للحفاظ على أمن واستقرار الإقليم المتواجدة فيه لضمان أمنها الوطني والإقليمي، ومن هذا المنطق فإن مسألة الأمن تقتضي هندسة وترتيبات أمنية إقليمية ودولية كفيلة بإيجاد حلول للإشكاليات الأمنية الجديدة.

والجزائر تشهد بدورها عدة تحولات في بيئتها الإقليمية في الآونة الأخيرة التي أصبحت تشكل تهديدا حقيقيا على أمنها القومي وأمن المنطقة، وكانت فترة 2011 التي شهدت موجة الحراك العربي قد أفرزت انكشافات أمنية على طول الحدود الشرقية للجزائر في ظل الثورة التونسية وانهيار الدولة الليبية بالإضافة إلى أزمة مالي وما صاحبه من التدخل الفرنسي المباشر، برزت على إثرها تحديات أمنية جديدة تمثلت في تنامي التهديدات اللاتماثلية المرتبطة بالإرهاب، الجريمة المنظمة، انتشار الأسلحة، تهريب المخدرات إضافة إلى تأثير النزاعات الاثنية وهشاشة الأنظمة السياسية. هذا ما دفع بالجزائر إلى تقديم مقاربة أمنية ناجعة بالمنطقة بما يتماشى مع مبادئ عقيدتها الأمنية لاحتواء التهديدات الأمنية في جوارها الإقليمي.

- **أهمية الدراسة**

تنبع أهمية الدراسة من الناحية العلمية في كونها تعالج أحد الظواهر الأكثر حساسية ألا وهو الأمن الذي يعد من أهم مواضيع العلاقات الدولية وأكثرها تعقيدا، والتي حظيت باهتمام بالغ من قبل المفكرين والباحثين الأكاديميين، سنحاول الوقوف على أهم التحولات التي عرفها مفهوم الأمن لاسيما

بعد انقضاء عهد الثنائية القطبية، فلقد ساهم التنظير في ميدان الدراسات الأمنية، التي تعنى بالاهتمام بمفهوم الأمن بمختلف أبعاده ومستوياته، إلى إيجاد أطر كفيلة لمواجهة الرهانات الأمنية الجديدة.

وتتمثل الأهمية العملية لهذه الدراسة في كونها تدرس التحولات والمستجدات التي تشهدها البيئة الإقليمية الجزائرية خاصة بعد تطور الأحداث سنة 2011 من ثورات عربية وانتفاضات شعبية في دول الجوار خاصة تونس وليبيا.. وتوسع دائرة الخطر وزيادة التربص الأجنبي بالمنطقة، إضافة إلى الأزمة المالية، والتي انعكست بدورها على استقرار الأمن القومي والإقليمي للجزائر، بالتالي الاعتماد على استراتيجيات وسياسات منبثقة من مبادئها الثابتة في سياستها الخارجية لمجابهة هذه التهديدات التي نتجت عن تلك التحولات.

- **إشكالية الدراسة**

في ظل البيئة الأمنية الإقليمية والعالمية المتزايدة التعقيد، ومع التحديات والانعكاسات الخطيرة التي جاء بها المشهد الاستراتيجي لما بعد الحراك العربي وما ترتب عن ذلك من آثار جد سلبية على الأمن الوطني الجزائري، مست المشهد السياسي والأمني، والتي دفعت بالجزائر إلى زيادة الانشغال بالأبعاد الخارجية لأمنها القومي، بانتهاج سياسات وآليات لمواجهة التهديدات الأمنية بالاعتماد على مبادئ عقيدتها الأمنية التي تعتبر أحد ركائز الدولة الجزائرية ومصالحها الوطنية.

وعليه فإن الإشكالية المطروحة هي كالتالي:

ما مدى تأثر الأمن الوطني الجزائري بالتحولات والتفاعلات التي أفرزتها البيئة الإقليمية بعد 2011؟

- **التساؤلات الفرعية**

وللإحاطة بالإشكالية الرئيسية نطرح التساؤلات التالية:

- ما هي المقاربات النظرية المفسرة لمفهوم الأمن في ظل التهديدات الجديدة؟
- ما هو مضمون العقيدة الأمنية الجزائرية؟
- فيما تكمن أهداف القوى الكبرى في منطقة الساحل الإفريقي؟

- **الفرضيات:**

وللإجابة المبدئية على الإشكالية المطروحة وللإلمام بجميع جوانب الموضوع وضعنا الفرضيات التالية:

- توسع مفهوم الأمن جعل الجزائر تقتنع بحدة المخاطر عبر الوطنية التي تتجاوز حدودها الجغرافية.

- الطبيعة الجيوسياسية المعقدة وتنامي تأثير مصادر التهديدات الأمنية التي أفرزها الحراك الشعبي في المنطقة المغاربية عامل أساسي في رسم وتوجيه سياسات الجزائر الأمنية.

➢ **أهداف الدراسة**

- إبراز أهم المنظورات التي تناولت مفهوم الأمن لاسيما في ظل التحولات التي تعرفها المنظومة الدولية، مع التوقف عند تطور مستوياته وأبعاده، بالإضافة إلى معالجة طبيعة العقيدة الأمنية الجزائرية ومدى تجاوبها مع التحولات الراهنة.
- تسليط الضوء على أهم التهديدات الأمنية التي تواجه الأمن الوطني الجزائري في ظل التحولات التي تشهدها البيئة الإقليمية، في الفترة الممتدة من 2011 إلى غاية 2019 أين أصبحت الفضاءات الجيوسياسية للجزائر تشهد حراكا واسعا وتوترات أمنية والتي تؤثر على الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي والأمني، وكيف تتعامل الجزائر مع كل هذه المتغيرات بانتهاج جملة من الاستراتيجيات والسياسات لحماية المصالح من خلال تحقيق الأمن الوطني والإقليمي بناءا من منظور مقاربتها الأمنية.

➢ **مبررات اختيار الموضوع:**

▪ **المبررات الذاتية:**

- أولا: هي رغبتنا في العمل تحت إشراف الأستاذ "عمر سعداوي"، الذي شجعنا لاختيار هذا العمل لأهميته في الوقت الراهن وذلك تحفيزا منه على بذل جهدنا. ثانيا الاهتمام بالبحث في قضايا تتعلق ببيئتنا التي ننتمي إليها وما يحدث فيها من تفاعلات أمنية، خاصة وأن الأمن الوطني الجزائري يرتبط بأمن المنطقة، كذلك محاولة معرفة إمكانية الجزائر في التصدي للتحديات التي تواجهها بهدف حماية مصالحها الوطنية وأمنها الداخلي.

▪ **المبررات الموضوعية:**

- ترتبط بأهمية الموضوع في حد ذاته حيث يعد موضوعا حيويا من جهة وحداثة الموضوع من جهة أخرى، خاصة وأن هذه الدراسة ترتبط بتداعيات مطلع عام 2011 وما خلفته الأزمة التونسية والحرب الليبية من انتشار للأسلحة في المنطقة وخاصة في مالي وتحالف الجماعات الإرهابية والإجرامية، الأمر الذي انعكس على الأمن الوطني الجزائري، ما دفع الجزائر إلى تغيير سياساتها بما يتماشى مع مصالحها خاصة وأن منطقة الساحل الإفريقي أصبحت عامل

جذب وتأثير في سياسات القوى الكبرى التي تفرض وجودها بالتدخل العسكري، الأمر الذي يتنافى مع مبادئ العقيدة الأمنية الجزائرية.

- **مراجعة أدبيات:**

- حسام حمزة، مذكرة ماجستير بعنوان: "الدوائر الجيوسياسية للأمن القومي الجزائري"، سنة2011، جامعة باتنة، الذي تناول فيه الإطار المفاهيمي والنظري لدراسة الدوائر الجيوسياسية للأمن القومي الجزائري، وعالج الدائرتان المغاربية والإفريقية للأمن القومي الجزائري، والتركيز على دراسة الدائرة المتوسطية للأمن القومي الجزائري والبعد الأمني للعلاقات الجزائرية الأوربية والعلاقات الجزائرية الأطلسية.
- منصور لخضاري، أطروحة دكتوراه بعنوان: "استراتيجية الأمن الوطني في الجزائر2006-2011"، سنة 2013، جامعة الجزائر03، تناول الموضوع في أربعة فصول، تطرق في أولها إلى الإطار النظري والمفاهيمي لإستراتيجية الأمن الوطني، وفي الثاني محددات استراتيجية الأمن الوطني الجزائري، أما الثالث حول ميادين استراتيجية الأمن الوطني في الجزائر، ليختم بالتحديات الراهنة والمستقبلية للأمن الوطني في الجزائر.
- كتاب luis Martinez&Rasmus Alenius Boserup : « ALGERIA MODERN From Opacity to Complexity »، الصادر عن Hurst&Company في لندن سنة 2016، والذي جاء فيه في الفصلان الأخيران، اللذان كتبه عبد النور بن عنتر وأنوار بوخارس، كيف أن الجزائر تواجه معضلة بين مبدأ عدم التدخل في الخارج وحماية سلامته الإقليمية في مواجهة التهديدات عبر الحدود، وذلك في سياق الأزمة في الدول المجاورة، حيث تختار تعزيز التعاون العسكري من خلال تعميق علاقتها الثنائية مع مالي وتونس في مجال مكافحة تهريب الأسلحة والإرهاب.

- **تقسيم الدراسة:**

في إطار سعينا للإجابة عن الإشكالية المطروحة تم تقسيم الدراسة كالتالي:

الفصل الأول: تحت عنوان "الأطر النظرية والمفاهمية للأمن الوطني الجزائري" تم تقسيمه إلى ثلاثة مباحث وتم التطرق في المبحث الأول إلى تطور مفهوم الأمن ثم تطرقنا في المبحث الثاني إلى الأمن من المنظورات النقدية أما المبحث الثالث فتناولنا فيه العقيدة الأمنية الجزائرية.

الفصل الثاني: تحت عنوان "البعد الإقليمي للأمن الوطني الجزائري بعد 2011: التداعيات والمحاذير"، قسمناه إلى ثلاثة مباحث حيث تناولنا في المبحث الأول البعد الجيوسياسي للأمن الوطني الجزائري، ثم تناولنا في المبحث الثاني التحديات الأمنية التي واجهت الجزائر بعد 2011، أما المبحث الثالث فقد استعرضنا فيه المقاربات الأمنية للقوى الدولية والإقليمية في منطقة الساحل الإفريقي.

الفصل الأول:

الأطر النظرية و المفاهيمية

للأمن الوطني الجزائري

تمهيد:

يأخذ موضوع الأمن حيزا كبيرا من اهتمامات الباحثين في حقل العلاقات الدولية والدراسات الأمنية، حيث تنامت النقاشات النظرية بشأن موضوع الأمن واختلافها، فمفهوم الأمن انقسم إلى تصورين مختلفين، تصور ضيق وتصور آخر واسع، فمع نهاية الحرب الباردة شهد مفهوم الأمن اتساعا في ظل انفتاح الأجندات البيئية، الاقتصادية، المجتمعية، والسياسية الجديدة، لتتجاوز الجانب العسكري، واعتماد الفرد كوحدة مرجعية من غير الدولة لموضوعه، خاصة مع ظهور موجة تهديدات جديدة ومعقدة أثرت في مفهومه وأبعاده.

كما اعتبر مفهوم الأمن الإقليمي آلية لتحقيق الأمن في نسقه الوطني والإقليمي والدولي لاعتبار أن مصادر التهديدات الجديدة أصبحت مخترقة للحدود الإقليمية، هكذا فإن مسألة الأمن تقتضي هندسة وترتيبات أمنية وإقليمية ودولية كفيلة بإيجاد حلول للإشكاليات الأمنية الجديدة، هذا ما أدى بالدولة إلى إتباع سياسات أمنية فعالة تضمن أمن حدودها وأمنها الخارجي والتي تبين فيها توجهات الدولة وأهدافها المرتبطة بدورها بعدة أسس منها العقيدة الأمنية.

أما العقيدة الأمنية فهي تنبع من تصورات وقيم كل دولة، والجزائر تتبنى مبادئ ومرتكزات، تتشكل من خلالها سياستها الأمنية التي تعتبرها عقيدتها الأمنية التي تسعى على أساسها الحفاظ على أمنها واستقرارها على الصعيد المحلي والإقليمي بما يحقق مصلحتها الوطنية.

الفصل الأول عبارة عن إطار مفاهيمي ونظري للدراسة، حيث قمنا بتقسيمه إلى ثلاثة مباحث: المبحث الأول يتناول تطور مفهوم الأمن، المبحث الثاني يتناول المنظورات النقدية للأمن، أما المبحث الأخير فيتناول العقيدة الأمنية الجزائرية.

المبحث الأول: تطور مفهوم الأمن.

يعتبر مفهوم الأمن من المفاهيم الأساسية التي طرأت عليه تغيرات، وذلك لما شهده النظام الدولي من تحولات، فخلال الحرب العالمية الثانية ونتيجة لتأزم الوضع في العالم، أصبح موضوع الأمن محط النقاش بين العديد من المفكرين، حيث تميزت الدراسات الأمنية آنذاك بسيطرة التصور الواقعي، الذي ركز على الدولة كوحدة مرجعية للتحليل في الدراسات الأمنية، ولحفظ أمنها من أي تهديد خارجي فإن القوة العسكرية هي الأداة الأمثل، لكن خلال منتصف الثمانينيات ونهاية الحرب الباردة تغيرت الأوضاع الدولية وبرزت ظواهر جديدة في البنية الدولية، ما أدى إلى إعادة بناء تصور جديد للأمن في ظل تطور طبيعة التهديدات، حيث نجد الدراسات الأمنية النقدية التي برزت في القرن العشرين، ومن ابرز هذه المقاربات الأمنية نجد المقاربة (البنائية الاجتماعية، النقدية، ما بعد الحداثة) إلى جانب مدارس ساهمت في تطوير مفهوم الأمن "كمدرسة كوبنهاجن"، لكن مع اكتساح العولمة للعالم تسبب في بروز تهديدات أمنية جديدة، أضحى من غير الممكن أن نجد منطقة تخلو من هذه التهديدات لأن تقارب الدول في إقليم جغرافي واحد سيؤدي بالضرورة إلى انتشار بؤر التوتر في كل مناطق العالم وعلى هذا الأساس أصبح مستوى التحليل الإقليمي له أهمية بالغة في الدراسات الأمنية.

إذا من خلال ما سبق سنتطرق في هذا المبحث إلى ثلاثة مطالب، المفهوم الضيق للأمن في المطلب الأول، والمفهوم الواسع للأمن في مطلب ثان، أما المطلب الثالث فقد تعرضنا إلى الإقليمية والإقليمية الحديثة.

▪ المطلب الأول: المفهوم الضيق للأمن.

إن مفهوم الأمن يعود إلى فترة قديمة جدا في الفكر الواقعي، من "ثيوسيديس" **Thucydice** الذي اعتبر الأمن والقوة مستقات من الحرب البيلونيزية التي دارت بين "أثينا واسبرطا"، لتنتقل إلى الفكر الصيني مع "سان تزو" المفكر الاستراتيجي الصيني 551–496ق.م الذي قدم في كتابه (فن الحرب)، النصح للحاكم موتي و طريقة صيانة بقائه واستعماله القوة لتعزيز مصالحه خلال زمن الحرب، وفي إيطاليا عصر النهضة كتب فيلسوف ايطالي "نيكولا ميكيافيلي" حول القوة وهذا في معرض استشارته (الأمير) ونصح الحاكم بجعل القوة والحالة الأمنية فوق كل اعتبار.[1]

[1] تاكايوكي ياماموراء " مفهوم الأمن في نظرية العلاقات الدولية"، ترجمة: عادل زقاغ، متوفر في الرابط: **https://bohothe.blogspot.com/2010/03/blog-spot_26.html?m=1**. تم التصفح بتاريخ: (03/02/2020)، على الساعة: (22 :05)

وفي نفس الصدد نجد تحليلات "توماس هوبز" 1588–1679، الذي يعتبر القوة محورا لفلسفته وجوهرها، فتحقيق الأمن والسلم لا ينفصل عن الرغبة في طلب القوة، والمجد لأن أي درجة من درجات الأمن تتطلب مزيدا من تحقيق القوة، فالحروب والنزاعات بين الدول شيء لا يمكن تجنبه، باعتبار كل وحدة سياسية تتطلع للبقاء.[1]

لكن بروز التيار الواقعي كمدرسة فكرية في مجال السياسة الدولية، يرتبط بنهاية الحرب العالمية الثانية، حين اكتسبت الواقعية قدرة تفسيرية وقوة تأثيرية كبيرة داخل الأوساط الأكاديمية بدءا بكتابات المنظر "هانس مورغانثو" سنة 1948 في كتابه "السياسة بين الأمم: صراع السلطة والسلم"، **Politics Among Nations**، وضع فيه تصور متكامل للأمن.[2]

ووفقا لأنصار الاتجاه الواقعي فإن الدولة هي وحدة التحليل الأساسية ومحور أي سياسة أمنية، والهدف الأسمى الذي تسعى إليه الدول كافة هو تحقيق أمنها. وعليه القوة العسكرية هي الوسيلة الوحيدة المتاحة أمام الدولة لتحقيق أهدافها. ويقول "هانس مورغانثو" "إن شعور الدولة بالأمن يزداد بازدياد حجم قوتها".[3]

و نجد تعريف "أرنولد ولفرز" **Arnold Wolfers** لعام 1952، وهو أقدم تعريف للأمن، "الأمن موضوعيا يرتبط بغياب التهديدات ضد القيم المركزية، وبمعنى ذاتي، فهو غياب الخوف، من أن تكون تلك القيم محل هجوم."[4]

وينطلق الواقعيون من الفرضيات الأساسية التالية:

- ✓ الدولة الفاعل الأساسي في العلاقات الدولية.
- ✓ الطبيعة الفوضوية للنظام الدولي: غياب سلطة مركزية قادرة على ضبط سلوك الدول.
- ✓ الشك وغياب الثقة بفعل أنانية الدول وسعي كل وحدة سياسية لزيادة القوة العسكرية.
- ✓ تحدد الدول العقلانية مصالحها الوطنية من خلال القوة.[5]

أما الواقعية الجديدة فحاولت بزعامة "كينيث ولتز" معالجة وتدارك الانتقادات التي وجهت للواقعية التقليدية، فيرى والتز بذلك أن الصراع الدولي لا يمكن إرجاعه إلى طبيعة الأفراد أو الدول

---

[1] محمد وقيع الله محمد، ***مدخل إلى الفلسفة السياسية: رؤية إسلامية*** (دمشق: دار الفكر، 2010)، ص. 151.

[2] Colin Elman, « **Realism** », In Paul D.Williams (ED) security studies: Introduction, London: Routledge, 2008, p.17.

[3] سليم قسوم، ***الاتجاهات الجديدة في الدراسات الأمنية: دراسة في تطور مفهوم الأمن في العلاقات الدولية***، رسالة ماجستير غير منشورة (جامعة الجزائر3: كلية العلوم السياسية و الإعلام،2011)، ص ص. 65–66.

[4] Dario Battistella, ***Théories Des Relation International***, 2nd Ed, (Paris : Pesses De Sciences Po, 2006), p.461.

[5] Michael E.Brown, Sean M.Lynn. Jones, And Steven E.Miller, ***The Perils Of Anarchy Contemporary Realism And International Security***, An International Security Reader, The MTTRRESS, Cambridge, Massachusetts. London, England, 1995, Px, Books.Google.Dz>Books.

فقط ولكن إلى طبيعة وشكل البيئة التي يعيشون فيها، أي أن الحروب هي نتاج البنية الدولية الفوضوية ويقصد بذلك أن الفوضى هي التي تنتج بيئة صراعية و ليس الصراع هو من ينتج الفوضى.[1]

لذلك يعتبر الواقعيون الجدد أن الأمن هو الهدف الغائي نتيجة حالة اللاأمن، المنبثقة من الفوضى، فالأمن عندهم مقترن بعنصر الخوف؛ الذي يجعل من الأمن القومي في ظل هذا الوضع هو مفهوم نسبي، يعني أن تكون الدولة في وضع قادرة على القتال والدفاع عن وجودها ضد العدوان، أي أنها تمتلك القدرة المالية والبشرية لمواجهة العدوان وتضمن لشعبها الشعور بالتحرر من الخوف، بما يضمن مركزها الدولي ومساهمتها في تحقيق الأمن الجماعي.[2]

كما يطرح التصور الواقعي فكرة المعضلة الأمنية « The Security Dilemma » وكان أول من أوضح هذه الفكرة هو "جون هرتز" **John Hertz** في خمسينيات القرن العشرين، الذي يقول. "إنها مفهوم بنيوي تقود فيه محاولات الدول للسهر على متطلباتها الأمنية بدافع الاعتماد على الذات، وبصرف النظر عن مقاصد هذه المحاولات، إلى ازدياد تعرض دول أخرى لخطر، حيث إن كل طرف يفسر الإجراءات التي يقوم بها على أنها إجراءات دفاعية ويفسر الإجراءات التي يقوم بها الآخرون على أنها تشكل خطرا محتملا." [3]

كما تفترض الواقعية الدفاعية أن فوضوية النسق الدولي أقل خطورة، وبما أن الأمن متوفر أكثر من كونه مفقودا، فعندما تكون القدرات الدفاعية أكثر تيسرا من القدرات الهجومية فإنه يسود الأمن وتزول حوافز النزعة التوسعية. فامتلاك الدولة وسائل الدفاع عن نفسها لا يعني بالضرورة تهديد للطرف الآخر، لذلك فإن الواقعية الدفاعية فضلت استراتيجية تعاونية لتقليص أخطاء وادراكات وحسابات صناع القرار على حساب التصعيد في السباق نحو التسلح وكسب مزيد من القوة فقط تأمين نفسها وتملك استراتيجية عنيفة إلا في حالة الإحساس بالخطر.[4]

- **المطلب الثاني: مفهوم الأمن الموسع.**

مع بداية الثمانينيات، دخلت الحوارات المنظورية ضمن حقل الدراسات الأمنية مرحلة حاسمة جديدة في تكوينها المعرفي. فقد أدت الأزمة المتزايدة في المنظورات التقليدية، والبناء الوضعي الذي

---

[1] ياسين سعيدي، ***التحديات الأمنية الجديدة في المغرب العربي***، رسالة ماجستير غير منشورة (جامعة وهران2: كلية الحقوق و العلوم السياسية، 2016/2015)، ص. 15.

[2] عبد الناصر جندلي، ***التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية والنظريات التكوينية***، (الجزائر: دار الخلدونية للنشر والتوزيع، 2007)، ص. 160.

[3] جون بيليس و ستيف سميث، ***عولمة السياسة العالمية***، ترجمة: مركز الخليج للأبحاث، (الإمارات العربية المتحدة: مركز الخليج للأبحاث، 2004)، ص.418.

[4] إبراهيم بولمكاحل، "تطو اتجاهات المدرسة الواقعية في تحليل العلاقات الدولية والسياسة الخارجية"، في:

/تطور-اتجاهات-المدرسة-الواقعية-في-ت-https://www.politics-dz.com/2 تم التصفح يوم: (20/02/2020)، على الساعة: (13:16)

تقوم عليه أطرهما المعرفية إلى ضرورة إجراء بروسترويكا جديدة في الحقل. بلغت بروسترويكا الدراسات الأمنية أعلى مراحلها بطرح النظريات بعد_الوضعية/النقدية لبرامج بحثية لتحليل الشؤون الأمنية تحت علامة "الدراسات الأمنية النقدية". تمثلها ثلاث مقاربات نظرية محددة بشكل جغرافي باعتبارها مدارس أمنية: مدرسة كوبنهاجن، مدرسة أبريستويث وباريس. جميعها لها جذورها في النظرية الاجتماعية النقدية، بعد البنيوية، وبعد الحداثية.[1]

حسب "أرث لكي" تكون آمنا ينبغي أن تشعر بالحرية من التهديدات والقلق من الخطر فالأمن بهذا التصور يصبح "عقل الدولة" أي الأفراد يشعرون بالأمن من أذى الآخرين، كما أن إدراك الأمن وتطوره إلى مفهومه الحالي تأثر بعوامل مركزية كان أبرزها تغيير النظام العالمي وأجندة الأمن، وقد رافق هذه الموجة من الأحداث الدولية وتحول في المقاربات والمناهج في العلوم الاجتماعية من الوضعية نحو ما بعد الوضعية.[2]

دعا كل من كيث كروز ومايكل ويليامز إلى ضرورة توسيع أجندة الأمن الدولي ليتجاوز التركيز التقليدي الواقعي على الدولة بوصفها الموضوع المرجعي الوحيد للأمن، لينتقل من الأمن النووي إلى الأمن الإنساني.[3]

وفي سياق هذا التطور طرح بوزان توسيع مفهوم الأمن، وحسبه فإن الأمن يقتضي موضوعا مرجعيا « Referent Object » وذلك استجابة للسؤال: أمن ماذا؟ . ويجيب "أمن الدولة" لكن ذلك لا يكفي لأن هناك موضوعات مرجعية أخرى للأمن محتملة أو كامنة، ولهذا يتبنى في تحليله ثلاثة مستويات: الأفراد، الدول، النظام الدولي، ورغم أن بوزان ركز على الدولة إلا أنه يعتبر أول من أدخل مفهوم الأمن الاجتماعي.[4]

ومن جهة أخرى نجد الباحثة "هيلغا هافتندورن" **H.Haftendorn** من الوجوه البارزة الداعية إلى ضرورة توسيع ومراجعة مفهوم الأمن وإعادة النظر في أبعاده، ومستوياته ووسائله واستراتيجية بنائه. وحسبها ترى: "أنه يجب الاعتماد على مقاربات ومنظورات متعددة التخصص والثقافة، مما

---

[1] سيد أحمد قوجيلي، ***الحوارات المنظورية وإشكالية البناء المعرفي في الدراسات الأمنية***، رسالة ماجستير غير منشورة (جامعة الجزائر3: كلية العلوم السياسية والإعلام، 2010/2009)، ص. 418.

[2] رضا شوادرة، ***إشكالية هندسة أمن مشترك: في منطقة الساحل الإفريقي***، رسالة ماجستير غير منشورة (جامعة 3: كلية العلوم السياسية والإعلام، 2011/2010)، ص. 31.

[3] Keith Krause And Mickael, Williams Broadming, ***The Agenda Of Security Studies Politics And Methods***, Mershon International Studies Review Vo140°N°2october, 2009, p. 234.

[4] زبيري رمضان، ***العولمة والبنى الوظائفية الجديدة للدولة***، رسالة ماجستير غير منشورة (جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية والإعلام، 2013)، ص. 226.

يسمح بصياغة مفهوم شامل للأمن يتضمن القضايا والادراكات الحسية (preceotion)، القيمة الثقافية وادراكات التهديد، هذا إلى جانب بناء تصورات واضحة حول مناهج الأمن الإقليمي والعالمي."[1]

ولم يكن ممكنا حدوث التغيير في المناهج الأمنية لو لم تتغير طبيعة التهديدات المحددة لمفهومنا الأمني، وتوجد هنالك صورتين للعالم مختلفتين في مجال الأمن: عالم مثقل بالتهديدات التقليدية والمشكل عامة من الدول الفقيرة، أين لا يزال يلجئ فيها للعنف المسلح كوسيلة لحل المشاكل السياسية، وعالم متحضر مشكل من الدول القوية التي تعاني من ظواهر جديدة كالإرهاب والتلوث والإجرام، أي تهديدات ذات طابع غير مادي.[2]

ولقد كان لصعود وتيرة النزاعات العرقية في أوروبا الشرقية وإفريقيا وتزايد الهجرة الدولية ومشاكل الإدماج والفقر وارتفاع مستويات الجريمة، كلها عوامل كشفت عن طبيعة جديدة ومتغيرة من التهديدات الأمنية، طور "باري بوزان" "وأولي وايفر" فكرة "الأمن المجتمعي" باعتباره المدخل الأكثر استيعابا للأجندة الأمنية في فترة ما بعد الحرب الباردة حيث يركز الأمن المجتمعي على الهوية بدل أمن الدولة بالمفهوم التقليدي.[3]

وبالموازاة مع موجة الأمن المجتمعي التي ركب من خلالها بوزان حقل الدراسات الأمنية عمل أيضا على وضع أسس أفكار الأمننة « securitization » حيث بالإمكان جعل صفة الأمن متغيرا يمكن نقله من ظاهرة إلى أخرى.

كما أشار بوزان إلى مفهوم الأمن المركب حيث أصبح الأمن مرتبطا ارتباطا وثيقا بالأبعاد الخارجية للإقليم حيث من الصعب فهم الأمن في دولة ما دون الأخذ في عين الاعتبار الدول المجاورة خصوصا بعد تعقد المشاكل المطروحة في الفترة الراهنة وترابطها بشكل معقد.[4]

ترى البنائية أن الأمن يحمل مدلولا اجتماعيا، وهو مرتبط أكثر بعنصر أساسي وهو عنصر الإدراك من طرف صانع القرار وعليه فالأمن ليس مسألة حتمية وإنما إدراك من صناع القرار.[5]

أما الدراسات الأمنية النقدية فتعتبر اللبنة الجديدة للتحليل، ساهمت في إدخال مراجع ومستويات جديدة في التحليل على غرار الدولة، بحيث عرفت إطارا واسعا من الاهتمام في أوروبا كون المدارس

---

[1] أحمد إدابير، ***التعددية الإثنية والأمن المجتمعي دراسة حالة مالي***، رسالة ماجستير(جامعة الجزائر3: كلية العلوم السياسية والإعلام،2012/2011)، ص. 67.

[2] فريدة حموم، ***الأمن الإنساني: مدخل جديد في الدراسات الأمنية***، رسالة ماجستير غير منشورة (جامعة الجزائر 3: كلية العلوم السياسية والإعلام، 2004/2003)، ص. 17.

[3] جلال حدادي، ***الأمن الجزائري في إطار استراتيجيات النفوذ للقوى الفاعلة: بالمتوسط بعد 11 سبتمبر 2001***، رسالة ماجستير (جامعة تيزي وزو: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2015)، ص ص. 34–35.

[4] شاكر ظريف، ***البعد الأمني الجزائري في منطقة الساحل و الصحراء الإفريقية التحديات والرهانات***، رسالة ماجستير غير منشورة (جامعة باتنة: كلية الحقوق، 2010/2008)، ص. 24.

[5] عبد النور بن عنتر، ***البعد المتوسطي للأمن الجزائري***، (الجزائر: المكتبة العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، 2005) ، ص. 26.

المنطوية تحتها ترتبط بمواقع جغرافية برزت فيها، والأهم أن كل مدرسة حاولت أن تقدم أفكارا متنوعة وجديدة لتوسيع وتعميق مفهوم الأمن، وهو ما وضعنا أمام عدة مصطلحات أمنية مثل الإنعتاق، تسييس الأمن، المأزق الأمني المجتمعي، الأمننة ونزع الأمننة، الرقابة الإلكترونية.[1]

تعمقت وتوسعت الأجندة الأمنية كما تطورت وفق دراسة "ريتشارد واين جونز" في كتابه: **الأمن، الاستراتيجية و النظرية النقدية،** التي سعى من خلاله لتبيان الفرد باعتباره الموضوع المرجعي الأول ومنه فتحت أفكار كل من "كين بوث" و" واين جونز" نقاشا أكاديميا واسعا من خلال حديثهم عن أن محور الدراسات الأمنية يجب أن يتمحور حول انعتاق الأفراد، وأن التركيز الواقعي على الأمور المادية والعسكرية وكذا مركزية الدولة والفهم الفردي للأمن، كلها أفكار لابد من استبدالها بمشروع مشترك يكون انعتاق الأفراد مركز اهتمامي فيه.[2]

ونجد أن مدرسة باريس؛ تتصور الأمن من خلال تقنية حكومية وتقوم على فاعلية ممارسات الشرطية التي تستخدم تقنيات المراقبة، واحتكار المعرفة لتحديد طبيعة التهديد وشكل الحقيقة الأمنية في العالم[3].

شهدت الدراسات الأمنية تطورا آخر الذي بدأ مع الهجوم الإرهابي الذي طال الولايات المتحدة الأمريكية في الحادي عشر من سبتمبر2001. هذا الحدث الذي رسم الوجه الجديد للعلاقات الدولية والأمن الدولي. وعليه، فهذا الوجه الجديد يؤكد على باكورة من المسائل في الدراسات الأمنية (الإرهاب العالمي/ الدين كعامل في الأمن العالمي...) والتي صنفت منذ التسعينيات كمسائل أمنية، إلا أنها لم تلق التأييد الكامل إلا بعد2001.[4]

▪ المطلب الثالث: من الإقليمية التقليدية إلى الإقليمية الحديثة.

تناولت مجموعة من أدبيات الدراسة في العلاقات الدولية ظاهرة الإقليمية في سياق من المحاولات التنظيرية لتعريف الإقليم والنظام الإقليمي، وقد كان التركيز على التقارب الجغرافي والاعتماد المتبادل كمعياران أساسيان لتعريف الإقليمية إلا أن التحولات التي عرفها النظام الدولي الجديد جعلت المعيار الجغرافي معيارا ضيقا يحصر الإقليمية في نطاق أوسع منه، وهذا ما جعل

---

[1] شهرزاد فكيري، ***الدراسات الأمنية النقدية في ظل التهديدات اللاتماثلية أنموذج ليبيا***، أطروحة دكتوراه غير منشورة (جامعة الجزائر3: كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2017/2016)، ص 110.

[2] Shannon Brincat, Laura Lima And Joao Nunes, ***Critical Theory In International Relation And Security Studies***, Interview And Reflections, Routledge, New York, ny 10017, 2012, p. 11.

[3] سيد أحمد قوجيلي، ***تطورات الدراسات الأمنية ومعضلة التطبيق في العالم العربي***، (دبي: مركز الإمارات للدراسات و البحوث الاستراتيجية، 2012)، ص. 35.

[4] سليم قسوم، **مرجع سابق**، ص. 27.

دراسة الظاهرة تتطلب التطرق إلى مسائل: المكان (place)، الحدود (boundaries)، التخومات (borders)، والفضاء (space).[1]

الإقليمية التقليدية: إن الإقليمية قديمة قدم التاريخ. وقد عرفت الإقليمية التقليدية أربع مراحل:[2]

1. **الإقليمية العسكرية:** تعكس الروايات الأولى للإنشاءات الإقليمية الهيمنة العسكرية أو الممتلكات الإقليمية الاستراتيجية التي جمعتها أعمال العنف. للسيطرة على المناطق التي كانت ذات فائدة اقتصادية أو من خلال الرغبة البسيطة في توسيع السلطة والحكم، لقد كانت الإمبراطوريات القارية معيارا للبنى السياسية إلى غاية الحروب النابليونية.
2. **الإقليمية في القرن التاسع عشر:** مع الثورة الصناعية والانجازات التكنولوجية المرتبطة بها إلى تسويق البضائع خارج الحدود القومية كما أصبح بالإمكان نسج علاقات تجارية بين الوحدات السياسية المختلفة، ففي أوروبا مثلا ازدهرت عدة اتحادات جمركية في هذا الإطار الزمني. كما برزت الدوافع العسكرية والأمنية وراء الإقليمية (كالحلف المقدس والحلف الثلاثي في أوروبا).
3. **بعد الحرب العالمية الأولى:** انتهى عصر الازدهار للسوق المنظمة ذاتيا والتحرير الدولية والتجارة الحرة وصل إلى نهايته في فترة مابعد الحرب العالمية الأولى. كان هذا نتيجة اقتران عدة عوامل داخلية وخارجية. كما أن قيام الحرب العالمية الأولى أوقف اتجاه الاعتماد المتبادل وأنعش عدم الثقة وأحيا الشعارات الوطنية. أخيرا فإن الانهيار المالي الأمريكي في 1929 أضعف الانتعاش الاقتصادي الذي بدأ في العشرينيات. إن تأثير هذه العوامل على التكامل الإقليمي كان أكثر وضوحا في نوع التراتيب الإقليمية، التي أصبحت ذات طبيعة تمييزية، تفضيلية وحمائية.
4. **بعد الحرب العالمية الثانية–الستينات:** تميز النظام الدولي في هذه الفترة بنظام الأمن الجماعي المتجسدة في الأمم المتحدة والعقلانية العقائدية التي تقودها الدولة في الحرب الباردة في جميع أنحاء العالم. عكست الإنشاءات السياسية والعسكرية الإقليمية مثل حلف الشمال الأطلسي وحلف وارسو وSEATO وCENTO وANZUS. ولقد نشطت الإقليمية خاصة في غربي أوربا حيث تكونت هيئات مثل: مجلس أوروبا والمجتمع الأوروبي للفحم والصلب. والإقليمية خارج أوروبا لم تكن لها أي نتائج ملموسة فكما لاحظ "تيلو" **Telo** "إن السياسات الاقتصادية المنغلقة. المؤسساتية الضعيفة جدا، الميراث الاستعماري، وثقل التخلف كلها عوامل تفسر الفشل أو التأثير الهامشي لهذه الموجة من الإقليمية".[3]

---

[1] زهيرة حواس، ***الحوارات الأمنية في المتوسط: احتواء أم إطار لهندسة إقليمية–دراسة حالة الحوار المتوسطي–الأطلسي***، رسالة ماجستير غير منشورة (جامعة باتنة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2011/2010م)، ص ص. 14–15.

[2] Rodrigo Tavares," the state of the art of regionalism: the past, the present and future of a discipline", (**https://www.cris.unu.edu/admin/documents/wprodrigo%20tavares.pdf), p 7.**

[3] ***Ibid***, PP. 8-9.

خلال التسعينيات، عادت الإقليمية بقوة باسم الإقليمية الجديدة أو الموجة الثانية من الإقليمية التي يرجع البعض بدايتها الأولى إلى 1986–1987 حيث وضع أعضاء الجماعة الأوروبية مخططات للسوق الوحدة لتكون جاهزة قبل حلول سنة 1992. في هذا السياق، كانت نقطة التحول هي سنة 1988–1989 عندما أقامت الولايات المتحدة منطقة التجارة الحرة مع كندا وتخلت عن 40 سنة من المعارضة الشديدة لمبدأ التكامل الإقليمي.[1]

الإقليمية الحديثة: إن فكرة الإقليمية التي برزت مع أخصائي الدراسات الإقليمية "Areastudies" تطورت بارتفاع حالة الاعتماد المتبادل إلى "الإقليمية الجديدة " أو "الإقليمية المفتوحة" **Open Regionalism** في ظل ما أطلق عليه "جيمس روزنو " **J.Rosenou** عالم متعدد المراكز (multi center) تميز بنمو العلاقات الاقتصادية وتطور المؤسسات العالمية القائمة عليه[2].

تعرف الإقليمية بأنها :عملية تكثيف التعاون السياسي والاقتصادي بين دول أو أطراف تنتمي إلى منطقة جغرافية واحدة، فالإقليم هو مفهوم مكاني يحدده البعد الجغرافي، وكثافة التبادل والمشاركة في المؤسسات والتجانس الثقافي ويحدد الإقليم عمليا بحجم المبادلات والتدفقات التجارية وصفات مكوناته وقيمه وخبراته المشتركة.[3]

إن الإقليمية الحديثة، باعتبارها عقيدة سياسية تأخذ كنقطة بداية لكل من حدود الإقليم الثقافية الاثنية التقليدية وحدوده الوظيفية الذي يحددها النظام الاقتصادي أساسا. فالنظام الإقليمي في ظل الإقليمية الحديثة يأخذ "شكلا وظيفيا لمجتمع حضري بلا حدود وذي تقنية عالية". فالتأكيد هنا يكون حول إمكانية أن تتغلب المعلومات الجديدة وتكنولوجيا الاتصال على البعد أو المسافة كحاجز أمام تحول الدولة الإقليمية.

يقول J.H.Mittlman (1996) : " إن الإقليمية منذ عام 1990 لا يمكن اعتبارها حركة سياسية تقوم إقليم محدود الوجود والثقافة كما كان الحال بالنسبة للإقليمية في عام 1993، إنها تركز على التنافس السياسي والاقتصادي في الاقتصاد العالمي بالتنوع في التيارات البين–إقليمية Inter-regional والضمن–إقليمية Intra-regional".[4]

---

[1] Dilps das, "regionalism in globalizing world: an asia –pacific prespective", **(www2.warwik.ac.uk/fac/soc/csgr/research/working papers/2001/wp8001.pdf/),** p. 3.

[2] زهيرة حواس، *مرجع سابق*، ص. 18.

[3] مارتن غريفيش وتيري أوكالاهان، *المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية*، (ترجمة: مركز الخليج للأبحاث، 2008)، ص.67.

[4] norvalv veggland, neoregionalism :" planning for devolution, democracy and development"**,(domino2.hil.no/web/forskning.nsf/0/403e9553a7113b5c1256c7e0034ad29/$file/forsknings rapport%2052200.pdf**), p. 4.

إن فكرة الأمن المركب الإقليمي « Regional Security Complex » أدخلت إلى حقل الدراسات الإقليمية كـــ"وحدة تحليل"، وهو مفهوم ابتكره بوزان (1991)، وصف بها نوع معين من المناطق المتحدة بسبب مشاكل أمنية مشتركة.[1]

أعاد بوزان صياغة مفهوم مركب الأمن الإقليمي بالتخلص من التركيز السياسي المركزي والعسكري للدولة وإعادة صياغة المفهوم نفسه لإمكانية وجود جهات فاعلة مختلفة والعديد من قطاعات الأمن، يقول أنه: "مجموعة وحدات تتشابك فيها عمليات الأمن أو اللأمن أو كلاهما بصفة تصبح فيها مشاكل الأمن من المستحيل أن تحلل أو تحل بمعزل عن بعضها البعض".[2]

الدول التي يتشكل منها الإقليم والتي تحمل في داخلها خصائص الصداقة والعداوة تشكل مركبا أمنيا إقليميا والذي عرفه بوزان بأنه "مجموعة من الدول ضمن منطقة جغرافية معينة تكون اهتماماتها وشؤونها الأمنية الأولية والرئيسية مرتبطة مع بعضها البعض بشكل متقارب إلى درجة أن الأمن القومي لكل دولة لا يمكن أن ينفصل واقعيا عن الأمن القومي للدول الأخرى".[3]

وعليه فإن التكتل الإقليمي أصبح ضرورة أمنية للدول وتنبع أهمية هذا الوجه من حقيقة انه لم يعد هناك أمل لدولة بتحقيق أهدافها الإنسانية داخل أراضيها، فقصور أجهزة الدول في مواجهة التحديات الداخلية والدولية، دفعتها إلى المشاركة الايجابية في بناء اطر فعالة وناجحة للتعاون الإقليمي، وذلك عبر منظمات تساهم في تحسين فرص التنمية داخل دول الإقليم وقادرة على التأثير وضمان الاتساق والانسجام والحفاظ على الأمن والدفاع عن المصالح الوطنية للدول.[4]

---

[1] David A .Lake and Patrick M. Morgan, ***Regional Order :Building Security in a New World*** , The pennsy vania State Universty Press university park, New york, 1997,P 11l

[2] Barry Buzan, Ole Weaver, ***Regions and Powers the stucture of international security***, New York ,Cambridge university PRESS, 2003,P 44

[3] Iver B. Neumann, *A region- building approach to Northern Europ* , ***International Studies***, (Vol 20, n°1 janvier1994) , P. 57 .

[4] لخضر موساوي، ***الرهانات الإقليمية للأمن الوطني الجزائري***، رسالة ماجستير (جامعة دالي ابراهيم: كلية العلوم السياسية و الإعلام، 2009/2010م)، ص. 27.

المبحث الثاني: الأمن من المنظورات النقدية.

نظرا للتحولات التي مست النظام الدولي بعد الحرب الباردة، وفشل المنظور التقليدي المقتصر على المسائل العسكرية من تفسير الظواهر الجديدة، تمكنت المقاربات الحديثة للأمن من إعادة النظر في الموضوع المرجعي للأمن "الفرد" كموضوع أساسي له، وضرورة توسيع قطاعاته لتشمل قضايا ذات أبعاد (اقتصادية، سياسية، بيئية، مجتمعية).

وسنتطرق في هذا المبحث إلى المقاربات المعاصرة في الدراسات الأمنية النقدية (البنائية، النقدية، ما بعد الحداثة)، كما صاحبتها مدارس فكرية أعطت مدلولا جديدا للأمن (مدرسة أبريستويث، باريس وكوبنهاجن).

▪ المطلب الأول: المفهوم البنائي للأمن.

برزت البنائية كنظرية قائمة بذاتها في العلاقات الدولية مع نهاية الحرب الباردة، مع أواخر الثمانينيات من القرن العشرين، وذلك نظرا لإخفاق نظريات الاتجاه التفسيري في التنبؤ بنهاية الحرب الباردة سلميا.[1] وكان لمفهوم الأمن بعدا آخر من المنظور البنائي انطلاقا من أساس مرجعي يقوم عليه المقترب البنائي هو: اعتبار كل ما يحدث ليس كمعطى مسبق وإنما مبنى اجتماعيا.[2]

يعتبر "نيكولاس اونوف" **Nicholas onuf** أول من قدم النظرية البنائية لتخصص العلاقات الدولية في كتابه **world of our making** "عالم من صنعنا " (1989)، هذا الكتاب لم يكن مرشحا لإعادة تشكيل طريقة التفكير في العلاقات الدولية، كما لم ترشح هذه المقاربة لمنزلة مقاربة جديدة إلى غاية إصدار "ألكسندر واندت" **Alexander Wendt** مقالته الشهيرة عام (1992) " الفوضى هي ما تصنعه الدول" **Anarchy is what states make of it**، كما شارك "كراتشويل" **Kratochwill**، و"جون روجي" **Jhon Roggie** في نشر عملهما حول "التذاتانية" **Intersubjectivity**.[3] إن جوهر البنائية يتمثل بأن الأفراد يصنعون المجتمع والمجتمع يصنع الأفراد وبناءا عليه تحاول البنائية تسليط الضوء على ما أسماه "أنطوني غدينز" بالثنائية، أي العلاقة بين الفاعل Agent والبنيةstructur. [4]

---

[1] عبد الناصر جندلي، *مرجع سابق*، ص. 322.

[2] عمار بالة، المقاربات "التكوينية لمفهوم الأمن من المقترب البنائي إلى نظريات ما بعد الحداثة"، *مجلة الحقوق والعلوم السياسية*،(ع.9) (جانفي.2018)، ص ص. 76–88.

[3] Maja Zehvuss, ***Covstructivism in Internatonal Relation the politics of reality***, published by the press syndicate of the University of Cambridge the Pitt Building, Trumpington Street, Cambridge, U.K, 2002, P. 11.

[4] أحمد قاسم حسين، "نظريات العلاقات الدولية :التخصص والتنوع"، ترجمة: ديما الخضرا، *المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات*، (ع.20) (ماي.2016)، ص ص. 123–134.

يفترض **الكسندر واندت** أن :

- الدول هي الوحدات الأساسية للتحليل.[1]
- الربط بين الفاعل الدولي والبنية التي تشكل فيها السلوك الدولي، إن الأفعال محددة بقيم وشروط هي عبارة عن محددات لأي قرار، بالتركيز على العقلانية (الأمن كقيمة أكثر حيوية من مسائل الاستقلال والسيادة الوطنية) حيث أن بنية السياسة الدولية اجتماعية وليست مادية.
- دور القواعد والقيم الثقافية والإيديولوجية في تحديد جوهر العلاقات.[2]
- تشكيل الهويات والمصالح، تركز البنائية على متغير الهوية الذي أهملته الواقعية الجديدة، وهذا ما يفسر فشلها في تفسير الأشكال الجديدة من النزاعات وخاصة الداخلية، وإهمالها عامل الإدراك والأفكار والمعايير المحددة لمصالح الفواعل وطبيعة سلوكاتهم الدولية المتأرجحة بين التنافس والتعاون.[3]

أولا–الربط بين البنية والفاعل. Agent/ structur:

يرى البنائيون أن الفواعل والبنيات يتم تشكيلها بشكل متبادل ويشترك "واندت" مع "كينيث والتز" الواقعية الجديدة في العلاقات الدولية، التي ترى أن مصالح الدولة وأفعالها تحددها بنية النظام الدولي نفسه وخصائصه المركزية: الفوضى. بالنسبة لـــ **والتز**، فإن عدم وجود سلطة أعلى من الدول في النظام الدولي يعني أن الدول لا يمكنها إلا الاعتماد على نفسها من أجل بقائها (العون لذاتي) تتطلب نوعا ما من اليقظة والارتياب والاستعداد المستمر للصراع.[4]

تتشكل البنية المنظمة لسلوكياتنا وأفعالنا حسب تصورات **wendt** من ثلاثة عناصر أساسية:[5]

- عبر المعارف والمعاني الجماعية المشتركة والمنبثقة عن التفاعل بين الفواعل الاجتماعية.
- المصادر المادية و التي لا تتخذ معنا أو لا تبرز قيمتها الفعلية إلا من خلال تأويلات الفاعلين التي تنعكس على ممارساتهم .
- ممارسات هؤلاء الفاعلين.

ثانيا–أهمية الهوية، الأفكار، المصلحة:

---

[1] عبد الناصر جندلي، *مرجع سابق*، ص. 323.

[2] عبد اللطيف بوروبي، "نحو صياغة نموذج معرفي جديد لمفهوم الأمن في علم العلاقات الدولية: مقاربة ما بعد بنائية"، ***مجلة العلوم الإنسانية***، (م.أ) (ع.47) (جوان. 2017)، ص ص. 213–228.

[3] جمال حواوسة، "الاتجاهات الكلاسيكية والمعاصرة في تفسير مفهوم الأمن الدولي–عرض وتقييم–"، ***مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية***، (رت م دإ:2236–2588) (ع.16) (دسمبر. 2018)، ص ص. 300–321.

[4] Paul D .Williams, ***In Seecurity Studies: an Introduction***, ed, Matt Macdonold, « constructivism », Routledge Taylor& francis group, london and New york, 2008, p. 66.

[5] سليم قسوم، *مرجع سابق*، ص. 133.

البنائية كإطار مفهوماتي–أونطولوجي، فإنها تركز على مفاهيم البنية، الفاعل، الهوية، المصالح والمعايير، وهو إطار مفهوماتي قائم على الأفكار.

تعتبر الهوية identity مسألة جوهرية في عالم ما بعد الحرب الباردة. وتؤكد على كيفية تعامل الهويات مع الطريقة التي تستوعبها الوحدات السياسية (الدول) وتستجيب لمطالبها ولمؤسساتها هذا ما يفسر بروز قضايا الأقليات بعدما تحول الصراع من صراع بين الدول إلى صراع داخل الدول، وهكذا قضايا الإرهاب والتنظيمات الإرهابية بعد تحول الصراع من إيديولوجي إلى حضاري فضلا عن اللعب على أوتار النعرات الذاتية والانتماءات العرقية والثقافية للأفراد مما ينم عن وجود عدة فاعلين وليس فاعل واحد في النظام الدولي لما بعد الحرب الباردة.[1]

تتمتع الدولة بهوية مؤسسية تولد أهدافها الرئيسية كالأمن المادي والاستقرار والتنمية الاقتصادية، وتعتمد في تحقيق هذه الأهداف على هوياتها الاجتماعية أي كيف تنظر الدول إلى نفسها مقابلة بالدول الأخرى في المجتمع الدولي، إذ تقوم الدول ببناء مصالحها الوطنية على أساس هذه الهويات.[2]

ثالثا–التصور البنائي للأمن:

ارتبط التصور البنائي لمفهوم الأمن بإسهامات " الكسندر واندت" **A .Wendt**التي قامت على أساس البحث في جذور الأمن والتساؤل ما إذا كانت الحقيقة تسبق الفكرة أو العكس؟ فالأمن ما هو إلا تصور صناع القرار هم الذين يقدمون تصورات للعناصر المادية والمحتملة.[3]

وهي بذلك تعطي أهمية لـــ "فعل اللغة" "**speech act**" الذي يساعد صانع القرار أو الفاعلين على جعل قضية أو مسألة ما أمنية (securitization) كون الخطاب السائد في المجتمع يعكس ويشكل المعتقدات والمصالح، ويؤثر في السلوكيات والخيارات، فالتهديد أو العدو لا يعرف بمدى ارتباطه بالقوة العسكرية بقدر ما يرتبط بالأفكار المسبقة عنه وبالفهم الجماعي لقوته.[4]

رابعا–معضلة الأمن:

يجادل **الكسندر واندت** (A,wendt) بأن معضلة الأمن هي بنية اجتماعية تتألف من مفاهمات ذاتية بين الأفراد تكون فيها الدول على درجة من عدم الثقة بالدولة الأخرى بحيث أنها تفترض أسوء الاحتمالات بشأن نوايا بعضها البعض،لذلك فإنها تحدد مصالحها من منطلقات "العون الذاتي".[5]

الفوضى:

---

[1] عبد الناصر جندلي، ***مرجع سابق***، ص. 324.

[2] مارتن غريفيش و تيري أوكالاهان، ***مرجع سابق***، ص. 109.

[3] صليحة كبابي، "الدراسات الأمنية بين الاتجاهين التقليدي والحديث"، ***مجلة العلوم الإنسانية***، (ع.3) (2012/12)، ص ص. 229–248.

[4] فايزة غنام، ***(التعاون)؟ الأمني الأورو–مغاربي: دراسة حالة حوار5+5 (2001–2011)***، رسالة ماجستير (جامعة– تيزي وزو: كلية الحقوق و العلوم السياسية،2012/2011م)، ص. 59.

[5] مارتن غريفيش وتيري أوكالاهان، مرجع سابق، ص. 434.

يرى واندت في مقالته المعروفة (1942) المعنونة بـــ "الفوضى هي ما تصنعه الدول"، كيف أن الفوضى تحمل معان عدة عند أكثر من فاعل واحدة، ما يجعلها قادرة على بناء عدد من أنماط السلوك الدولي خلافا لما تفترضه النظرية الواقعية ، يفرق واندت بين ثلاثة أنواع للفوضى ترتبط بمسألة توظيف الأمن، حيث يقول بأن الدول توظف الفوضوية لخدمة مصالحها، فعندما تنظر الدول إلى بعضها البعض نظرة عداوة فإن البنية الدولية تكون مشكلة لبنية هوبزية، و لما تنظر إلى بعضها نظرة تنافس تكون مشكلة لبنية لوكية، أما إذا نظرت الدول إلى بعضها كأصدقاء تكون بصدد فوضى كانطية.[1]

- **المطلب الثاني: مفهوم الأمن في النظرية النقدية.**

ارتبطت المقاربة النقدية بإسهامات مفكري مدرسة فرانكفورت **Frankfurt** خاصة "ماكس هوركايمر" **horkeimer Max** و"تيودور أدورنو" **Theodor Adorno** و"هربرت ماركوس" **Herbert Marcus** و"يورغن هابرمس" **Jurgen Habermas**. وبدأت أفكارها تبرز أكثر في ثمانينيات القرن العشرين على يد كل من "اندرو لينكلايتر" **Andrew Linklater** و"روبرت كوكس" **Robert Cox**، حيث يرى هذا الأخير أن النظرية هي دوما من أجل شخص ما، ولهدف معين.[2]

في حين قدم "روبرت كوكس" النظرية النقدية في دراسة العلاقات الدولية، قام "كين بوث" بتقديم النظرية النقدية في التخصص الفرعي للدراسات الأمنية، وبالتالي إطلاق ما يسمى بالدراسات الأمنية النقدية **Critical Security Studis** (CCS) بحيث انتقد "بوث" في مقاله "الأمن والانعتاق" « **Security and emancipation** » عام 1991، المقاربة النقدية التي تربط الأمن بالهيمنة الفكرية للواقعية، وعليه قام بإدخال مفهوم الانعتاق في الدراسات الأمنية.[3]

تبرز النظرية النقدية انه مع نهاية الحرب الباردةوصعود الدراسات الأمنية، وتوسع التهديدات المتجددة مع غلبة نمط الصراعات الداخلية، فإن المنظور التقليدي والعقلاني للأمن لم يعد كافيا، لذلك فهناك حاجة لتوسيع مفهوم الأمن[4].

ركز المنظرون النقديون على أن:

- ✓ الفرد موضوع مرجعي للدراسات الأمنية النقدية وليس الدولة ذات السيادة.

---

[1] عمار بالة، *مرجع سابق*، ص. 80.

[2] سليم بوسكين، ***تحولات البيئة الإقليمية وانعكاساتها على الأمن الوطني الجزائري 2010_2014***، رسالة ماجستير تخصص علاقات دولية واستراتيجية. (جامعة محمد خيضر بسكرة: كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2015/2014) ، ص. 64.

[3] Johan Albert, Henning Carlsson, ***Critical Security Studies, human security and peace***. D-Level paper, political science Linkopings university, spring, 2009, P. 05.

[4] أسماء درغوم، ***البعد البيئي في الأمن الإنساني***، رسالة ماجستير(جامعة قسنطينة1: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2009/2008)، ص. 24.

- ✓ الأمن بناء اجتماعي مرادف لمفهوم التحرير والانعتاق بهدف مكافحة كل ما يهدد الأقليات، الفساد والطبقات الأكثر الفقر.[1]
- ✓ يجب أن يكون الخطاب والعمل من اجل تحقيق الأمن الايجابي، وبالتالي يجب أن يحدث تغيير في ادركات وضمائر الأفراد والتخلي عن الحرب .
- ✓ الرهانات غير العسكرية لها مكانة كبرى وأساسية في تحقيق الأمن مثل الفوضى الاقتصادية، وأزمات الهوية الاجتماعية، والكوارث الطبيعية، أي كل ما يهدد الأمن الإنساني.[2]

ينطلق أصحاب النظرية النقدية في دراستهم الأمنية من البحث عن كيفية بناء التهديد، حيث أنهم لا يعتبرون الأمن واقعا موضوعيا، بل هو بناء اجتماعي يصنع عبر عملية خطابية لغوية، أي أن التغيير في هوية الفاعلين يؤثر على المصالح وهو ما يؤثر على سياسات الأمن،[3] فالأمن كما يقول "كين بوث" **Ken Both** ليس ذاتيا ولا موضوعيا " الأمن هو ما نفعله ..إنه ظاهرة تنشأ تذاتانيا. تقدم مختلف [...]الخطابات حول السياسات آراء وخطابات مختلفة حول الأمن "، معنى هذا أن التغير في هوية الفاعلين يؤثر على المصالح، وهو ما يؤثر على سياسات الأمن الوطني.[4]

الأمن هو ما نصنعه، وعليه فالتفكير الجديد حول الأمن ليس مجرد مسألة توسيع موضوع (تعميق أجندة القضايا فيما وراء المجال العسكري)، فكما أظهر "باري بوزان"، رغم أن هدف الدراسات الأمنية النقدية يتمثل في توسيع الأجندة أفقيا وعموديا إلا أن الاختلاف كان بسببها وذلك على إثر راديكالية السياسة النظرية والمنهجية.[5]

مع بداية الألفية الجديدة تعددت فيها النظريات الأمنية حيث تباينت في مقاربتها لمفهوم الأمن،أهم هذه النظريات: مدرسة ابريستويث (ويلز)، مدرسة باريس ومدرسة كوبنهاجن.[6]

أولا: مدرسة أبريستويث للدراسات الأمنية:

---

[1] سيد أحمد قوجيلي، ***الدراسات الأمنية النقدية مقاربات جديدة لإعادة تعريف الأمن***، (الأردن: المركز العلمي للدراسات السياسية، 2014)، ص. 32.

[2] Michael c. Williams, **cultur and security symbolic power and the politics international security** (nrway: university of britstol press first published) 2007. P91.

[3] أسماء رسولي، ***التهديدات الأمنية في الساحل الإفريقي بين أدوار الدول الإقليمية و القوى الكبرى بعد أحداث 11سبتمبر2001***، أطروحة دكتوراه غير منشورة، (جامعة باتنة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2018/2017)، ص. 52.

[4] حسام حمزة، ***الدوائر الجيوسياسية للأمن القومي الجزائري***، رسالة ماجستير (جامعة باتنة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2011/2010)، ص. 36.

[5] Ken bouth, ***security and self-reflections of fallen realist***, university college of wales aberystwyrh, York university , toronro, 12-14 May,1994, p.p 15-16. http://yorkspace.library.yorku.ca/xmlui/handle/10315/1414.

[6] سيد أحمد قوجيلي، ***مرجع سابق***، ص. 33.

يعتبر التطور الأخير للمشروع النقدي للدراسات الأمنية والذي يطلق عليه أحيانا بالحرف C بالشكل الكبير Critical security studies هو ما أصبح يعرف باسم مدرسة أبريستويث **Aberystwyth**، وفي الرأي الذي قدمه "وين جونز" و"بوث"، يجب أن يكون محور الدراسات الأمنية هو تحرير الأفراد. [1]

ترتكز مدرسة ابريستويث أو (المدرسة الويلزية) على الأعمال التي قدمها كل من "كين بوث" و"ريتشارد واين جونز" وتبنيهما للادعاء الشهير، "الموضوع الرئيسي للدراسات الأمنية يجب أن يكون انعتاق الأفراد".[2]

أراد "واين جونز ريتشارد" تجاوز الرؤى الواقعية للأمن الدولاتي نحو رؤى بديلة أكثر اتسعا تنطلق من قاعدة أمن الأفراد (الفرد كوحدة جديدة في التحليل)، وهو ما تركز عليه مدرسة أبريستويث، وأمن الدولة في حد ذاته يمكن أن يساهم في أمن الأفراد، ولكن أمن الدولة ليس سوى وسيلة لأمن الأفراد، وبذلك الأمن الدولاتي هو وسيلة للأمن الفردي. [3]

الأمن، يعني غياب التهديدات. أي أن التحرر هو تحرير الناس (كأفراد وجماعات) من القيود البشرية والمادية التي تمنعهم من القيام بما يختارونه بحرية للقيام به، إن الحرب والتهديد بالحرب من بين تلك القيود إلى جانب الفقر، ونقص التعليم والقمع السياسي، وما إلى ذلك. إن الأمن والتحرر وجهان لعملة واحدة، الانعتاق، ليس القوة أو السلطة.. إن الانعتاق نظريا هوا لأمن،بالتالي فإن مفهوم الأمن ملازم للانعتاق فمفهوم الأمن لم يعد يخدم المصلحة الوطنية بل أخذ أبعاد أخرى،فببناء التحرر فقط يمكن تحقيق المشهد الأمني، وتحرير البشر هنا يعني" حرية الشعب، الأفراد والجماعات من التهديدات المادية والبشرية التي تمنعهم من القيام بما اختاروه بكل حرية عن طريق تهديدهم[4].

ثانيا: مدرسة باريس للدراسات الأمنية:

تعالج هذه الدراسات الأمن كـــ "تقنية الحكومة " **Technique Governement** أي ممارسة الرقابة والضبط الاجتماعي باستعمال أولا؛ التكنولوجيا، مثل كاميرات المراقبة، وأجهزة تحديد الهوية والفحص القبلي، والمراقبة عن مسافة الخارج، وثانيا: شبكات مهني الأمن **Professional security** وهم الخبراء في مجال الأمنين الداخلي والخارجي مثل الجنود، والشرطة والدرك والجمارك، وحراسة السجون وأعوان المطار وآخرون غيرهم[5].

---

[1] See: C.A.S.E. Collective," crirical approaches to security in Europe: a networked manifesto". ***Security dialogue***, sage publication, vol. 37(4): 434-487, p. 448.

[2] أمينة مصطفى دلة، ***الدراسات الأمنية النقدية***، رسالة ماجستير (جامعة الجزائر3: كلية العلوم السياسية والإعلام،2012 /2013)، ص. 89.

[3] Mantas pupinis," international security studies", 2nd critique, 17 nov 2011, **www.academia.edu/ 2766404/critique_of_ken_booths_security_and_emancipation**_pp.1-2. (06/03/2020) (18:00).

[4] Ken Booth**,"** Security and Emancipation" , UK ***:Review of International Studies***,(17),1991,P. 319

[5] سيد أحمد قوجيلي، ***مرجع سابق***، ص. 59.

تدعو مدرسة باريس إلى توسيع أجندة البحث في الدراسات الأمنية لتشمل الاهتمام بالمستويات الدنيا للعنف(غير البنيوي) مثل: الجريمة، والاغتيالات، وأعمال الاختطافات فضلا عن التهديدات الناجمة عن انخفاض درجة /انعدام الأمن المجتمعي كالهجرة/اللجوء، والجريمة المنظمة، وأعمال الاحتجاج والشغب وغيرها. [1]

من الناحية التجريبية، أظهر بيجو، ضمن أمور أخرى، كيف يندمج الأمن الداخلي والخارجي كوكالات تتنافس على المهام التي تقوم بها الشرطة التقليدية تدريجيا في مناطق الإقليم، الجيش والجمارك كما أنها تنتج مجتمعة صورة تهديد جديدة من خلال الربط المستمر بين الهجرة، الجريمة المنظمة والإرهاب. في مجال الأمن هو إلى حد كبير منتج من خطابات أمنية وسياسات أمنية .[2]

يرى أنصار هذه المدرسة أن الدمج بين الأمنين الداخلي والخارجي شرط ضروري ليمارس الحقل الأمني تأثيراته، ولإعادة اعتبار دور بعض الفواعل الأمنية التي كانت تعتبر في ضوء التمييز التقليدي بين الآمنين الداخلي والخارجي إما مقصاة أو خارج التخصص المهني.[3]

فمهنيو انعدام الأمن لهم إستراتيجية لتخطي الحدود الوطنية وتشكيل التحالفات، مثل الأعمال التعاونية للشرطة عبر الحدود، ممارسات تبادل قواعد البيانات والتقنيات والخبرات الأمنية بين الفواعل والأجهزة الأمنية عبر الوطنية، فالأمن حسب مدرسة باريس ليس فقط مرجعية ذاتية، بل أيضا تقنية حكومية، وهو القدرة على ممارسة المراقبة.[4]

أما ما بعد الحداثة:

يعد كتاب العلاقات التناصية /الدولية من تأليف كل من "جيمس دار دريان" **james dar derien**، ومايكل شابيرو **micharl shapiro** جامعا لكل قراءات وأفكار ما بعد الحداثة للسياسة الدولية. ومن أبرز المساهمين في بلورة نظرية ما بعد الحداثة نجد كل من "فوكو" **Foucault**، و"دريدا" **Derrida** و"لاكان" **Lacan** و"فرانسوا اليوتار"، "ليبوفينسكي كريستيفا" **Kristeva**، "بارتز" **Berthas** و"بادريلان" **Boudrillard** .[5]

تعتمد ما بعد الحداثة على تحليل الخطاب و" التناص"، فهي تعتبر أن الخطاب هو المنظار الوحيد لفهم سلوكيات الدول وسياساتها، والتناص كأساس أنطولوجي لفهم الواقع الدولي وتوظيف عقيدة

---

[1] محمد حمشي، "مدرسة باريس للدراسات الأمنية وإشكالية مستوى التحليل في العلاقات الدولية"، ***مجلة السياسة الدولية***، (م.53). (ع212). (أفريل2018)، ص ص174–184.

[2]Ole Weaver," Abrystwyth, Paris, copenhagen, new « security » in security theory and their origins between core and periphery". ***Paper presented at the annual meeting of the international studies association***. Montreal, March 17/ 20/2004, P 10.

[3] سيد أحمد قوجيلي، ***مرجع سابق***، ص. 61.

[4] سليم بوسكين، ***مرجع سابق***، ص. 69.

[5] عبد الناصر جندلي، ***مرجع سابق***، ص. 331.

"التناص" عند ما بعد حداثيين يعني إعطاء الدور الأساسي للغة في فهم وإدراك الواقع الاجتماعي، وهذا لا يعني أن اللغة تعكس الواقع، وإنما باستعمال اللغة يبنى ويصاغ الواقع في مسار لانهائي من التفسير ومن خلاله (أي التناص) تدعو إلى ضرورة تضمين الخطاب حول العلاقات الدولية أصواتا كثيرة ومتعددة، ولتحقيق ذلك توظف مفاهيم معينة: كالتهميش، الامتياز، السكون، النسيان، كان لها التأثير في بروز وتنامي عدة حركات اجتماعية وسياسية ذات مطالب تتعلق بالهوية.[1]

أما بالنسبة للتصور الأمني لهذه النظرية، فينتقد "ريتشارد آشلي" **Richard Ashley** في دراسته المعنونة ب"ببؤس الواقعية الجديدة" **the poverety of neorealism** للتصور الواقعي للسياسة العالمية، فهي تصيغ خطابا سياسيا يمثل مشكلة مركزية لانعدام الأمن الدولي، لذلك يصفها "آشلي" بأنها الإيديولوجية التي تحمل مشروعا شموليا يشجع على بروز الصراعات الأمنية، حيث تركز الواقعية على متغير القوة لفهم السياسة الدولية.[2]

ومن بين الأدوات التي يقترحها مفكرو ما بعد الحداثة في تطوير خطابهم الأمني الجماعي اللجوء إلى الجماعات المعرفية لنشر القيم الأمنية المشتركة والأفكار التعاونية والسلمية بين الدول لأن هذه الجماعات تعبر عن ادراكات موضوعية للسياسة الدولية بعيدا عن الاستقراءات الوضعية للواقعيين.[3]

ثالثا: مدرسة كوبنهاجن للداسات الأمنية:

تعتبر مدرسة كوبنهاجن **Copenhagen** من أبرز المدارس التي أعادت توسيع مفهوم الأمن، بعد نشر كتاب باري بوزان الشهير: الشعب، الدول، والخوف « People, state,and fear » 1982، الذي دعا فيه مقاربة قطاعية للأمن بتوسيع نطاق التحليل ليشمل القطاعات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية. [4]

ينطلق بوزان في جملة أفكاره ومقاربته من العديد من المسلمات الواقعية مثل: القوة، مركزية الدولة، الأمن والمصلحة القومية، الفوضوية،....ولقد بدأ مقاربته الأمنية في تعريف شامل وحديث للأمن حيث يرى بأنه "العمل على التحرر من التهديد".[5] وفي سياق النظام الدولي فإن الأمن هو "قدرة

---

[1] عبد الوهاب المسيري وفتحي التريكي، ***"الحداثة وما بعد الحداثة"***، (دمشق، دار الفكر، ط1، 2003)، ص89.

[2] خالد معمري جندلي، ***التنظير في الدراسات الأمنية لفترة ما بعد الحرب الباردة دراسة في الخطاب الأمني الأمريكي بعد 11 سبتمبر***، رسالة ماجستير(جامعة باتنة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2008/2007م) ص. 112.

[3] ***مرجع نفسه***، ص.114.

[4] عربي بومدين، ***مقياس الاستراتيجية والأمن***، محاضرات مقدمة لسنة أولى ماجستير، (جامعة وهران: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2012/2011م) ص.12.

[5] عبد النور بن عنتر، ***مرجع سابق***، ص. 13.

الدول والمجتمعات على الحفاظ على كيانها المستقل دائما وتماسكها الوظيفي ضد قوى التغيير التي تعتبرها معادية."[1]

أ- القطاعات الأمنية الجديدة في تحليل مدرسة كوبنهاجن:

يعود استخدام التحليل عبر القطاعات إلى كل من "باري بوزان" **Barry Buza** "شارلز جونز" **charles jones** و"ريتشارد ليتل **Richard little** في كتابهم تحت عنوان" منطق الفوضى: الواقعية الجديدة إلى الواقعية البنيوية" **The Logic Of Anarchy :Neorealism to Strucralrealism** سنة 1993 وهي طريقة لتحليل النظام الدولي التي تقسمه إلى مجالات نشاط وإن طبيعة التهديدات والانكشافات تختلف داخل كل قطاع وتؤثر بطريقة خاصة على أمن الفواعل.[2]

وضع بوزان قطاعات الأمن في تحليل الأمن على النحو التالي:[3]

- القطاع العسكري: يتعلق بمستوى التفاعل بين القدرات الهجومية والدفاعية المسلحة وتصورات الدول، وعن نوايا الدول مع بعضها وعن سلامة إقليم الدولة من خطر الأطراف الخارجية عبر علاقات القوة والإكراه.
- القطاع السياسي: هنا النظام الاجتماعي والاستقرار التنظيمي لبنية الإدارة معرضان للخطر، أنظمة، يركز هذا القطاع على علاقات السلطة، القيادة والإيديولوجيات التي تمنحهم الشرعية يكفل تحقيق الاستقرار السياسي والتنظيمي.
- القطاع الاقتصادي: تتمثل في العلاقة بين التجارة والإنتاج، والتمويل فيتعلق هذا القطاع بالوصول إلى الموارد المالية والأسواق اللازمة للحفاظ على مستويات مقبولة من الرفاهية وسلطة الدولة.
- القطاع المجتمعي: الجماعات هنا الموضوع المرجعي للأمن، فهذا القطاع يتعلق بالهوية الجماعية، فهو الاستمرارية ضمن الشروط المقبولة للتطور للأنماط التقليدية للغة والثقافة والهوية الدينية والوطنية والعادات.
- القطاع البيئي: يتعلق هذا القطاع بالمحافظة على المحيط الحيوي المحلي والكواكب كنظام الدعم الأساسي الذي تعتمد عليه جميع المؤسسات البشرية الأخرى.

---

[1] خالد بشكيط، *دور المقاربة الأمنية الإنسانية في تحقيق الأمن في الساحل الإفريقي*، رسالة ماجستير،(جامعة الجزائر3: كلية العلوم السياسية والإعلام، 2011/2010)، ص. 18.

[2] توفيق بوستي، "مدرسة كوبنهاجن نحو توسيع وتعميق مفهوم الأمن"، *المعهد المصري للدراسات الاستراتيجية*، (2019/3)، ص.1-23.

[3] Barry Buzan, Ole Weaver, Barry& Jaap Wilde, ***Security: A New Framework For Analysis,*** London: Lynne Rienner Publishers, 1998, P P 7, 8.

رغم تنويع قطاعات الأمن إلا أن بوزان أبقى الدولة وحدة مرجعية للأمن في تحليلاته، ففي إجابته عن أمن ماذا؟ يجيب أمن الدولة بدلا من أمن الفرد لثلاثة أسباب: أولا، الدولة فقط يمكنها التعامل مع الإشكاليات الأمنية الداخلية مع الفواعل تحت الوطنية. ثانيا، تعتبر الدولة الوكيل الأول لتخفيف حالات اللاأمن. ثالثا، تعتبر الدولة الفاعل المهيمن في النظام السياسي العالمي.[1]

تعد أكثر المساهمات تميزا بالنسبة لمدرسة كوبنهاجن صياغتها لمفهومي الأمن المجتمعي والأمننة الذين وظفهما كل من "باري بوزان" و "أولي وايفر" لبناء نظرية المركب الأمني الإقليمي.[2]

ب- <u>الأمن المجتمعي:</u>

تزايدت الأصوات المنادية بضرورة تجاوز الأشكال المادية للتهديدات وفك الارتباط التقليدي و التعسفي بين مفهوم الأمن والدولة وضرورة اعتبار الأشكال الأخرى من الفواعل الأمنية غير الدول ، هذا ما أدى إلى تغيير الموضوع المرجع من الدولة إلى المجتمع بشكل مباشر إلى تغيير سمة الأمن من "الأمن القومي" إلى "الأمن المجتمعي" وهو المصطلح الجديد لمدرسة كوبنهاجن.[3]

وفي هذا الشأن، يوضح "وايفر" أن هناك ازدواجية للأمن؛ أمن الدولة والأمن المجتمعي، الأول له السيادة كمعيار نهائي والثاني متماسك مع مخاوف بشأن الهوية .[4] وعليه، فإن "الأمن المجتمعي يتعلق بقدرة المجتمع على الحفاظ على الخصائص الأساسية في مواجهة الظروف المتغيرة على الرغم من التهديدات المحتملة أو الفعلية". ويتعرض هذا الأمن للخطر عندما ينظر مجتمع ما إلى التهديد على أنه تهديد لهويته، يتم تعريف الهوية على أنها مجموعة من الأفكار والممارسات التي تحدد أشخاص معينين كأعضاء في جماعة اجتماعية، أما الأمم فهي مجتمعات وهمية مجردة، في حين تعتبر الهوية الوطنية المرجع الكائن الأهم للأمن المجتمعي[5].

بالتالي ستصبح التخوفات المرتبطة بالأمن، بالآخر، بالهجرة، بالغزو، فقدان القيم الثقافية، وأنماط الحياة هي ما يشغل الأفراد، والأمن المجتمعي مرادف "البقاء الهوياتي" **survie identity**[6]،أي تصبح

---

[1] أمينة مصطفى دلة، ***مرجع سابق***، ص.64.

[2] فخر الدين سلطاني، سعيد ناجي، ريزا اختياري عميري، "مستويات التحليل في العلاقات الدولية ونظرية المركب الأمني الإقليمي"، ت.ر: زين العابدين بولبنان، (د.د.ن) (د.ع) (د.س) ص ص.1-8.

[3] سيد أحمد قوجيلي، ***مرجع سابق***، ص. 26.

[4] Bill Mac Sweeney, Identity ***and Security: Buzan and the Copenhagen School*,*** Cambrdjge University, Review of International Studies, (1996), P 82.

[5] Branka Panic, ***Societal-Security and Identity; Carl Schmit and Copenhagen School Of Security Studies.*** N°13, April-June, 2009, P 31.

[6] حسام حمزة، ***مرجع سابق***، ص.34.

الهوية هي القيمة المهددة فيعرف بوزان الأمن المجتمعي انه استمرارية ضمن الشروط المقبولة للتطور للأنماط التقليدية للغة والثقافة والهوية الدينية والوطنية والعادات.[1]

ج- الأمننة:

تعتبر من أكثر الإسهامات الفكرية لمدرسة كوبنهاجن في الدراسات الأمنية، وإن الجوهر الأساسي لنظرية الأمننة هو اعتبارها الأمن كفعل خطابي **speech act** فمجرد وسم شيء ما بأنه مسالة أمنية يجعله كذلك، وقد أشار "اولي ويفر" إلى ذلك لقوله : "يمثل شيء ما مشكلة أمنية متى أعلنت النخب انه كذلك."[2] ومنه تصبح أية قضية "مشكلة أمنية" إذا بنيت كتهديد، ويصبح أي شيء مشكلة أمنية عندما تعلن النخب على أنه كذلك.[3]

وبالنسبة لـــ"بوزان" فإن "إضفاء الطابع الأمني **Securitization** على مجال معين من السياسة العامة يكون عبر عملية خطابية لغوية، حيث يعمل هذا الخطاب على الاستدلال بوجود تهديد يمس البقاء (المادي أو المعنوي) لمرجعية أمنية ما قد تكون، فردا، جماعة، دولة، أو هوية .....الخ بهدف شرعنة لجوء القائمين على رسم السياسة العامة للمؤسسة الدولية لترتيبات استثنائية الغاية منها تأمين "الكيان" أو المرجعية محل التهديد من المخاطر المحدقة به".[4]

فمن خلال لغة خطابية موجهة للجمهور العام تقدم من خلالها هذه القضية على أنها تمس البقاء «survival» المادي والمعنوي وتتطلب إجراءات استثنائية مستعجلة لتشريع الأفعال خارج العملية السياسية المعتادة.[5]

د- الأمن المركب الإقليمي:

طور بوزان" فكرة المركب الأمني" بدقة لإعادة إدخال المستوى الإقليمي في الدراسات الأمنية.[6] لذلك يعتبر تحليل الأمن على المستوى الإقليمي من أهم إسهامات باري بوزان الذي يعتبر أن إقليمية الأمن ظاهرة علائقية **Rational Phenomennon** فلا يستطيع المرء أن يفهم الأمن القومي لأي دولة دون فهم النمط الدولي الذي يقوم عليه الاعتماد الأمني المتبادل **Security**

---

[1] سيد أحمد قوجيلي، **مرجع سابق**، ص. 27.

[2] سليم قسوم، ***مرجع سبق ذكره***، ص120.

[3] Ole Weaver, « ***Securitization And Desecuritization*** », In: Ronnie D. Lipschutz (Ed), On Security, New York : Columbia University Press, 1998,p 36.

[4] عادل زقاغ، "المعضلة الأمنية المجتمعية، خطاب الأمننة وصناعة السياسة العامة" ، ***المجلة الجزائرية والسياسات العامة***، (ع.1) (2011)، ص ص. 60-71.

[5] أمينة دلة، ***مرجع سابق***، ص. 19.

[6] Jef Huysmans***, Revisiting Copenhagen : Or, On The Creative Developement Of A Security Studies*** **Agenda *In Europe***, Review Article, University Of Kent, European Journal Of International Relations Copyright ,London,1998, P 496.

Interdependence، وفي تحليله للأمن القومي وكيفية تأثيره على مفهوم الأمن ككل، يقدم بوزان العديد من المفاهيم المهمة والمثيرة للاهتمام، الأول هو الصداقة والعداء بين الدول.[1]

قام بوزان باستخدام مصطلح المجمع الأمني **Security complex**، لتسهيل التحليل الأمني في نطاق الإقليم حيث يرى أن أغلبية الدول تحدد علاقتها الأمنية من منطلقات إقليمية وليست عالمية، فالإقليم يسيطر على مفهوم الأمن، إن مصطلح المجمع الأمني الإقليمي **Regional Security Complex** في فكرته الأساسية هو بمثابة دعوة إلى اعتبار المستوى الإقليمي وحدة تحليل رئيسية تنطلق من خلال القضايا الأمنية، فيعرف بوزان الأمن الإقليمي: مجموعة من الدول التي ترتبط اهتماماتها الأمنية الأساسية مع بعضها بشكل وثيق لدرجة أن أوضاعها الأمنية الوطنية لا يمكن بعثها واقعيا بمعزل عن بعضها البعض.[2]

المفهوم الأساسي الذي يقوم عليه مركب الأمن الإقليمي هو: " أن أغلب التهديدات السياسية والعسكرية تنتقل بسهولة عبر المسافات القصيرة مقارنة بالتهديدات البعيدة، وكثيرا ما يرتبط انعدام الأمن بالتقارب وهو ما أسماه "بوزان" بالمركبات الإقليمية".[3] يرى بوزان أن الأمن الإقليمي، يتمحور حول تعريف دقيق للفوضى التي تمثل مرآة عاكسة لصورة النظام الدولي في شكله الكلي، وحدوده يشار إليها من خلال سلسلة منظمة للأمن المتبادل، ومن جهة أخرى المركب الأمني الإقليمي هو ظاهرة عصرية، تؤشر على التجزئة والتحرر للتأثيرات الخارجية على الخصائص العامة للأقاليم، هنا يكون هذا الأمن المتبادل قادرا على إحداث شروط للعداوة أكثر منها للصداقة بالنسبة للفاعلين.[4]

وتجسد بنية المركب الأمني الإقليمي على أربعة متغيرات: [5]

1) الحد: وهو ما يميز المركب الأمني الإقليمي عن جيرانه من الأنظمة.
2) البنية الفوضوية: التي تعني أن المركب الأمني الإقليمي يجب أن يتكون من وحدتين مستقلتين ذاتيا أو أكثر، وهذا أحد الشروط لتكوين نظام إقليمي.
3) القطبية: الذي يعطي توزيع القوة بين الوحدات.
4) البناء الاجتماعي: يوضح أنماط الصداقة والعداوة بين الوحدات السياسية المشكلة للمركب

---

[1] Mariane Stone, « Security According To Buzan : A Comprehnsive Security Analysis », **Consultation date :** 10/02/2011, **available in : http://www.geets.msh.paris.fr/pdf/security.forbuzan.pdf**,p 6.

[2] Barry Buzane, Ole Weaver, ***Regions and Powers the Structure Of International Security*, ibid**, P 44.

[3] Julius Reynolds**, *An Empirical Application Of Regional Security Complex Tyeory : The Securitization Discourse In China's Relations With Central Asia And Russia***, European University,2009, P 13

[4] رابح زاوي، "التأسيس للنظام الإقليمي المغاربي كمركب أمني: قراءة في مرتكزات مدرسة كوبنهاجن"، ***المجلة الجزائرية للدراسات السياسية***، (م.5) (ع.1)، (د.س)،ص ص.1-22.

[5] Juluis reynolds, **Op cit**.

إن أنماط الصداقة والعداوة في المركب الأمني الإقليمي لا يمكن توقعها من مجرد النظر البسيط إلى توزيع القوة، فهناك عناصر أخرى تلعب دورا في هذه الأنماط كالنزاعات الحدودية والتقارب الجغرافي والانحيازيات الإيديولوجية والروابط التاريخية العريقة.[1]

الجدول رقم (1) : مقارنة مفهوم الأمن بين المقاربات النقدية للأمن:

	مدرسة كوبنهاجن	مدرسة أبريستويث	مدرسة باريس
مرجعية مفهمة الأمن	الأمن كفعل كلام	الأمن كانعتاق	الأمن كتقنية حكومية
موضوع التهديد	المجتمع	الفرد	الجماعة السياسية
القيم المهددة	الهوية المجتمعية	حق الأمن للأفراد	النظم المجتمعية
من يقوم بالأمننة ؟	النخبة السياسية	المحلل الأمني	شبكات مهنيي الأمن
كيف يتحقق الأمن؟	نزع الأمننة	التحرر من التفكير و العمل تحت الظروف الأمنية	تكثيف تقنيات المراقبة و إدارة المخاطر

المصدر: أحمد قوجيلي، *تطور الدراسات الأمنية ومعضلة التطبيق في العالم العربي*، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، (ع.169) (2012) ،ص.36.

بشكل عام، نستخلص مما سبق أن:[2]

أولا: توسيع وتعميق مفهوم الأمن جعل البناء الدلالي يمتد عبر طيف واسع من الفواعل (من الدولة إلى المجتمع ثم الفرد) والقطاعات (من العسكرية إلى الاقتصادية والسياسية والمجتمعية والبيئية).

ثانيا: حركة التوسيع شملت أيضا بنية الحقل وسمته (من الدراسات الإستراتيجية إلى الدراسات الأمنية)

[1] Jean Pascal Zanders," Evolving Global and Regional Approaches to Arms Control and Security Mechanisms", **(projects.sipri.se/cbw/research/global-reg-armscontrol.pdf),** p 8.

[2] سيد أحمد قوجيلي،، *تطور الدراسات الأمنية ومعضلة التطبيق في العالم العربي* مرجع سابق، ص 37.

المبحث الثالث: العقيد الأمنية الجزائرية.

تختلف العقيدة الأمنية المتبعة من وحدة إلى أخرى وهذا راجع إلى اختلاف مبادئها، مرتكزاتها وأهدافها، فهي تمثل تصور أمني يحدد المنهجية التي تقارب بها الدولة أمنها، والجزائر تستمد توجهها العام من ركائز عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول وهو من بين مبادئها الثابتة، وبما أن الجزائر تشهد توترات وتهديدات في بيئتها الإقليمية ما جعلها تتخذ إجراءات أمنية تتماشى وعقيدتها حيال الأزمات في جوارها هذا ما سنوضحه في هذا المبحث.

- **المطلب الأول: مفهوم العقيدة الأمنية الجزائرية:**

قبل الشروع في تناول مفهوم العقيدة الأمنية الجزائرية ينبغي أولا التطرق إلى التعريف اللغوي لمصطلح العقيدة.

لفظة العقيدة: هو تعريب لكلمة « doctrine »وهي كلمة لاتينية الأصل وتعني النظرية العملية والفلسفية، وتترجم للعربية بمعنى "مذهب"، وقد ورد في المعجم الوسيط لمجمع اللغة العربية أن العقيدة هي الحكم الذي لا يقبل الشك فيه لدى معتقده.[1]

يقصد بالعقيدة الأمنية للدولة مجموعة الآراء والاعتقادات والمبادئ، التي تشكل نظاما فكريا، لمسألة الأمن في الدولة. وتتبنى الدول هذه العقيدة عندما يتعلق الأمر، بتعاطيها مع التحديات والقضايا التي تواجهها. كما تمنحها هذه العقيدة. إمكانية تفسير مجمل الأحداث ذات الطابع الأمني. وبشكل عام، يمكن القول: أن العقيدة الأمنية للدولة، عادة ما تكون، الأداة التي تقوم من خلالها الدول، بتعريف التهديدات والمخاطر والتحديات التي تواجهها. فالعقيدة الأمنية تمثل تصورا أمنيا يحدد المنهجية التي تقارب بها الدولة أمنها وأفضل السبل لتحقيقه، وعادة ما تكون مرجعية هذه العقيدة عبارة عن أطروحات نظرية تتبناها الدولة وصناع القرار. كما يمكن أن تأخذ صبغة إيديولوجية إذا وصلت حد النظام الفكري المتجانس الذي يوفر تفسيرات معينة للواقع، ويترتب على ذلك تبني القوى النافذة في المجال الأمني لهذه التفسيرات والرؤى.[2]

تكتسي العقيدة الأمنية أهميتها من اعتبارها دليلا يوجه و يقرر به القادة السياسة الأمنية للدولة ببعدها الداخلي و الخارجي، ومن هنا نشأت العلاقة بين العقيدة الأمنية والسياسة الخارجية، إذ يلاحظ

---

[1] صلاح الدين أبو بكر الزيداني، "رؤية حول صياغة عقيدة عسكرية وطنية"، ***مجلة المسلح لشؤون الدفاع و الاستراتيجية و الأمن الوطني***، من الرابط: **http://www.almusallah.ly/ar/thoughts/1576-2018-02-19-18-39-06** تم التصفح بتاريخ: (15/03/2020) ، على الساعة: (35 : 16)

[2] سمير قط، ***البعد الإفريقي في سياسة الأمن والدفاع الوطني الجزائري***، أطروحة دكتوراه (جامعة بسكرة: كلية الحقوق و العلوم السياسية، 2017/2016م)، ص.16.

تنامي تأثير العقيدة الأمنية باعتبارها تمثل المبادئ المنظمة التي تساعد رجال الدولة على تعريف المصالح الجيوسياسية لدولتهم و تحديد ما يحظى منها بالأولوية، كما تساعد الدولة على التفاعل مع التهديدات والتحديات البارزة والكامنة التي تواجه أمنها على المستويات الزمنية (القريبة، المتوسطة والبعيدة). ويمكن القول إن العقيدة الأمنية على العموم تمد الفاعلين الأمنيين في الدولة بإطار نظري متناسق من الأفكار يساعد على تحقيق أهداف الدولة مجال أمنها القومي.[1]

- **المطلب الثاني: مرتكزات العقيدة الأمنية الجزائرية.**

لقد شكلت مجموع العوامل والخلفيات التاريخية والفكرية والمعطيات الجيوسياسية الركيزة الأساسية التي بنيت عليها العقيدة الأمنية الجزائرية التي تستمد توجهها العام من ركائز عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول وهو من بين المبادئ الثابتة التي تقوم عليها سياستها الخارجية والدبلوماسية، كما ساهمت الثورة التحريرية في بلورة هذه العقيدة وقيامها على جملة من المبادئ والأسس التي ظلت الجزائر وفية لها، على الرغم من عديد المتغيرات الدولية والإقليمية التي شهدتها الجزائر، ومن أهم مرتكزات العقيدة الأمنية الجزائرية.[2]

- تـــــاريخيا: كان للاحتلال الفرنسي للجزائر دوره البالغ في التمكين للمشروع الحضاري الأوروبي من خلال مؤسساته العسكرية والإدارية. فقد عمل المحتل الفرنسي هوادة لطمس الشخصية والهوية الجزائرية، إلا أن ذلك قوبل بمقاومة اتخذت أشكالا متعددة سواء بالانتفاضة أو بالعمل السياسي السلمي. وقد تكللت تلك المقاومة بالانخراط في العمل المسلح لاسترداد السيادة الوطنية. وتعد ثورة التحرير الوطني بأفكارها أحد أهم روافد العقيدة الأمنية الجزائرية في فترة الاستقلال. حيث ساهمت هذه الثورة بشكل عام في رسم المشهد السياسي والاجتماعي والاقتصادي الذي ميز الجزائر عقب دحر المحتل الفرنسي، فعملية بناء الدولة وبناء عقيدتها الأمنية ورسم التزاماتها داخليا وخارجيا خضع كثيرا لهذا العامل التاريخي. فرغم التحولات التي عرفتها الجزائر في ظل تنامي ظاهرة العولمة لكن هاجس التاريخ أو المتغير التاريخي يظل حاضرا ولا يزال يطبع العقيدة الأمنية الجزائرية، ولا أدل على ذلك من التوجس ورفض الجزائر المستمر إقامة العلاقات أو التطبيع مع الكيان الصهيوني.[3]

---

[1] بوحنية قوي، "الاستراتيجية الجزائرية تجاه التطورات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي"، من الرابط: **https://studies.aljazeera.net/ar/reports/2012/06/20126310429208904.html**. تم التصفح بتاريخ: (16/03/2020)، على الساعة: (17 :30).

[2] إبراهيم حادي، "الدولة الفاشلة في ليبيا والتهديدات الأمنية على الأمن الوطني الجزائري"، ***مجلة الحوار المتوسطي***، (م.09) (ع.02) (سبتمبر 2018)، ص ص.432–449.

[3] صالح زياني، تحولات العقيدة الأمنية الجزائرية في ظل تنامي تهديدات العولمة، ***مجلة المفكر***، (ع.5) (د.س)، ص ص. 286–298.

- جغرافيا: الجغرافيا عامل مهم جدا في الجانب الأمني، فالموقع الجيوبوليتيكي للدولة يساعد بشكل كبير في صياغة العقيدة الأمنية للدولة، فالجزائر تحتل موقعا جغرافيا مركزيا في منطقة تقاطع استراتيجية، متوسطة لعدة دول مغاربية وكذا توسطها بين منطقتين جغرافيتين مهمتين في شمال البحر المتوسط، والثانية في الجنوب وهي الصحراء الكبرى، حيث أن الجزائر تقع في منطقة تقاطع استراتيجية تجعل أمنها القومي منكشفا على الدوام وعلى كل الجبهات الشرقية والغربية والجنوبية، خاصة مع المساحة الشاسعة التي تتربع عليها وطول حدودها البرية والبحرية.

إن الجزائر تحتل موقعا يعتبر نقطة تقاطع استراتيجية متعددة الأبعاد يجعل من هذا المحدد الجغرافي الهام والمميز يؤثر على طبيعة العقيدة الأمنية الجزائرية مما يجعلها أكثر تنوعا واستعدادا لمختلف التهديدات الترابية والبحرية.

مستويات تأثير العامل الجغرافي على طبيعة العقيدة الأمنية الجزائرية متنوعة، فإلى غاية نهاية الحرب الباردة مثلت قضايا حركات التحرر في العالم والدفاع عن مكانة الجزائر كقوة إقليمية أحد أهم عناصر هذه العقيدة، أما بعد الحرب الباردة وبروز تحولات دولية جديدة زادت من الانكشافات الأمنية الجزائرية في نفس المحور السابق خاصة محور العمق الإفريقي والقضايا الحدودية، كما ازداد الاعتماد المتبادل والترابط والتشابك على العديد من الأصعدة، وعلى رأسها قضايا مكافحة الإرهاب وتجارة المخدرات والهجرة غير شرعية وأزمات المناخ والمتاجرة بالسلاح والبشر وغيرها، هذه القضايا التي جعلت من انتقال تلك العقيدة الأمنية الجزائرية إلى الاهتمام بالأبعاد الداخلية وعدم إهمال الأبعاد الخارجية، هنا سعت الجزائر أن تبرز كقوة إقليمية تستغل موقعها الاستراتيجي لحل الكثير من القضايا كالإرهاب لما تملكه من قوة اقتصادية وعسكرية وبشرية. هذا ما جعل الجزائر شريكا استراتيجيا مهما وفاعلا في رسم السياسات الأمنية في المنطقة المغاربية والإفريقية والأوروبية.[1]

- إيديولوجيا: يعتبر البعد الإيديولوجي أهم مرتكزات العقيدة الأمنية الجزائرية منذ الاستقلال، فقد مثلت الاشتراكية بمبادئها المناهضة للاستعمار والامبريالية الغربية مصدرا قيما لهذه العقيدة الأمنية، حيث أكدت عليه المواثيق الوطنية على غرار دستور1963،1976،1989 وهي مراجع أساسية تؤكد على النظام الاشتراكي كنظام

[1] نور الدين فلاك، "دور العقيدة الأمنية الجزائرية في مواجهة التحديات الأمنية الجديدة"، ***مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية***، (م.04) (ع.02) (2019)، ص ص. 1083–1100.

إيديولوجي هي المنهج الوحيد لتحقيق الاستقلال التام والقضاء على الاستغلال، ولقد رسمت الاشتراكية عقيدة أمنية للجزائر قرابة ثلاثة عقود، غير أنه ومع أحداث 1988 والتغيرات الأمنية في البلاد دفعت إلى إعادة صياغة المبادئ التي تقوم عليها العقيدة الأمنية الجزائرية وفق مدركات التهديدات الجديدة معتمدة على ميكانيزمات التعاون والتنمية والتشاور بهدف محاصرة تلك التهديدات الجديدة الفوق قومية في ظل عصر ما بعد الحرب الباردة.[1]

1. العقيدة العسكرية الجزائرية:

العقيدة العسكرية هي مجموعة من القيم والمبادئ الفكرية، التي تهدف إلى إرساء نظريات العلم العسكري وعلوم فن الحرب، لتحدد بناء واستخدامات القوات المسلحة في زمن السلم و الحرب بما يحقق الأهداف والمصالح الوطنية.[2]

تقوم العقيدة العسكرية الجزائرية على ضمان سلامة التراب الوطني وعدم المساس بحدوده، وحرية الأمة في صوغ اختياراتها، في ضوء القدرات الاقتصادية الوطنية والمتطلبات المرتبطة بالموقع الجغرافي، واعتماد حلول الشرعية الدولية في حل الخلافات وتحكيم لغة العقل والمنطق، وتقديم الخيارات الدفاعية على الهجومية حين الحديث عن استعمال القوة العسكرية، وتعميق صلات التعاون والثقة بين الجيش ومختلف الفاعليات السياسية والمجتمعية.

تقوم هذه العقيدة أيضا على تعزيز مقاربة روح الدفاع المبنية على تقوية روح المواطنة للوصول إلى تحقيق "الدفاع الوطني".[3]

إن العقيدة العسكرية الجزائرية، هي التي تجعل الجزائر تمتنع حتى الآن من إشراك قواتها العسكرية خارج الحدود. وقد مورست عليها ضغوط دولية كثيرة لإشراكها في العمليات العسكرية في شمال مالي عام 2012 إلا أنها امتنعت، واكتفت بالموافقة على هذا التدخل الذي قادته فرنسا بعد ضغط دولي كبير. وعموما فإن الجزائر تتحفظ على استعمال القوة العسكرية لحل النزاعات الدولية.[4]

---

[1] عادل زقاغ وسفيان منصوري، "أمن منطقة الساحل الإفريقي بين المنظور الأمني الفرنسي والاستراتيجية الأمنية الجزائرية"، ***المجلة الجزائرية للأمن والتنمية***، (ع.06) (جانفي 2014)، ص ص. 50-81.

[2] اسماعيل لاطراش، "الاستراتيجية الدفاعي في الدساتير المغاربية"، ***ملتقى دولي حول سياسة الدفاع الوطني***، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، (جوان 2017)، ص ص. 471-481.

[3] منصور لخضاري، ***السياسة الأمنية الجزائرية: المحددات- الميادين-التحديات***،(قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2015)،ص. 125.

[4] سعيد الصديقي، "الدول المغاربية وعاصفة الحزم بين الدعم والتحفظ"، على الرابط: **https://studies.aljazeera.net/ar/authors.** تم التصفح بتاريخ : (18/03/2020) على الساعة: .(11:15)

العقيدة العسكرية الجزائرية غنية بالمعارف العسكرية–العلمية بحيث يمكن اعتبارها مجموعة متكاملة من وجهات النظر التي تعلل وبشكل علمي جوهر وطبيعة وأساليب تنفيذ الحرب، والمتطلبات الواجب توفرها في البناء العسكري أيضا وإعداد القوات المسلحة والبلاد لسحق العدو والانتصار عليه. وقد تجلى ظهور العقيدة العسكرية الجزائرية بشكلها المحدد في النظرية والممارسة العملية لبناء القوات المسلحة والاستراتيجية والفن العملياتي والتكتيك[1].

2. العقيدة الدبلوماسية الجزائرية:

يصعب فهم الدبلوماسية الأمنية الجزائرية في فضائها العام، من دون الإلمام بشبكة من المؤشرات الجيوسياسية المتداخلة، ويزداد هذا التوجه صعوبة إذ لم تتم موضعة هذه الدبلوماسية ضمن التدبير السياسي العمومي**management publique** ، كما أن هناك عقيدة أمنية وثوابت دستورية إجرائية **principes constitutionnels opérationnels** تشكل لوازم مهمة من لوازم علاقات الجزائر بالغير؛ وترتكز على مفاهيم عدم التدخل في شؤون الغير وضبط إيقاع التحرك الدبلوماسي مع الأخذ بعين الاعتبار سياسة حسن الجوار كمورد أساسي مهم في العلاقات الدبلوماسية الجزائرية[2].

لذلك تتحرك الدبلوماسية في القضايا الأمنية تجاه دول الجوار استنادا إلى العمق الاستراتيجي، وهي تتمسك بالمبادئ التالية:[3]

- ✓ ضبط الحدود مع الدول المجاورة وفق قاعدة الحدود الموروثة عن الاستعمار.
- ✓ التعاون بين الدول المجاورة.
- ✓ دعم حق الشعوب في تقرير مصيرها.
- ✓ مبدأ حل النزاعات بين الدول المجاورة بالطرق السلمية و عدم اللجوء إلى القوة.
- ✓ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول المجاورة.

- **المطلب الثالث:** تحولات العقيدة الأمنية الجزائرية.

حددت الجزائر الوضعية الاستراتيجية لجيشها؛ إذ يحكم تطوير المنظومة الدفاعية الجزائرية عاملان أساسيان: درء العدوان واستقلالية القرار الاستراتيجي.

---

[1] حمزة برابح، "الاستراتيجية الأمنية الجزائرية لمواجهة التهديدات الأمنية اللاتماثلية في منطقة الساحل الإفريقي"، ***مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية***، (ع.06) (جوان.2017)، ص ص. 260–279.

[2] ***مرجع نفسه***، ص. 269.

[3] رؤوف بوسعدية، "دور الدبلوماسية الجزائرية في حل النزاعات الإقليمية"، ***مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية***،(ع.9) (جوان 2016)، ص ص. 154–170.

يعد المبدأ المزدوج القاضي بعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول والتدخل الأجنبي، بما في ذلك عدم نشر قوات جزائرية خارج الحدود، جوهر عقيدة الجزائر الأمنية والموجه الأساسي لسلوكها السياسي. فعلى أساسه رفضت التدخل في ليبيا وسوريا واليمن ومالي، وإن كان موقفها تطور بعض الشيء في الحالة الأخيرة.

تعتبر الجزائر البلد الأكثر ذودا عن الأمن الإقليمي؛ بحكم تمسكها باستقلالية قرارها الاستراتيجي، فهي تعتمد على إمكاناتها الخاصة ما يجعلها أهم بلد في المنطقة التزاما بالأمن الإقليمي من حيث المساهمة فيه سياسيا وعسكريا. فبالرغم من عدم تورطها في أي من الصراعات في تخومها فإنها تبذل "مجهودا حربيا" ضخما، من حيث العدة والعتاد والمال، لحماية حدودها وبالتالي حدود جيرانها، فضلا عن المساعدات التي تقدمها لهم:[1]

الجدول رقم (2): يوضح إنفاق الجزائر العسكري2010–2016(مليار دولار).

2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010
10.654	10.413	9.953	8.642	8.001	7.603	5.313

المصدر: عبد النور بن عنتر، عقيدة الجزائر الأمنية: ضغوطات البيئة الإقليمية ومقتضيات المصالح الأمنية، مركز الجزيرة للدراسات، 2ماي 2018، ص3.

http://studies.aljazeera.net.

الملاحظ من خلال الجدول السابق والمتضمن الإنفاق العسكري الجزائري من 2010 إلى غاية 2016 وجود زيادة في الإنفاق العسكري الجزائري فقد تضاعفت من 5.313 مليار دولار سنة 2010 ليصل إلى 10.654 سنة 2016، وهذا ما يدل على اهتمام الجزائر بالتسلح وتحديث الجيش وهذا كله من أجل حماية الأمن الوطني خاصة في ظل التهديدات الإقليمية المحيطة به[2].

إن الجزائر اليوم محاصرة بحزام ناري، وهو الأمر الذي يحتم عليها أن تقوم بإعادة بناء منطق الدفاع و"أمننت" (Securitization) حدودها بما يتوافق والتهديدات الجديدة.

فالأمن الإقليمي أصبح أكثر تهديدا نتاج ما أفرزته حالة الفوضى السياسية والأمنية في المنطقة، والذي تسبب في الانفلات الأمني في كل من مالي وتونس وليبيا مؤخرا، وانتشار السلاح والجريمة المنظمة.. ما دفع الجزائر إلى تطوير وتفعيل دور الجيش في تطويق وزيادة حراسة الحدود بالإضافة

[1] عبد النور بن عنتر، "عقيدة الأمن الجزائرية: ضغوطات البيئة الإقليمية ومقتضيات المصالح الأمنية"، مركز الجزيرة للدراسات، من الرابط: **https://studies.aljazeera.net/ar/reports/18050211065159.html.** (23/03/2020) (15 :15).

[2] فيروز مزياني، "استراتيجية الدفاع الوطني الجزائري في ظل التهديدات الأمنية الجديدة"، ***مجلة العلوم القانونية والسياسية***، (م.10) (ع.03) (ديسمبر 2019)، ص ص. 942–957.

إلى تفعيل دورها الدبلوماسي، خاصة مع تمسك الجزائر بعقيدة "عدم التدخل في دول الجوار" والحرص على إبعاد الخيار العسكري والتدخل الأجنبي في المنطقة.[1]

إن موقف الجزائر القاضي بعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول وبعدم التدخل الأجنبي لا يمكن الثبات عليه في حال الأزمات مرتفعة الحدة في دول الجوار (حالة مالي) خاصة أن تامين الحدود الذي هو أولوية أمنية قصوى بالنسبة للجزائر، يكون صعب المنال في ظل غياب دولة أو ممثل شرعي لها، كما هو الحال في ليبيا؛ ما يعني استمرار تدفق التهديدات نحو الأراضي الجزائرية. وهنا مكمن المعضلة الجزائرية التي تستند على استبعاد أي تدخل في شؤون جيرانها، حتى لو كان ترابهم معقلا للجماعات الإرهابية المحلية والعابرة للحدود.

بتصرفها هذا تبدو كأنها تتعامل مع تهديدات دولتية الطبيعة، كما لا يمكن التذرع بهذا المنطق في سياق ترهل الدولة في المنطقة وطبيعة التهديدات غير الدولتية لاسيما أن هذه الدول أصبحت مصدر تهديد للأمن القومي الجزائري، (ليبيا كانت نقطة انطلاق لهجمات إرهابية في التراب الجزائري كما حدث مع الهجوم، في يناير2013، على المركز الغازي في تغنتورين، ليس بعيدا عن الحدود الليبية 2013)، لذا فالجزائر لم تراجع عقيدتها الأمنية لتستوعبها.

استراتيجية الجزائر الأمنية إقليميا:

تقوم استراتيجية الجزائر الأمنية لمواجهة القلاقل المتصاعدة في تخومها الجغرافية وصيانة الأمن الإقليمي عموما على مقاربة الأمن من خلال التعاون، والتي تعتبرها بديلا للتدخل الذي يتخذه بعض الفاعلين أسلوبا لإدارة وتسوية الأزمات. وتتمحور هذه الاستراتيجية المتكاملة حول خمسة محاور:[2]

1) الأول عملياتي؛ التدابير الأمنية والعسكرية وطنيا (على الحدود) التي اتخذتها الجزائر منذ اندلاع الأزمة الليبية، في 2011، والتي وسعتها لتغطي تقريبا كل حدودها البرية مع تونس وليبيا والنيجر ومالي.
2) الثاني في مسارات تعاونية سياسية وأمنية ثنائية مع دول الجوار(تونس وليبيا ومالي والنيجر) بدعمها سياسيا وماليا (مساعدات وقروض)، وأمنيا (حراسة الحدود، دوريات مشتركة، تقاسم المعلومات الإستخباراتية، تدريب قوى الأمن)، وحتى عسكريا (مساعدات عسكرية، تسليح، وتدريب...).

[1] عاطف قدادرة، ح.سليمان، الجزائر دولة محورية مشكلة وليس امتيازا بين التزامات الجيش الدستورية وبين التحديات الأمنية في الجوار، على الرابط: **https://www.djazairess.com** اطلع عليه يوم (2020/03/25) ، على الساعة (16:59).

[2] عبد النور بن عنتر، "عقيدة الجزائر الأمنية: ضغوطات البيئة الإقليمية و مقتضيات المصالح الأمنية"، ***مرجع سابق***، ص ص، 5– 6.

3) الثالث فهو إقليمي المستوى ومتعدد الأطراف ويتمثل من جهة إطلاق مسارين ثلاثيين (الجزائر–تونس– ليبيا، والجزائر–تونس– مصر) للتعاون والتنسيق، يخصان الأزمة الليبية، وفي مبادرات لحشد جهود دول المنطقة وتنسيقها من جهة أخرى، ومنها مبادرة دول الميدان (الجزائر والنيجر ومالي وموريتانيا) التي أطلقت عام 2010.
4) الرابع يعنى بتسوية أزمات المنطقة باعتماد خيار التعاون والوساطة، حيث قادت وتقود الجزائر عدة وساطات في جوارها.
5) أما الخامس فيخص التعامل مع المكونات المحلية في بؤر الأزمات بعزل العنصر السياسي عن الإرهابي. تتوافق هذه المحاور/البدائل والمبادئ المؤسسة لسياسيتها الخارجية والأمنية.

خلاصة الفصل الأول:

وعليه من خلال ما استعرضناه في الفصل الأول، تناولنا إطار مفاهيمي ونظري حول تطور مفهوم الأمن، ففي حين ركزت المقاربات التقليدية على القوة العسكرية للدولة التي تسعى للحفاظ على بقائها، إلا أنه وبعد نهاية الحرب الباردة تأثر مفهوم الأمن بالتحولات التي ميزت النظام الدولي والعلاقات الدولية، فلم يعد مفهوم الأمن ضيقا كما كان عليه، بل أصبح مفهوما مركبا متعدد الأبعاد والمستويات، فعلى المستوى النظري أصبحت الحاجة ضرورية لأطر نظرية قادرة على استيعاب الأحداث التي تقع، وتقديم تفسير لها وهذا ما تناولته النظريات ما بعد الوضعية، كالبنائية، النقدية(مدرسة أبريستويث، باريس، وكوبنهاجن) ما بعد حداثة، من خلال توسيعها لمفهوم الأمن واعتبارها الفرد هو جوهر عملية الأمن، فأمن الفرد يؤدي بالضرورة إلى أمن الدولة.

أصبحت الدولة الحديثة غير قادرة بمفردها على تحقيق أهدافها وحماية مصالحها الوطنية خاصة فيما يتعلق بمجالات الأمن، هذا ما أدى إلى بروز الإقليمية الجديدة كظاهرة عالمية، فبعد بروز تهديدات أمنية جديدة عابرة للحدود، جعلت الدول تسير نحو التكتلات الإقليمية لتحقيق الأمن المشترك، والذي أطلق عليه باري بوزان المركب الأمني الإقليمي، حيث تكون وحداته مرتبطة ببعضها البعض فيما يتعلق بأمنها، بالتالي تشكيل سياسات أمنية مشتركة.

أما فيما يخص العقيدة الأمنية الجزائرية فهي تستند إلى جملة من المرتكزات الأساسية كالعوامل التاريخية والجغرافية والإيديولوجية، وحاولت هذه العقيدة التكيف مع الظروف والتطورات الإقليمية والعالمية وهذا من أجل ضمان حماية الأمن والاستقرار الوطني للدولة، لكن سلوك الجزائر النابع من عقيدتها الأمنية اتجاه التهديدات الجديدة، يجعلها تستلزم النظر إلى عقيدتها.لتحقيق أمنها وأمن جيرانها من الدول.

الفصل الثاني:

البعد الإقليمي للأمن الوطني الجزائري بعد 2011: التداعيات والمحاذير

تمهيد:

تحظى الجزائر بموقع استراتيجي متميز، كونها نقطة ارتكاز وتقاطع بين الدول المغاربية من جهة وامتداد للساحل الإفريقي من جهة أخرى، وجدت نفسها مرتبطة أمنيا بعدة دوائر إقليمية غير مستقرة التي أفرزت مضاعفات خطيرة على الأمن الوطني الجزائري ومن أجل الحفاظ على أمنها واستقرارها عملت على تطوير وتكييف سياستها الأمنية وفق حجم وحدة التحديات والتهديدات.

عليه سنقوم في هذا الفصل بإبراز مكانة الجزائر الإقليمية من خلال التطرق إلى البعد الجيوسياسي للأمن الوطني الجزائري في المبحث الأول، والتحديات الأمنية التي واجهت الجزائر بعد 2011 في المبحث الثاني، وفي المبحث الأخير المقاربات الأمنية.

المبحث الأول: الأمن الوطني الجزائري: من منظور جيوسياسي.

تلعب الجغرافيا السياسية أهمية كبيرة في إبراز القيمة الفعلية للموقع الجغرافي، حيث يكسب الدولة موقع استراتيجي وقوة تشمل مجالات سياسية، اقتصادية وأمنية. انطلاقا من هذا المبحث سنتناول الموقع الجغرافي للجزائر في المطلب الأول، بالإضافة إلى أهميته الاستراتيجية بالنسبة لدول الجوار، وفي الأخير نتطرق إلى واقع الاقتصاد الجزائري.

▪ المطلب الأول: جغرافية الدولة الجزائرية.

تحتل الجزائر موقعا جغرافيا هاما ذات أبعاد استراتيجية وخصائص حيوية، فهي محور التقاء بين أوربا وإفريقيا وبين المغرب العربي والشرق الأوسط، وممر حيوي للعديد من طرق الاتصال العالمية، (برا، بحرا وجوا).

تقع الجزائر وسط شمال غرب القارة الإفريقية، بين خطي طول 9° غرب غرينيتش و12° شرقه، وبين دائرتي عرض 19° جنوبا و37° شمالا، تبلغ مساحتها حوالي **2.381.741**كم^2، يبلغ امتدادها الشمالي الجنوبي **1900**كم، أما امتدادها الشرقي الغربي فيتراوح ما بين **1200**كم على خط الساحل و**1800**كم على خط تندوف غدامس، وتحيط بالجزائر عدة دول بسبب اتساع مساحتها؛[1] فمن الشرق تحدها تونس على طول **965**كم وليبيا بـــ **982**كم، ومن الغرب المملكة المغربية بـــ **1559**كم والصحراء الغربية بـــ **42**كم، ومن الجنوب النيجر بـــ **956**كم ومالي بـــ **1376**كم وموريتانيا بـــ **463**كم ومن الشمال البحر الأبيض المتوسط بساحل طوله **1600**كم.[2]

الخريطة رقم **(1)**: الموقع الجغرافي للجزائر.

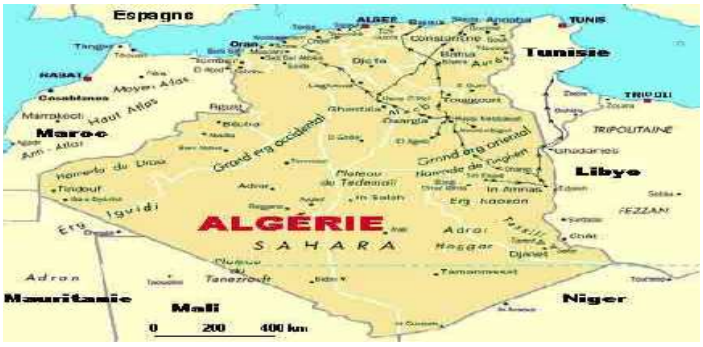

Source : http://www.monalgerie.net

[1] محمد الهادي لعروق، *أطلس الجزائر والعالم* (الجزائر: دار الهدى *للطباعة والنشر*، ط1، 2013)، ص13.

[2] يسرى أورشيف، *تداعيات الأزمة الليبية على الأمن الجزائري*، رسالة ماجيستير(جامعة محمد خيضر بسكرة: كلية الحقوق والعلوم السياسية،2016/2015)، ص209.

يقدر عدد سكان الجزائر بحسب إحصائيات 2020 حوالي43.723.244 نسمة، وتحتل المرتبة 34 من حيث عدد السكان في العالم.[1] ونظرا لمساحة البلاد الشاسعة، تعد الكثافة السكانية الإجمالية متدنية في الجزائر إذ تبلغ 17.24شخص/كم^2.[2]

الشكل رقم (1): تطور عدد السكان في الجزائر خلال الفترة2012–2020.

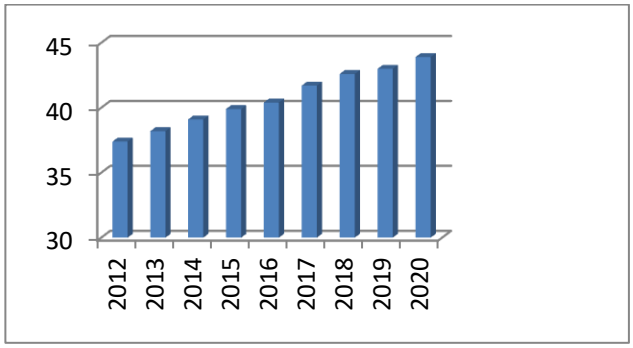

المصدر: من إعداد الباحثتين.

تمتلك الجزائر ثروات طبيعية متنوعة ومعتبرة، حيث تحتل المرتبة 15 من حيث احتياطي النفط (45مليار طن)، والمرتبة 18من حيث الإنتاج، و12 في التصدير، أما فيما يخص الغاز الطبيعي فهي تحتل المرتبة 7، والمرتبة 5 من حيث الإنتاج، و3 في التصدير. كما تختزن في باطنها، مناجم شاسعة من الفوسفات، والزنك، والحديد، والألمنيوم، والتنقستين، والكاولين.[3]

يعتبر المجتمع الجزائري متعدد الانتماءات، بحيث يتكون من دوائر انتماء مختلفة، قومية، وطنية، سياسية، طائفية، جهوية، عروشية وغيرها.[4] يعتبر "الإسلام هو دين الدولة" كما جاء في أول مواد الدستور، ما يجعل الجزائر في منأى من تعدد الديانات وما قد ينتجه من ظهور الاثنيات والأقليات ..أما "اللغة" تعرف تنوعا في الجزائر بضمان من الدستور الذي يقر في "المادة3" بعد تعديل 2012بـــ: "اللغة العربية هي اللغة الوطنية"، ويعترف في "المادة3 مكرر" بـــ: ثمازيغت هي كذلك لغة وطنية. تعمل الدولة لترقيتها وتطويرها بكل تنوعاتها اللسانية المستعملة عبر التراب الوطني.[5]

---

[1] "Algeria population 2020(demographics,maps,graphs)", checked it on (28/04/2020), at (17:16), on the site: **https://worldpopulationreview.com/countries/algeria-population/**

[2] " population of Algeria-chronicle fanack.com, checked it on: (28/04/2020) at(9:05) on the site: **https://fanack.com/ar/algeria/population/**

[3] "أهم7معلومات عن الثروات الطبيعية في الجزائر"، اطلع عليه يوم 2020/4/4، على الساعة 15:45، على الرابط: **https://www.edarabia.com/ar/أهم_معلومات_عن_الثروات_اطبيعية_في_الجزائر**

[4] أحمد عبد اللطيف شتوح، "تركيبة المجتمع الجزائري بين التنوع والصراع"، ***مجلة العلوم الاجتماعية***، (ع.10) (جانفي 2015)، ص ص95–96.

[5] منصور لخضاري، ***استراتيجية الأمن الوطني في الجزائر***، أطروحة دكتوراه(جامعة الجزائر3: كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2013/2012) ص 158.

▪ المطلب الثاني: الدوائر الجيوسياسية للأمن الوطني الجزائري.

تعتبر الجزائر أكبر دولة افريقية، تحيط بها ثلاث دوائر في محيطها الإقليمي تتمثل في الدائرة المغاربية والدائرة المتوسطية ودائرة الساحل الإفريقي، وبحكم هذا الجوار تواجه الجزائر تهديدات تؤثر على أمنها.

• الفرع الأول: الدائرة المغاربية.

– أولا: الموقع الجغرافي للمغرب العربي.

تقع دول المغرب العربي في شمال إفريقيا ممتدة على شاطئ البحر الأبيض المتوسط وحتى المحيط الأطلسي، وتبلغ مساحتها حوالي **5.782.140 كم²**، وتشكل ما نسبته 42 % من مساحة الوطن العربي.[1] لمدة طويلة، كان الفضاء المغاربي مرادفا للدول الثلاث: الجزائر، تونس والمغرب الأقصى، لكنه وسع من الجناحين الشرقي والغربي فأصبح يشير إلى الجزء الغربي من العالم العربي الممتد من نهر السنغال غربا إلى الحدود الليبية مع مصر شرقا (موريتانيا، الصحراء الغربية، المغرب الأقصى، الجزائر، تونس وليبيا).[2]

الخريطة رقم (2): الموقع الجغرافي للمغرب الكبير.

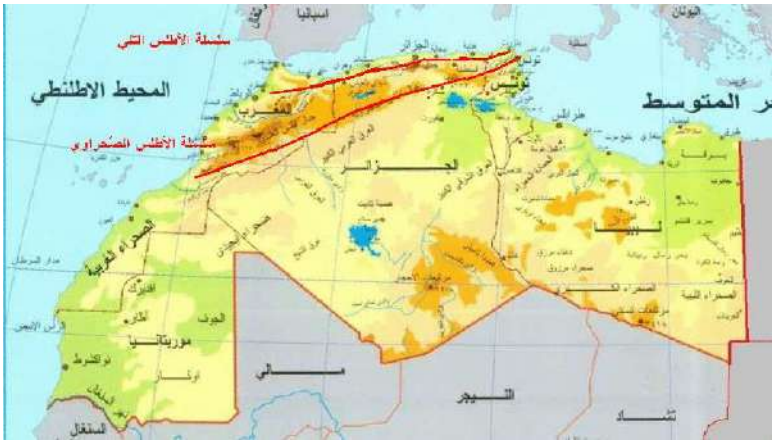

المصدر: **https: //ageb.Net**

– ثانيا: أهمية المغرب العربي بالنسبة للجزائر.

باعتبار أن الجزائر من أهم الدول المغاربية والعربية التي تلعب دورا محوريا في الأمن القومي العربي، بما فيه منطقة شمال إفريقيا وأيضا في المحافظة على التوازنات الدولية في القارة السمراء وباعتبار الجزائر من الدول المؤسسة لاتحاد المغرب العربي ومن أهم دوله من الناحية الجغرافية

[1] "دول المغرب العربي..معلومات أساسية"، اطلع عليه يوم 2020/4/27 على الساعة 16:30، على الرابط:
https://www.aljazeera.net/specialfieles/pages/f8857cc7cc3-cf48-4b4c-9b0b-054fdfa3b59

[2] حسام حمزة، *مرجع سابق*، ص 68.

الجيواستراتيجية، فهي تعمل على بناء منظومة أمنية استخباراتية وعسكرية بالتعاون مع الدول المغاربية الأخرى من أجل التصدي للأخطار التي تهددها كوحدات سياسية وكيانات عضوية لا تزال مستهدفة في أمنها السياسي والاقتصادي والطاقوي، فالجزائر كغيرها من الدول التي تعرضت للاستعمار من طرف دول الضفة الشمالية لبحر المتوسط، وبينت أحداث ليبيا. وتدخل حلف الناتو فيها لإسقاط نظامها ونشر الإرهاب والتطرف بغية تقسيم البلاد وتحويلها إلى دولة فاشلة، نفس هذه الدول تتربص بالجزائر ومنطقة شمال إفريقيا للاستحواذ على المنطقة.[1]

إن المنطقة المغاربية بها مجموعة من التناقضات وخطوط الانقسامات السياسية والإيديولوجية، وهي أيضا منطقة فرعية تنتشر فيها الأزمات الكبيرة الحجم بجميع أنواعها، وتتسم البلدان التي تشكل هذا الجزء من إفريقيا بتهديدات أمنية مشتركة.[2] لذا غدا الأمن أهم الإشكاليات في المنطقة، إذ أنه لا يمكن المراهنة على أمن كل قطر مغاربي ضمن إطار حدوده السياسية، إذ باتت تفرض الالتزامات الإقليمية وواقع التجزئة تحديات كبرى مغاربيا، كما اقتنعت أوربا أن عقدة اللاأمن لن تحل إلا بربط أمنها بالضفة الجنوبية للمتوسط، وعلى الدول المغاربية أن تقتنع أن أمنها لن يكتمل في حالة التشرذم والتفتيت الذي تعيشه منطقة الساحل بحكم كونها الجوار الإقليمي الأقرب.[3]

- **الفرع الثاني: الدائرة المتوسطية**

- **أولا: الموقع الجغرافي للحوض المتوسط.**

البحر الأبيض المتوسط، مسطح مائي محصور بين قارات العالم القديم الثلاث (أفريقيا وآسيا وأوربا)؛ تبلغ مساحته 2.5 مليون كم^2، تمر عبره أهم طرق التجارة الدولية فضلا عن قيمته الاستراتيجية الكبيرة، يتشكل البحر المتوسط من حوضين رئيسيين تفصل بينهما سلسلة صخرية تعرف بالعتبة الصقلية/التونسية، لا يتجاوز عمق المياه فيها **400متر** مقابل **4000متر** هي متوسط العمق في الحوضين الشرقي والغربي، وحدّاها هما "رأس بون" في صقلية و"مرسالة" بتونس. ويتصل الحوض الغربي بالمحيط الأطلسي عبر "مضيق جبل طارق" الذي يفصل أفريقيا عن أوربا، وفي الاتجاه الشمالي الشرقي يتصل بالبحر الأسود عن طريق مضيق البوسفور والدردنيل وبينهما بحر مرمرة، ومن الجهة الجنوبية يتصل البحر المتوسط بالبحر الأحمر عن طريق قناة السويس. ينفتح الحوض

[1] عميرة أيسر، "**الجزائر والأمن الإقليمي المغاربي**"، اطلع عليه يوم 2020/4/23 على الساعة 18:50 على الرابط:
https://marsadz.Com/السياسية/الجزائر والأمن-الإقليمي-المغاربي/

[2] El moustapha faty, **la politique de sécurité et de stabilité au Maghreb**, (pour obtenir doteur de luniversité de reims champagne-Ardenne, école docorale sciences de L'homme et de la société, 2016), p 34.

[3] جميلة علاق، "تحديات الأمن المغاربي في ظل المخاطر الجديدة في منطقة الساحل والصحراء"، ***مجلة العلوم الإجتماعية***، (ع.25) (ديسمبر2017) ص ص. 145-160.

الغربي شمالا على "البحر التيراني" المحصور بين "البلقان" و"جزر كورسيكا" و"سردينيا"، أما الحوض الشرقي فيمتد من العتبة التونسية "الصقلية" غربا إلى "شواطئ الشام" شرقا.[1]

الخريطة رقم (3): الموقع الجغرافي للبحر الأبيض المتوسط.

المصدر: **https://www.lhistoire.fr**

- **ثانيا: أهمية الحوض المتوسط بالنسبة للجزائر.**

إن الموقع الجغرافي للجزائر الذي أوجدها على الضفاف الجنوبية للبحر المتوسط، جعلها ترتبط بدول الجنوب منه وتتقاطع معها في بُعدَيْها العربي والإسلامي، وترتبط بشماله بعلاقات تمتد إلى قرون من الزمن عرفت مختلف أشكال الحرب والغزو والاستعمار... وهو ما كان وراء وجود انعكاسات على الأمن الوطني للجزائر، خاصة في ظل بروز فواعل وأخطار أمنية عبر وطنية تشكل اهتماما مشتركا ورهانا متوسطيا كالإرهاب والهجرة غير الشرعية، والجريمة المنظمة، وتبييض الأموال... وهي الرهانات التي تحتم إيجاد أطر بنيوية وهيكلية للتعبير عن التعاون المتوسطي، خاصة وأن الأمن في المتوسط يبقى مسؤولية تضامنية وتشاركية تستلزم التعاون والتنسيق.[2]

- **الفرع الثالث: دائرة الساحل الإفريقي.**

- **أولا: الموقع الجغرافي للساحل الإفريقي.**

تتوسط منطقة الساحل الإفريقي القارة الإفريقية، وتمتد من السنغال والرأس الأخضر وموريتانيا غربا وصولا إلى السودان وإريتريا وجيبوتي وإثيوبيا شرقا مرورا بمالي والنيجر وتشاد. أما حدوده

[1] "البحر الأبيض المتوسط... قصة الحضارة"، اطلع عليه يوم 2020/4/28على الساعة 00:35 على الرابط:
البحر-الأبيض-المتوسط-قصة-الحضارة/**https://www.aljazeera.net/encyclopedia/citiesandregions/2016/4/20**

[2] منصور لخضاري، "الامتدادات الجيوسياسية للأمن الوطني في الجزائر"، ***مجلة شؤون الأوسط***، (ع.143) 2012، مركز الدراسات الاستراتيجية بيروت، ص ص 1-24.

من الشمال، فيوجد المغرب والجزائر وليبيا وصولا إلى مصر، ويمتد الساحل جنوبا إلى أقاصي بوركينافاسو وأجزاء من إفريقيا الوسطى مع أنه يتسع ويضيق في غير انتظام، حيث أن عرضه يتراوح بين **400كم و500كم**، أما طوله فيقارب **5500كم**.[1] تبلغ مساحته 3000.000كم[2] تمتد من المحيط الأطلسي إلى البحر الأحمر،[2]وهو حزام جغرافي يشمل مجموعة بلدان هي السنغال، غامبيا، موريتانيا، مالي، بوركينافاسو، النيجر وتشاد. كما يمتد التعريف الجيوسياسي إلى قوس الأزمات l'arc des crises الذي يضم كل من السودان، موريتانيا تشاد، مالي.[3]

- **ثانيا: أهمية الساحل الإفريقي بالنسبة للجزائر**

يمثل "الساحل الإفريقي" العمق الاستراتيجي للجزائر، إذ لا يمكن بأي حال إهمال أهمية هذا الامتداد أو إغفال مكانته من خارطتها الجيوسياسية. يجمع الجزائر بالساحل الإفريقي أكثر من **2837كم** ما يمثل نسبة 44.7% من مجموع حدودها البرية الممتدة على **6343كم**، فهي تقتسم **1376كم** من الحدود مع "جمهورية مالي"، و**956كم** مع "جمهورية النيجر"، و**463كم** مع "الجمهورية الإسلامية الموريتانية"، و**42كم** مع "الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية"، و**982كم** مع "الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى". وكمؤشر على الامتداد الحيوي للجزائر على الساحل الإفريقي فتعتبر مدينة "عين قزام" الواقعة أقصى الجنوب الجزائري على بعد **1932كم** عن العاصمة "الجزائر" تبقى أقرب مسافة إلى 11 عاصمة إفريقية منها إلى عاصمتها.[4]

الخريطة رقم (4): الموقع الجغرافي للساحل الإفريقي.

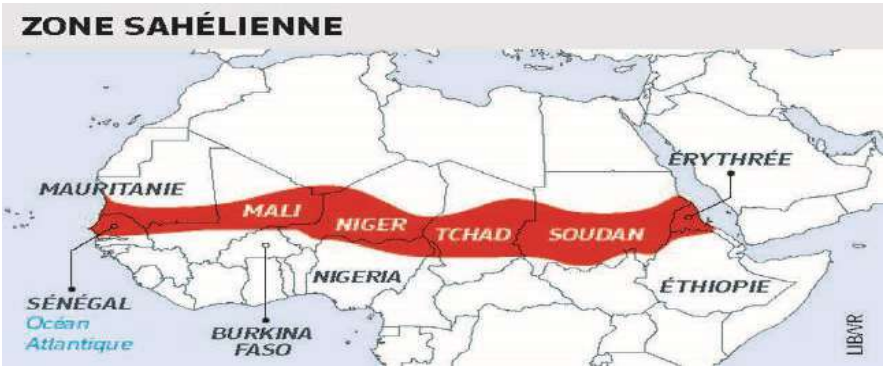

المصدر: **https ://www.laliberte.ch**

[1] **"الساحل الأفريقي.. مرآة تعكس تنوع القارة السمراء"**، اطلع عليه يوم 2020/4/28 على الساعة 16:44، على الرابط:
https://www.aljazeera.net/encyclopedia/citiesandregions/2015/12/27/الساحل-الإفريقي

[2] André bougeot, « **sahara : espace géostratégique et enjeux politiques** », ***Autre port***, n°16, (2000), pp, 21-48.

[3] Mehdi Taje, « secirité et stabilité dans le sahel Africain », **Collège de Défonce de l'OTAN**, VDC Occasionnel paper, Rome, (19 Décembre 2006) : p.6.

[4] منصور لخضاري، "الأزمة الليبية وانعكاساتها على منطقة الساحل الإفريقي"، ***مجلة البحوث والدراسات العلمية***، (ع.6 الجزء الثاني) (جوان 2012) ص ص. 169–189.

شهدت منطقة الساحل الإفريقي، في السنوات الأخيرة عدة اضطرابات سياسية وأمنية خطيرة، ولعل من أبرزها تنامي التهديدات غير التقليدية مثل الإرهاب الدولي والجريمة المنظمة والهجرة غير الشرعية وتجارة السلاح.[1] كل هذا يؤثر على الأمن والاستقرار للمنطقة بصفة عامة والجزائر بصفة خاصة، نظرا لقدرة هذه التهديدات الأمنية الجديدة تخطي الحدود الجزائرية وتجاوزها.

▪ المطلب الثالث: جيواقتصاد الجزائر.

تعتبر الجزائر من بين الدول المنتجة للمحروقات (البترول والغاز الطبيعي)، حيث يمثل أكثر من 95% من الصادرات و60% من إيرادات الميزانية، وبالتالي فهو مصدر التمويل الأساسي للميزانية العمومية، وهو ما يجعلها معرضة للأزمات التي يمكن أن يخلقها انخفاض أسعار البترول.

– أولا: الأهمية الطاقوية للجزائر.

الخريطة رقم (5): توزيع الطاقة والمعادن في الجزائر.

Source : https://www.eshamel.net

يحتل قطاع المحروقات أهمية كبرى في الاقتصاد الجزائري باعتبار أن كل من النفط والغاز مادتين استراتيجيتين تحققان عوائد مالية ضخمة للجزائر، وتعتبران المصدر الأساسي لتوفير العملة الصعبة،[2] يشكل النفط والغاز 98% من الصادرات الجزائرية، 40% إلى 45% من الناتج المحلي

[1] خلفة نصير، "رهانات التهديدات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي وانعكاساتها على الدوائر الجيوسياسية والأمنية الجزائرية"، ***مجلة البحوث في الحقوق والعلوم السياسية***، (م.3) (ع.2) (جوان 2018) ص ص. 473–490.

[2] حياة بن سماعين، "مكانة الصناعة البترولية وقطاع المحروقات في الاقتصاد الجزائري"، ***مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية***، (م.1) (ع.9) د.س.ن، ص ص. 103–119.

الإجمالي وأكثر من ثلثي إيرادات الميزانية.[1] احتلت الجزائر المرتبة الأولى متوسطيا في تصدير المحروقات، ما تقدر نسبته 61% يتم تصديره عبر أنابيب الغاز التي تقطع حوض المتوسط انطلاقا من الجزائر نحو أوربا.[2]

الشكل رقم (2): منحنى بياني حول إنتاج الجزائر من النفط الخام، خلال الفترة (2001–2019).

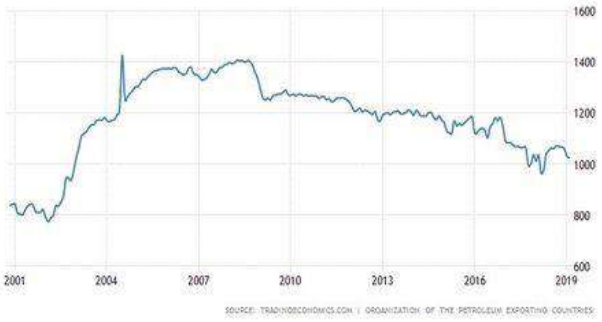

Source :https://www.marefa.org

يتضح من الشكل أن إنتاج البترول في الجزائر ما فتئ يتزايد من سنة إلى أخرى، إذ شهد تصدير المحروقات على مر العقود تزايد مستمر ووصل أقصى حد له سنتي 2006 و2007، بحجم 1.426 و1.398مليون ب/يوميا، هذا ما يفسر أن هذه الزيادة من أجل تمويل مشاريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية، برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001–2004)، برنامج دعم النمو (2005–2009)، وأخيرا برنامج توطيد النمو (2010–2014)، لكن شهدت السنوات الأخيرة انخفاض في حجم الإنتاج ابتداءا من سنة 2009 استمر هذا الانخفاض إلى غاية 2019 نتيجة انخفاض الطلب العالمي على البترول بفعل الأزمة المالية العالمية.

تزخر الجزائر بموارد جد مهمة من حيث الطاقات المتجددة خاصة فيما يتعلق بكل من الطاقة الشمسية والهوائية. إمكانية الطاقة الشمسية تتراوح بين 2650و3500ساعة/سنويا، أما فيما يتعلق بالطاقة الهوائية سرعة الرياح تتراوح حسب المناطق بين 2 إلى 8م/ثا[1] . رغم هذه الإمكانيات إلا أن استغلالها يبقى محدودا...[3]

- **ثانيا: الاستثمار الأجنبي في الجزائر وآثار التبعية للنفط.**

[1] jean fran, ois fiorina, « **l'Algerie, puissance géopolitique endormie** », voir le jour : 26/4/2020, à 15 :05, sur le site :
Archives.lesechos.fr/archives/cerde/2014/04/17/cerde_95889.htm

[2] جلال حدادي، ***معضلة الأمن الجزائري في الفضاء المتوسطي***، (الجزائر: النشر الجامعي الجديد، 2017)، ص. 72.

[3] جلال حدادي، **مرجع سابق**، ص 89.

الشكل رقم (3): تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر بين 2012 و2018 (الوحدة: مليار $)

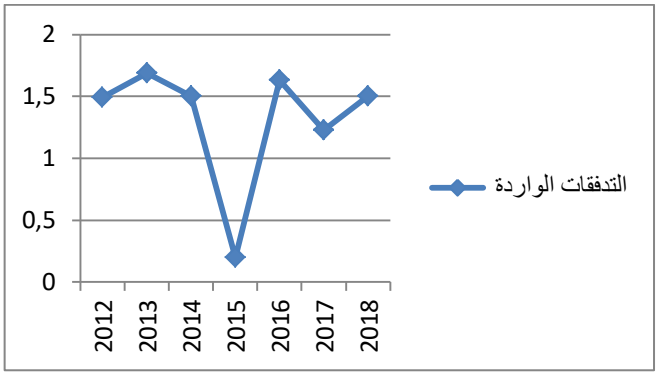

المصدر: 2019مناخ الاستثمار في الدول العربية مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات ص.56.

يمثل الشكل رقم3 تذبذبا في تدفقات الاستثمارات المباشرة في الفترة 2012-2018، حيث سجلت أدنى قيمة لها خلال 2015 بما يعادل 584- مليار$، وفي سنة 2016 ارتفعت لتصل إلى 1.63مليار$، ثم انخفض سنة 2017 ليرتفع بعدها إلى 1.50مليار$ سنة 2018.

انهيار أسعار البترول أثر على الاقتصاد الجزائري، وذلك لاعتماده الشبه الكامل على عوائد المحروقات ولا تمتلك فوائض مالية قادرة على امتصاص صدمة هذا الانخفاض والتي تؤثر مباشرة على استقرارها الأمني، فلحد الساعة لم تستطع التخلص من تبعية الاقتصاد الوطني من قطاع المحروقات.

إن بحث المحروقات في الجزائر بإسقاط جيوسياسي يساعد على الخروج بها من أطر البحث الوصفي المدعوم بالإحصائيات ولغة الأرقام إلى الوقوف على الرهانات الواجب على الجزائر أن تلتفت إليها حين بناء استراتيجيتها الأمنية خاصة وأن امتلاك الثروات كثيرا ما انقلب وبالا على كثير من الدول التي تحوزها.[1]

[1] منصور لخضاري، *مرجع سابق*، ص. 191

المبحث الثاني: التحديات الأمنية للجزائر بعد 2011.

أسهمت التحولات الراهنة التي طرأت على الجوار الإقليمي للجزائر، تعرض هذه الأخيرة في دوائرها الجيوسياسية لتحديات أمنية، انجر عنها تهديدات لا تماثلية ما سبب تداعيات خطيرة على أمنها القومي والإقليمي بسبب الفراغ الأمني الكبير.

▪ المطلب الأول: من أجل مقاربة مفاهيمية لظاهرة الحراك العربي.

يعتبر الحراك العربي من بين القضايا السياسية المتشابكة خاصة في خضم الكم الهائل من التحليلات المتناقضة، وحتى بمعزل عنها؛ لأن الحراك العربي أفرز تحولات استراتيجية مازالت سياقاتها ممتدة وتداعياتها متفاعلة، وتأثيراتها متنقلة.

وفي خضم هذا الغموض والتحليلات المتناقضة هناك من هتف لهذا الحراك على أساس أنها ثورات؛ على خطى الثورة الفرنسية التي أدخلت فرنسا؛ بل وأوربا في عصر جديد في نهاية القرن الثامن عشر.[1]

لنتوقف عند ذلك الفرق "المثير" بين "ربيع الشعوب" أو "ربيع الثورات" الأوروبي سنة 1848، وبين ثورات "الربيع العربي "سنة 2011، من شأنه أن يجعل هذه "الاستعارة " أو التسمية من "خارج" أو بشكل" ما بعد تاريخي" مهزلة فلسفية، إن ما وقع في أوروبا سنة1848 هو جزء لا يتجزأ من تاريخ مفهوم "الدولة–الأمة"، دولة الهوية الوطنية، حيث إن مطالب" ربيع الشعوب" إنما كانت تدور في جوهرها حول هذه العناصر: مبدأ السيادة القومية، إرادة الوحدة الوطنية، الاستقلال الوطني، تقرير المصير، وإذا كانت لا تخلو من استحقاقات ليبرالية.

أما "ثورات الربيع العربي" فهي من جنس آخر، إنها بالأساس ثورات ما– بعد– الدولة الأمة، وهو الأمر الذي أرخ له المفكر "يروغن هابرماس" بقوله "أن سيادة "الدولة الأمة" قد تزعزعت بشكل واسع النطاق بسبب حصول العولمة "، يفهم من ذلك أن ما يطلق عليه "ثورات الربيع العربي " ليس نفس الحالة التي عاشتها أوروبا في القرن التاسع عشر، أين كانت الشعوب تثور باسم المشاعر

[1] ليلى كرفاح، "تحديات الأمن القومي الجزائري بعد الحراك العربي"، *مجلة العلوم الإنسانية*، (ع.40)(مارس 2018)، ص ص.111–133.

القومية وبالتالي نحن بحاجة إلى سياقات ابستمولوجية وأنطولوجية مختلفة لاستيعاب الحالة العربية عموما.[1]

إن الحراك العربي أو الثورات العربية أو ما عرف بالربيع العربي كما شاع استخدامه في وسائل الإعلام والتي بدأت نهاية عام 2010، هي تلك الثورات والاحتجاجات السلمية التي قامت ضد الفساد والظلم والاستبداد واندلعت لتنادي بإسقاط النظام. فبدأت في تونس ثم تلتها مصر وليبيا واليمن وسوريا.[2]

بالنظر إلى التطورات التي تشهدها المنطقة العربية نجد أنها تستدعي قراءة لمجموعة المفاهيم التي وظفت خلال هذا الحراك، حيث استخدمت تسميات كثيرة –الربيع العربي– الثورات العربية – الفوضى الخلاقة؛ هذه التسميات التي تختلف في دلالاتها ومضامينها. لكن عند إسقاطها على المشهد العربي نتيجتها واحدة. وفي ظل اعتقاد ساد لفترة طويلة بأن نجم الثورات قد أفل، يمكننا التساؤل اليوم حول ما إذا كان الحراك الذي تشهده بعض البلدان العربية والموصوف بالثورات العربية يستحق اسم "الثورة ".[3]

وبالعودة إلى تعريف الثورة نجد غالبا ما يستخدم هذا المصطلح دون التأكد من المدلول الصحيح والدقيق له، إذ غالبا ما يستعمل لوصف انقلاب عسكري، وانتفاضة شعبية مؤقتة تؤدي إلى تغيير سطحي وجزئي في النظام السائد. بينما المعنى الدقيق للثورة هو أنها تقود إلى تغيرات جذرية في معطيات الواقع السياسي والاجتماعي والاقتصادي بشكل عميق وعلى المدى الطويل ينتج منه تغيير في بنية التفكير الاجتماعي لذلك المجتمع.[4]

ويعرف صامويل هنتغتون" samuel huntington" الثورات الكبرى بأنها: "ذلك التحول السريع، الكامل والعنيف الذي يمس القيم، البنية الاجتماعية، والمؤسسات السياسية، والممارسات الحكومية، والقيادات السوسيوسياسية." منه يتبين أن الثورة هدفها التغيير الإيجابي حسب تصورات

---

[1] عمر سعداوي، "سوسيولوجيا الحراك العربي من منظور بنيوي وظيفي"، ***مجلة العلوم القانونية و السياسية***، (م. 10)، (ع.1)، (أفريل 2019)، ص ص. 1438–1453.

[2] حسن مصطفى نيللي، "الحراك الجماهيري بين الربيع العربي والثورات الملونة"، اطلع عليه يوم (2020/05/05) على الساعة (22:16)، على الرابط: **/الحراك-الجماهيري-بين-الربيع-العربي-و/http://www.afalebanon.org/ar/publication/5964**

[3] خليدة كعسيس– خلاصي، " الربيع العربي بين الثورة والفوضى"، ***المستقبل العربي***، (م.36) (ع.421) (مارس 2014)، ص ص. 220–234.

[4] ***المرجع نفسه***، ص. 224.

أفرادها، بحيث يقول المؤرخ الأمريكي كرين برينتون " crane brinton": "أن الثورات تولد من الأمل على عكس ما يتصوره الكثيرون."[1]

لذلك فإن نشوء "الحالة الثورية" في المجتمعات لا يرتبط بتعاظم وجود "النقص" فحسب (الفقر، البطالة، تزايد الفساد، تفشي الظلم والاستبداد...الخ) بل ينبغي وجود ما أطلق عليه "هيجل" "الوعي بالنقص"، وهو حالة من الإدراك الواعي للحقوق المسلوبة والإيمان بقيم المواطنة والنضال السلمي، وينتج هذا الوعي السعي إلى تحقيق القيم ومواجهة استبداد السلطة.[2]

وما يمكن التوصل إليه أنه ليس هناك مفهوم متفق عليه للثورة، وهذا يرجع تحديدا للمقاربة المعتمدة في ذلك، و بالنسبة لحالة دراستنا وهي الحالة العربية، فإن الأمر يكون أكثر تعقيدا لأننا أمام مقاربة غربية وليدة بيئة معينة نحاول إسقاط الحالة العربية عليها، وهو الأمر الذي يقودنا إلى نتائج غير صحيحة فنحن في حاجة ملحة إلى مقاربات تفسيرية من الذات العربية اعتمادا على نموذج تركيبي للتحولات السياسية وهو الأمر الذي يمكننا من فهم العمق السوسيولوجي لحالة العربية.[3]

▪ المطلب الثاني: الحراك الشعبي في تونس والتداعيات الإقليمية.

بدأ الحراك في تونس أواخر عام 2010، احتجاجا على تردي الأوضاع السيئة في تونس، وتضامنا مع محمد البوعزيزي الذي أضرم النار في جسده، وسرعان ما تحولت هذه المظاهرات إلى حراك شعبي مما أطاح بالرئيس التونسي زين العابدين بن علي.[4] وألهمت تلك الثورة حركات الاحتجاج في باقي دول الربيع العربي، لكن زيادة وتيرة الصراع الداخلي غيرت من الطابع السلمي التي كانت عليه، وانجر عنها أزمات على دول الجوار والجزائر أحد الدول التي تأثرت بهذه الثورات في ظل الانفلات الأمني في المنطقة.

أولا: مسألة تأمين الحدود الشرقية مع تونس:

منذ اندلاع الأحداث في دول الجوار تونس وليبيا ومالي، أي منذ نهاية سنة 2010، وميزانية الدفاع الوطني في ارتفاع متزايد ومستمر للآن، وهذا بسبب تزايد الأخطار الأمنية الناتجة عن هذه التطورات السياسية والأمنية في دول الجوار، وتعمل الجزائر على تكثيف تواجدها العسكري والأمني

---

[1] ليلى كرفاح، *مرجع سابق*، ص ص.113–114.

[2] عمر سعداوي، *مرجع سابق*، 1445.

[3] **المكان نفسه.**

[4] خميسة عقابي، *النفط في العلاقات الأمريكية العربية دراسة حالة الجزائر 1990–2014*، رسالة ماجستير(جامعة محمد خيضر بسكرة: كلية الحقوق والعلوم السياسية 2015/2014) ص 199.

والاستخباراتي على الحدود، وذلك بنشر قوات إضافية كبيرة على الحدود مع تونس وتكثيف العمل الأمني لإحباط أي عملية وأي محاولة من شأنها المساس بالأمن الوطني، وأمن المجتمع والأفراد.[1]حيث قامت قيادة الجيش الجزائري سنة 2013 بنشر 10 كتائب قوات خاصة ومشاة ودرك، تضم أكثر من 6500 عسكري لمواجهة احتمال تسلل الجماعات الإرهابية المسلحة عبر الحدود مع تونس، كما تمت إقامة مراكز أمنية، ونصب أبراج مراقبة، وكاميرات متطورة لمراقبة الوضع، فضلا عن تشديد الإجراءات على الطرقات المؤدية للمناطق الحدودية المتاخمة مع تونس من أجل تأمين حدودها.[2]

ثانيا: النشاط الإرهابي في تونس وانعكاسه على الجزائر:

لازالت منطقة جبل الشعانبي الحدودية تشكل خطرا على الأمن في كل من الجزائر وتونس، بسبب نشاط التنظيمين المتشددين "أنصار الشريعة" و"كتيبة عقبة بن نافع". فمنذ العام 2012 تحرك النشاط الإرهابي هناك، ما دفع البلدين إلى توقيع اتفاق أمني سنة 2014 لمحاصرة المتطرفين، أفضى إلى ما سمي "خطة تنسيق التعاون الأمني والعسكري لمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة وتهريب الأسلحة".[3]

ثالثا: تزايد نشاط الجريمة المنظمة:

تفاقمت في السنوات الأخيرة ظاهرة الجريمة المنظمة على الحدود التونسية مع الجزائر وليبيا، أين أصبحت المنظمات الإجرامية تتحالف مع منظمات إرهابية جماعات مسلحة متطرفة، المتاجرة غير الشرعية بالأسلحة والمخدرات وتبييض الأموال، والتزوير..الخ ، مما أصبحت تشكل خطرا على الجزائر، وتخوفا من اختراق جدارها الأمني، اتفقت الجزائر وتونس في مارس 2018 على توقيع تعاون هام في المجال الأمني، يشمل "إقامة تعاون وعمل تقني في مجالات، مكافحة الإرهاب وتمويله و مكافحة الجريمة المنظمة، ومن ذلك الاتجار بالمخدرات، وتهريب الأسلحة، والهجرة غير الشرعية كتهريب المهاجرين والاتجار بالبشر...الخ، وذلك من خلال تبادل المعلومات المتعلقة بكافة أشكال الجريمة.[4]

---

[1] سليم بوسكين، ***مرجع سابق***، ص. 146.

[2] "الجزائر تنشر آلاف الجنود على الحدود مع تونس وتقوم بعمليات عسكرية مشتركة معها"، اطلع عليه يوم (2020/05/06) على الساعة (11:09)، على الرابط:

تونس-الجزائر-قيام-عمليات-عسكرية-مشتركة-إرهاب-حدود-https://www.france24.com/ar/20130803

[3] "جبل الشعانبي.. حرب جارين مغاربيين على المتطرفين"، اطلع عليه يوم (2020/05/06) على الساعة (10:12)، على الرابط:
https://www.khamsaonline.us/a/Algeria-Tunisia-terrorism/411190.html

[4] جمال كريمي، "اتفاقية أمنية بين الجزائر وتونس لمحاربة الإرهاب والجريمة المنظمة"، اطلع عليه يوم (2020/05/06) على الساعة (12:45)، على الرابط:**اتفاقية-أمنية-بين-الجزائر-وتونس-لمحاربة-الإرهاب-والجويمة-المنظمة/ https://alwatannews.net/article/801872/Arab**

▪ المطلب الثالث: الأزمة في ليبيا ومسألة الأمن الإقليمي.

تعتبر الأزمة الليبية من أهم التهديدات على أمن واستقرار الجزائر، ومنه تعتمد الجزائر على موقف دفاعي في التعامل مع الأزمة لضمان أمنها الوطني فمن جهة تعتمد على أولوية تامين الحدود الجزائرية–الليبية، ومع هذا تبقى الحدود هشة أو حتى فاشلة فهي تواجه أكثر من 3000كم من الحدود مما يصعب حمايتها فهي مفتوحة على الجريمة المنظمة والهجرة وتهريب السلاح وتنقل الجماعات الإرهابية، ومن جهة أخرى تسعى الجزائر إلى لعب دور الوسيط بين الفرقاء الليبيين لدعم الحوار الليبي–الليبي لغلق الباب أمام التدخلات الخارجية والتي تسعى إلى ضمان مصالحها من خلال إطالة عمر الأزمة الليبية على حساب أمن واستقرار ووحدة ليبيا.[1]

أولا: انكشاف الحدود الشرقية للجزائر:

إن التطورات المتسارعة في ليبيا دفعت الجزائر إلى تحسس حدودها الشرقية الجنوبية، على ضوء الحرب الدائرة على تخوم العاصمة طرابلس بين ميلشيات اللواء حفتر، وقوات حكومة الوفاق الوطني المعترف بها دوليا، وبروز مؤشرات تدخل عسكري أجنبي، وسط ترتيبات مؤتمر برلين.[2] فقامت بتشديد المراقبة العسكرية والأمنية على كامل الحدود للجزائر مع تونس وليبيا، وتم تعزيز الوحدات العسكرية المرابضة هناك ب15ألف عسكري جزائري إضافي، 10ألاف انتشروا على الحدود الجزائرية–الليبية و5آلاف على الحدود الجزائرية–التونسية.[3]

ثانيا: تنامي ظاهرة الإرهاب:

إن فشل الدولة في ليبيا جعلها مفتوحة أمام الجماعات المتطرفة باعتبارها بيئة مناسبة لنشاطاتها الإرهابية سواء داخل ليبيا أو حتى خارجها ما حدث في "تقنتورين" بالجزائر، كما شكل سقوط نظام

---

[1] مولود بلقاسمي، "الموقف الدفاعي للجزائر اتجاه الأزمة الليبية"، الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والإستراتيجية، اطلع عليه يوم: (2020/4/3) على الساعة (14:25)، على الرابط: **https://www.politics-dz.com/الموقف-الدفاعي-للجزائر-اتجاه-الأزمة-/**

[2] عثمان لحياني، "عودة الجزائر للساحة الليبية: مخاوف من حرب على حدودها"، صحيفة العربي الجديد، اطلع عليه يوم: (2020/4/3) على الساعة (16:40)، على الرابط:

https://alaraby.co.uk/politics/2019/12/27/عودة-الجزائر-للساحة-الليبية-مخاوف-من-حرب-على-حدودها

[3] عمار قردود، **الجزائر تنشر 15ألف عسكري إضافي على حدودها مع تونس وليبيا تحسبا لأي طارئ**، صحيفة أنباء تونس، اطلع عليه يوم (2020/4/3) على الساعة (18:20)، على الرابط:

www.kapitalis.com/anbaa-tounes/2019/04/17/الجزائر-تنشر-15-ألف-عسكري-إضافي-على-حدود/

القذافي أثرا على المنطقة حيث تحولت إلى خزان كبير للأسلحة تتداوله الجماعات الإرهابية وجماعات الجريمة المنظمة، وهو ما شكل تهديدا أمنيا على المنطقة بأكملها.[1]

ثالثا: التهريب والمتاجرة بالسلاح:

شكل التهريب تهديدا آخر بالنسبة للأمن الجزائري خاصة مع انهيار النظام الليبي وتدخل قوات حلف الشمال الأطلسي وهو ما عمق من حالة الفوضى داخل البلاد. فقد بلغ التهريب خلال 5سنوات الماضية مستويات خطيرة من تهريب(الوقود ثلاثين مليون لتر، والمخدرات ستين طنا، بالإضافة إلى تهريب الأسلحة الثقيلة المسروقة من المجمعات العسكرية الليبية).[2]

رابعا: انتشار وتنامي الجريمة المنظمة:

ساهمت الأوضاع الأمنية والسياسية المتردية في ليبيا بعد 2011، لانتشار الجريمة المنظمة، وهو ما أصبح يهدد أمن الجزائر، بحيث تشير الإحصائيات إلى تزايد نشاط تجارة المخدرات وتهريبها، وتزايد نشاط الهجرة السرية، كما أصبحت تستخدم المناطق الحدودية كنقاط عبور لجماعات مسلحة غير رسمية، بما في ذلك جماعات إرهابية وشبكات للجريمة وتهريب المخدرات لها روابط بمنطقة الساحل في إفريقيا. وهو ما يفرض على الجزائر أعباء مادية وعسكرية وأمنية...الخ من أجل مكافحة نشاط الجريمة على طول الحدود مع ليبيا.[3]

يعتبر التواجد الأجنبي والتدخل في الشؤون الداخلية لدول المنطقة أو لإقامة قواعد عسكرية خاصة بعد التدخل الأطلسي في ليبيا، أحد أهم الأخطار التي تواجه أمن الجزائر والأمن الإقليمي، حيث أن التدخل في المنطقة يزيد من صراع القوى الكبرى الفاعلة إقليميا ودوليا إما على الموارد أو على المواقع الاستراتيجية، هذا ما انعكس على الجزائر (زيادة ميزانية الدفاع الجزائرية وتأثير ذلك على باقي القطاعات خاصة بعد انخفاض أسعار البترول، أعباء أمنية جديدة على قوات الجيش الوطني الشعبي في مكافحة التهديدات الأمنية الجديدة).[4]

---

[1] حادي إبراهيم، "الدولة الفاشلة في ليبيا والتهديدات الأمنية على الأمن الوطني الجزائري"، ***مجلة المعيار***، (م.9)(ع.4)(ديسمبر 2018) ص ص. 52–63.

[2] عائشة قادة بن عبد الله، "الدولة الفاشلة: دراسة في المفهوم والأبعاد وانعكاسها على الأمن الوطني الجزائري"، ***مجلة العلوم القانونية والسياسية***، (م.10)(ع.01)(أفريل 2019)، ص ص. 1326–1341.

[3] سليم بوسكين، ***مرجع سابق***، ص ص.169–170.

[4] نور الهدى بن بتقة، نور الدين لعراجي، "تداعيات سقوط نظام معمر القذافي على الأمن القومي الجزائري، الحلقة2، ***جريدة الشعب***، (ع.17626)(2018/04/23)، ص 11.

إذا فالحدود مع ليبيا تعرف حالة من عدم استقرار، ما يجعل الجزائر مجبرة على بذل مزيد من الجهد لتأمين حدودها. وبما أنها ترفض التنسيق والتعاون الأمنيين مع المجموعات الليبية المسلحة، التي تتحكم في الجانب الليبي للحدود، وبسبب التداعيات العسكرية للصراع على السلطة في ليبيا فإن أجزاء من الحدود أصبحت خاضعة لميليشيات. وهذا ما يعقد الأمور، لأن تردي الوضع الأمني قد يجبر الجزائر على الدخول في مواجهة مع ميليشيات لتأمين حدودها. الأمر الذي يعود بنا لأثر غياب الدول، أو فشلها، سببا لتنامي التهديدات غير الدولتية المصدر في المنطقة، وهذا ما يجعل إحلال الأمن والاستقرار في المناطق الحدودية مهمة في غاية من التعقيد.[1]

▪ المطلب الرابع: الأزمة في مالي والرهانات الجيو–أمنية.

تكمن قوة الدولة الجزائرية وتماسكها الجغرافي والاجتماعي في عمقها الحيوي المتمثل في الحفاظ على منطقة الصحراء. حيث تعاني دول الجوار في الجنوب من أزمات حادة، وفي إطار المبدأ الأساسي للجيوسياسة، وهي أن الحدود ليست ثابتة وليست مقدسة، وإنما هي محل تقسيمات وإعادة تركيبات، الهدف منها خدمة المصالح الحيوية للقوى العالمية المتصارعة على إدارة النظام الدولي.

والجدير بالذكر فإن الأهداف الحيوية للسياسة الخارجية الجزائرية تجاه ما يجري في شمال مالي تكمن في تواجد مصادر الطاقة النفطية والغازية في الصحراء الجزائرية. لا يمكن التفريط في الأمن المحيط به.[2]

الخريطة رقم (6): تمرد الطوارق عام 2012.

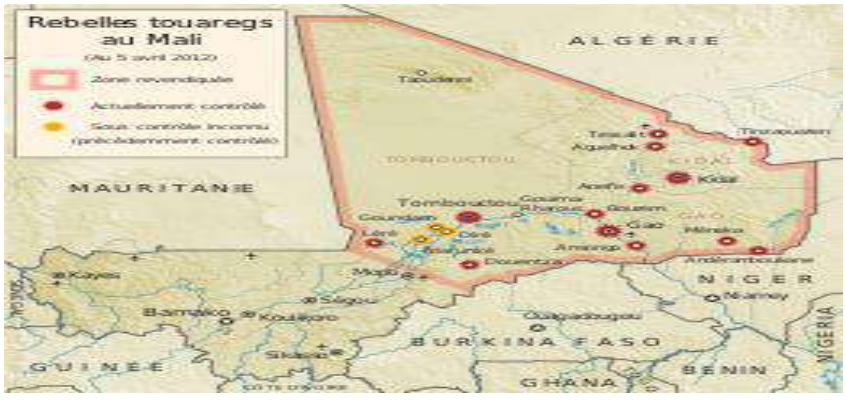

المصدر: https://www.marefa.org/2012

[1] عبد النور بن عنتر، **الجزائر ومعضلة تأمين الحدود**، صحيفة العربي الجديد، اطلع عليه يوم: (2020/3/25) على الساعة (17:54)، على الرابط: **الجزائر–ومعضلة–تأمين–الحدود/https://www.alaraby.co.uk/opinion/2014/8/16**

[2] مصطفى صايج، "الجزائر والأمن الإقليمي: التسوية الدبلوماسية لأزمة مالي وانعكاساتها المستقبلية على الأمن الإقليمي"، *المجلة الجزائرية للدراسات السياسية*،(ع.2) (ديسمبر 2014)، ص ص.9–18.

بدأت أزمة مالي، في أواخر2011، حيث سيطر المتمردون على ثلاثة أقاليم في شمال البلاد خلال أيام معدودات. بعدها انقلبت الجماعات الإسلامية على المتمردين الطوارق في هذه الأقاليم الثلاثة: تمبكتو، غاو وكيدال. الجماعات التي سيطرت على هذه الأقاليم هي: القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي (AQMI)، حركة التوحيد والجهاد في غرب أفريقيا (MUJAO)، أنصار الدين، بالإضافة إلى الحركة الوطنية لتحرير الأزواد (MNLA).[1]

أولا: مشكلة أقلية الطوارق:

إن هاجس الدولة الترقية كما تطمع وتعمل على تحقيقه فرنسا خاصة، دفع بها إلى الإمساك بتسوية هذه الأزمة بالطرق السلمية من منطلق ومبدأ حسن الجوار والوساطة الدبلوماسية لحل مشكلة الأزواد، وبهدف ضمان استقرار جنوبها.

إن استمرار مشكل الطوارق في مالي، في ظل تفاقم المشاكل السياسية والأمنية ونمو الإرهاب العابر للحدود وازدياد المخاوف من احتمال تحالف الطوارق والحركات الإرهابية والجريمة المنظمة في منطقة الساحل، يهدد الأمن القومي الجزائري. أي ما يعرف "بنظرية الدومينو" الراجع للقرب الجغرافي والعرقي وحتى الديني. فالعديد من الدراسات تشير إلى اتخاذ الحركات الإرهابية من الساحل، منطقة للتمركز والنشاط الذي تمدد في كامل إفريقيا والشرق الأوسط.[2]

ثانيا: تزايد احتمال وقوع نشاطات إرهابية في الجزائر:

كانت حركة التوحيد والجهاد قد اختطفت في 5أفريل 2012، سبعة دبلوماسيين جزائريين من القنصلية الجزائرية في مدينة غاو شمال مالي، وقد أعدمت الدبلوماسي **طاهر تواتي** بعد رفض السلطات الجزائرية الاستجابة لمطلب التنظيم الإرهابي بالإفراج عن القيادي في القاعدة، كما رفضت دفع فدية تقدر بـــ15 مليون يورو.[3]

معروف أن الجزائر في عقيدتها الأمنية ترافع لثلاثة مبادئ أساسية في تعاطيها مع مسائل خطف الرهائن وهي: تجريم دفع الفدية للإرهابيين وتجفيف منابع تمويل الإرهاب حيث تعتبر الفدية أحد أهم

---

[1] مادي ابراهيم كانتي، ***التحول الديمقراطي في جمهورية مالي منذ1991***(القاهرة، المكتب العربي للمعارف، ط1،2016) ص ص.154-155.

[2] شمسة بوشنافة، "حدود الدور الجزائري في مكافحة الإرهاب في منطقة الساحل الإفريقي"، ***مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية***، (د.م)(د.ع)(د.س.ن)، ص ص. 39-55.

[3] "تحرير الدبلوماسيين الجزائريين المختطفين في مالي"، صحيفة العربية، اطلع عليه يوم(2020/4/5) على الساعة (18:14)، على الرابط: **https://www.alarabiya.net/ar/north-africa/algeria/2014/08/30/سنتين-من-الخطف-الدبلوماسيين-الجزائريين-إلى-الحرية**

مصادر تمويل الجماعات الإرهابية، ورفض الإفراج عن معتقلين إرهابيين مقابل الإفراج عن محتجزين، ورفض التفاوض مع الجماعات الإرهابية.[1]

كما أن الهجوم الذي أقدمت عليه كتيبة الملثمين في 16جانفي 2013، على وحدة إنتاج الغاز في "عين أميناس" بولاية إيليزي جنوب شرق الجزائر، احتجزت فيه مئات الرهائن من جنسيات مختلفة وقتلت ثمانية منهم، كرد فعل على التدخل العسكري الفرنسي في مالي، فيما قتل 32مسلحا و23 رهينة في عملية نفذتها قوات الجيش الجزائري قررت التدخل لإنهاء الأزمة.[2]

فهي عملية غير مسبوقة في نشاط الجماعات الإرهابية في الجزائر، وهي المرة الأولى التي يتم فيها استهداف منشأة نفطية بحجم مجمع الغاز بتقنتورين والذي يعالج الغاز الطبيعي والغاز المكثف بطاقة إنتاجية تقدر بـــ 09 مليار م^3 في السنة موجهة للتصدير نحو الأسواق الأوروبية.[3]

ثالثا: تزايد الهجرة غير الشرعية نحو الجزائر:

أثرت الأوضاع في مالي على تزايد عدد المهاجرين غير الشرعيين والذين اتخذوا من الجزائر منطقة استقرار وعبور نحو أوربا، إلا أن الغالبية الكبرى قد رأت في الجزائر مكان استقرار وأمن لها، غير أن الإشكال المطروح هو أن هذا المهاجر قد نقل معه عاداته وتقاليده وحتى أفكاره من جهة، ومن جهة أخرى أن هذا المهاجر غير الشرعي سيسهل دمجه في التنظيمات الإرهابية وشبكات التهريب وأعمال تدخل ضمن الجريمة المنظمة، فقد أحصت وزارة الداخلية وجود أكثر من 40 جنسية لمهاجرين سريين أفارقة يتواجدون على الأراضي الجزائرية، معظمهم متورط في نشاطات غير شرعية مثل الهجرة السرية، تهريب السلاح والمخدرات والتبغ وغيرها.[4]

تقول السلطات الجزائرية إن البلاد فقدت أكثر من نصف مداخيلها من النقد الأجنبي، التي هوت من 60مليار دولار في 2014، إلى 27,5مليار دولار نهاية 2016.[5]

أثرت الهجرة غير الشرعية على المستويين الاقتصادي والاجتماعي الجزائري منها: (خروج الأموال خارج البلاد، ارتفاع نسبة البطالة نتيجة لمزاحمة المهاجرين الذين يمثلون يد عاملة رخيصة، كما اعتبر المهاجر غير الشرعي وسيلة لنقل الأمراض الخطيرة. [6]

- **المطلب الخامس: تنامي التواجد العسكري والأمني في الساحل.**

---

[1] سليم قسوم، ***مرجع سابق***، ص.195.

[2] "هجوم عين أميناس"، اطلع عليه يوم (2020/4/5) على الساعة (16:56)، على الرابط:
https://www.aljazeera.net/encyclopedia/events/2016/2/2/هجوم-عين-أميناس

[3] سليم بوسكين، ***مرجع سابق***، ص.196.

[4] عائشة قادة بن عبد الله، ***مرجع سابق***، ص 1334.

[5] "المهاجرون الأفارقة.. عبء أمني واقتصادي يثقل كاهل الحكومة الجزائرية"، صحيفة العرب، اطلع عليه يوم (2020/4/5) على الساعة(18:50) على الرابط: **https://alarab.co.uk/المهاجرون-الأفارقة-عبء-أمني-واقتصادي-يثقل-كاهل-الحكومة-الجزائرية**

[6] ***المكان نفسه***".

تحرص الجزائر الحفاظ على أمنها القومي، لذا تبذل الجزائر جهودها من أجل زيادة السيطرة على حدودها بتكثيف التواجد العسكري والأمني خاصة على منطقة الساحل، في ظل التحديات الأمنية المستجدة بدول الجوار، والتي تفرض عليها سنويا رصد ميزانية بملايير الدولارات لاقتناء السلاح وتطوير قدرات الجيش.

تعتبر منطقة الساحل الإفريقي عمق جيواستراتيجي للجزائر، ومصدر تهديد للأمن القومي في نفس الوقت، وبما أن منطقة الساحل الإفريقي هشة غير مستقرة على جميع الأصعدة كان لزاما على الجزائر انتهاج استراتيجية أمنية لحماية حدودها الواسعة في ظل انتشار مختلف أنماط وأشكال التهديدات الأمنية اللاتماثلية التي استفحل نشاطها في منطقة الساحل.[1]

تمثلت هذه الاستراتيجية الأمنية في الإجراءات الردعية والدفاعية بالاعتماد من جهة على تعزيز الوحدات العسكرية وإدارة عملية مكافحة الإرهاب، بإنشاء وحدات متخصصة في مكافحة الإرهاب على غرار مركز تنسيق محاربة الإرهاب الذي تأسس سنة 1993، وتركيزها في المناطق الأكثر تهديدا. ومن جهة ثانية على نشر قوات أمنية مدعمة ووحدات عسكرية على طول الحدود وفق عمليات سرية أمنية لمنع التسلل وتهريب الأسلحة خاصة في ليبيا ومالي لما يشهدانه من فوضى.[2]

جدول رقم (3): تطور ميزانية الدفاع بالجزائر 2011–2020 (ملياردج).

السنة	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
ميزانية الدفاع	516.63	723.12	825.80	955.92	1047.92	1118.29	1118.29	1118.29	1230	1230.33

المصدر: الجريدة الرسمية يتضمن قانون المالية من 2011–2020 متوفر على الرابط:
https://www.joradp.dz/HAR/Index.htm

الملاحظ من خلال هذا الجدول ارتفاع ميزانية قطاع الدفاع، والذي تضاعف بين 2011 (516.63مليار د.ج) و2020 (1230.330مليار د.ج). ويرجع تسلحها القوي في السنوات الأخيرة إلى تمسكها بعقيدتها الأمنية الدفاعية؛ فما تشهده المنطقة من عدم استقرار أمني وسياسي (تونس وليبيا)،

[1] علاء الدين دهقان الأزهاري، "أثر الجريمة المنظمة العابرة لحدود على الساحل الإفريقي ودور الجزائر في مكافحتها"، ***مجلة البحوث القانونية و الاقتصادية***، (م. 02) (ع.02).(ماي، 2020)، ص ص. 218–292.

[2] نور الدين دخان، "مسار تأمين الحدود الجزائرية بين الإدارة و الصيغ التعاونية الإقليمية"، ***دفاتر السياسة والقانون***، ع.14. جانفي 2016) ص ص. 171– 186.

وتزايد نشاط الجماعات الإرهابية في الساحل الإفريقي، هذا الأمر استدعى إلى عقد صفقات التسلح ورصد ميزانية ضخمة لوزارة الدفاع نظرا للتوتر الإقليمي الذي تعيشه الجزائر.

جدول رقم (04): معدات القوات البرية للدفاع الجزائري لسنة 2020.

النوع	العدد
دبابات قتالية	880
مركبات القتال المدرعة	7.361
مدافع ذاتية الدفع	320
مدافع سحب	240
أجهزة عرض الصواريخ	316

جدول رقم (05): معدات القوات الجوية للدفاع الجزائري لسنة 2020.

النوع	العدد
الطائرات القتالية	103
الطائرات الهجومية	22
طائرات النقل	59
طائرات التدريب	87
طائرات المهمات الخاصة	9
طائرات الهيلكوبتر	257
طائرات الهيلكوبتر الهجومية	45

source (tableaux 2-3) : https://www.globalfirepower.com

يتضح من خلال هذه الجداول أن الجزائر ترفع من حجم الإنفاق العسكري على عتاد المنظومة الدفاعية خاصة البرية وذلك راجع إلى تحديث القوات المسلحة قصد حماية الحدود بحيث تحرص الجزائر على توفير المعدات التي من شأنها تعزيز القدرة الدفاعية. فمن خلال المنظور الواقعي الدفاعي؛ امتلاك أكبر عدد من وسائل الدفاع يعتبر أهم عامل ضمان الأمن والاستقرار.

المبحث الثالث: المقاربة الأمنية للجزائر بين الترتيبات الإقليمية والدولية.

تعد منطقة الساحل الإفريقي من أهم المناطق التي أصبحت تشهد في السنوات الأخيرة اهتماما دوليا كبيرا، وذلك بسبب القيمة الاستراتيجية والحيوية للمنطقة حيث تزخر بالثروات الطبيعية والطاقوية التي تشجع على التنافس الدولي فيها. إلا أنها تعرف مجموعة من التهديدات الأمنية العابرة للحدود، الأمر الذي استدعى إلى تدخل القوى الفاعلة باعتبارها مهدد للأمن الإقليمي والدولي من جهة، ومن جهة أخرى لحماية مصالحهم الحيوية والسيطرة على موارد المنطقة، ونظرا لدور الجزائر الريادي في إقليمها الجيوسياسي فإنها ترفض الوجود العسكري بالمنطقة واتخذت مقاربة أمنية لحماية أمنها القومي ومجابهة مختلف التهديدات التي تصادفها من الساحل الإفريقي.

▪ المطلب الأول: المقاربة الأمنية الأمريكية.

إن استراتيجية الأمن القومي الأمريكي ارتبطت بأحداث 11سبتمبر2001 وحالة الدعم الدولي للحرب على الإرهاب، وقد جاءت هذه المقاربة في سياق التكيف مع الأشكال الجديدة للتهديد الأمني في إفريقيا،[1] لذا أدركت الولايات المتحدة الأمريكية أن وجودها في إفريقيا مسألة حيوية، ما استدعى رسم استراتيجية أمنية أمريكية في الساحل عبر آليات ثلاث هي:

1. مبادرة بان الساحل (pan sahel initiative-PSI).

قدم مكتب مكافحة الإرهاب بوزارة الخارجية الأمريكية هذه المبادرة سنة2002 وأصبحت سارية المفعول رسميا سنة 2004. تهدف هذه المبادرة إلى توفير المساعدة لأربع دول من الساحل هي: تشاد ومالي وموريتانيا والنيجر، لمكافحة الإرهاب وذلك بالاستعانة بخبرات أفراد من القوات الخاصة الأمريكية، بلغ عددهم 500 جندي أمريكي. إلى جانب تعزيز قدراتها في إحكام الرقابة على الحدود في جميع أنحاء المنطقة من أجل مواجهة تهريب السلاح وتهريب المخدرات وحركة الإرهابيين. [2]

وقد أصبحت المناداة بضرورة إتباع نهج شامل لا يعتمد فيه فقط على التدريب ومعدات مكافحة الإرهاب، وإنما ينظر أيضا في المساعدات الإنمائية وتوسيع نطاق حملات الدبلوماسية العامة وغيرها

---

[1] فضيلة محمد الحاج، ***التهديدات الأمنية في الساحل الأفريقي وتأثيرها على الأمن الوطني الجزائري***، أطروحة دكتوراه(جامعة وهران2: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2019/2018)، ص 253.

[2] عبد الحليم غازلي، ***الاستراتيجية الأمنية الأمريكية في منطقة الساحل الصحراوي***، الجلسة العلنية، اطلع عليه يوم: (2020/05/10) على الساعة (13:02)، على الرابط: https://www.academia.edu/26519486/الإستراتيجية_الأمنية_الأمريكية_في_منطقة_الساحل

من عناصر الاستراتيجية الشاملة مكافحة الإرهاب. وهو بالفعل ما تجسد فيما أصبح يعرف بـــ: "مبادرة مكافحة الإرهاب عبر الصحراء".[1]

خريطة رقم **(7)**: الأماكن الاستراتيجية التي تستهدفها العملية العسكرية **pan-sahel**.

Source : https://www.lemonde.fr

2. مبادرة مكافحة الإرهاب عبر الصحراء (TSCTI).

تعد مبادرة مكافحة الإرهاب عبر الصحراء التي أنشئت سنة 2005، امتدادا لمبادرة "بان الساحل"، مع توسيع نطاق المشاركة لتشمل بالإضافة إلى الدول الأربعة السابقة كل من الجزائر والسنغال واعتماد تونس والمغرب ونيجيريا كمراقبين، مع مزيد من التنسيق بين القوى الوطنية.[2]

كما امتد نطاق أهداف المبادرة ليشمل المساعدة على تعزيز القدرات الإقليمية لمكافحة الإرهاب، وتعزيز التعاون بين قوات الأمن في المنطقة وتعزيز الحكم الديمقراطي، وتساعد المبادرة في حماية الحدود واستغلال الفرص المتاحة لاكتشاف الإرهابيين وردعهم، عن طريق توفير التدريب والمعدات الأساسية والتركيز على المساعدة في تعزيز تقاسم المعلومات وتحسينها وتخطيط العمليات بين دول المنطقة.[3]

3. القيادة العسكرية الأمريكية لإفريقيا (AFRICOM).

[1] مكان نفسه.

[2] أسماء رسولي، *مكانة الساحل الإفريقي في الاستراتيجية الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر2001*، رسالة ماجستير(جامعة باتنة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2011/2010)، ص302.

[3] Trans-Sahara Counter Terrorism Intiative [TSCTI], checked it on 10/05/2020 at 17:21, on the site: **https://www.globalsecurity.org/military/ops/tscti.htm**

قيادة إفريقيا الأمريكية كاختصار لعبارة (Africa command)، هي قوات موحدة مقاتلة تحت إدارة وزارة الدفاع الأمريكية، وتدار مؤقتا من قاعدة عسكرية أمريكية في مدينة "شتوتغارت" الألمانية، بدأت نشاطها رسميا سنة2008.[1]

وتتأسس الأفريكوم على مدخلين:[2]

أولا: تحسين فعالية قوات الجيش المحلي من خلال المناورات، والتدريب، وتقاسم المعطيات والمعلومات، والدعم اللوجستيكي، ففي شهر جانفي 2012 نزل فريق أمريكي متخصص بعتار (Atar) الموريتانية لتكوين وتدريب عسكري.

ثانيا: فرض التعاون العسكري الإفريقي على ضوء تكثيف التنسيق بين قوات الجيش الأمريكي مع نظرائه الإفريقيين وبعض أعضاء حلف الناتو، خاصة فرنسا، واسبانيا، واصطلح على هذه العملية اسم (Flintlocks) وهي تعمل بمنطق دوراني، بدأت بالساحل ثم السنغال ثم مالي ونحو ذلك.

تقوم استراتيجية افريكوم على ثلاث أسس تتمثل في:[3]

- ✓ احتواء مصادر الطاقة وفي مقدمتها النفط وتطوير شبكة المعلومات.
- ✓ التدخل –عند الضرورة– للحفاظ على شبكات التحالفات القائمة.
- ✓ تميزها بالبعد التنموي على غيرها من القيادات الأخرى كون قيادتها تضم دبلوماسيين، اقتصاديين وخبراء التنمية.

خريطة رقم (8): قيادة القوات الأمريكية في إفريقيا "أفريكوم"

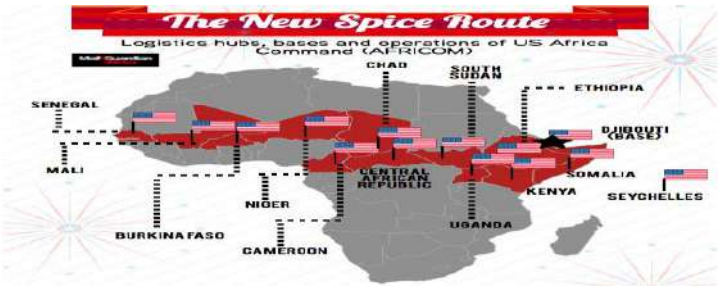

Source : https://senddenjpic.org

[1] « About the command » , U.S.AFRICA COMMAND, checked it on 11/05/2020 at 01:05, on the site: **https://www.africom.mil/about-the-command**

[2] جميلة علاق، "استراتيجيات التنافس الدولي في منطقة الساحل والصحراء"، ***مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية*** ، (م.11) (ع. 19)، ص ص. 330-344.

[3] قويدر شاكري، ***التحديات المتوسطية للأمن القومي لدول المنطقة المغاربية 2001-2011***، رسالة الماجستير(جامعة الجزائر3: كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، 2014-2015)، ص 129.

▪ المطلب الثاني: المقاربة الأمنية الفرنسية.

إن الحديث عن التواجد الفرنسي في منطقة الساحل الإفريقي ليس بالأمر الجديد إذ أن جل دول الساحل الإفريقي كانت مستعمرات فرنسية، حيث أبقت على قواعد فرنسية في المنطقة، رغم أن فرنسا تبرر دائما تواجدها العسكري في المنطقة لحماية رعاياها وأملاكها الموجودة في المنطقة من التهديدات خاصة الإرهابية منها، لذا أبقت على قواعدها العسكرية في كل من: السنغال، الغابون، وجيبوتي، والأكثر من ذلك رغبتها في التدخل العسكري في منطقة الساحل بعد انتشار موجة الاختطافات التي طالت سواحلها ومقيموها في المنطقة، كما أن فرنسا لا تريد أن تخرج فارغة اليدين من منطقة الساحل التي تزخر بالكثير من الثروات الباطنية، والمكاسب القديمة خاصة المعاهدات العسكرية التي تربط بأربعة دول الساحل الإفريقي وهي: تشاد، النيجر، مالي، وموريتانيا، التي تساعد فرنسا في نشاطها الاستخباراتي في المنطقة.[1]

عرفت العقيدة الأمنية والاستراتيجية الفرنسية تحولا منذ عام 2008، التي أصبحت موجهة أكثر نحو منطق التدخل العسكري الخارجي، ولعل التدخل العسكري في ساحل العاج وليبيا خير دليل على ذلك، وبالنسبة للأزمة في مالي، فإن فرنسا تعد من أكثر الفاعلين الدوليين انغماسا فيها منذ اندلاعها، وكانت صاحبة الدور الرئيسي في نقل أزمة مالي لتناقش دوليا.[1]

خريطة رقم (9): تواجد القوات الفرنسية والإفريقية بشمال مالي.

Source : https://sasapost.com

ونظرا لحجم التحديات الأمنية وانعكاسها على الأمن الأوربي طرحت فرنسا العديد من المبادرات أهمها:

1. التدخل العسكري الفرنسي في جنوب ليبيا:

[1] الطيب بروال، "استراتيجية الاتحاد الأوربي–الفرنسي للأمن والتنمية في منطقة الساحل الإفريقي"، ***مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية***، (م.06)(ع.01)(2019)، ص ص.689–709.

[1] أسماء رسولي، ***مرجع سابق***، ص271.

لقد سعت فرنسا رسميا إلى إنشاء قاعدة عسكرية في جنوب ليبيا، إذ ارتبط المطلب الفرنسي الرسمي ارتباطا رسميا من حيث الظروف ومن حيث التوقيت بحرب الناتو في عام 2011 لإسقاط العقيد معمر القذافي، تمركزت وحدات من القوات الفرنسية للعمليات الخاصة في جنوب ليبيا، لكن هذا التمركز لم يرض القادة العسكريين الفرنسيين الذين كانوا يريدون إنشاء قاعدة عسكرية فرنسية في الجنوب الليبي وليس مجرد وحدات للقوات الفرنسية لإتاحة الفرصة الكاملة للطيران الحربي الفرنسي لقصف مصدر التهديد الرئيسي للمصالح الفرنسية في منطقة الساحل ألا وهو "طريق سلفادور". الأمر الذي رفضته الجزائر لما لذلك من تأثير سلبي على النفوذ والأمن الإقليمي.[1]

2. التدخل العسكري الفرنسي من خلال عملية سيرفال (AFISMA) .

نشرت فرنسا–بناء على طلب الرئيس تراوي ونظرا للموافقة الموجودة من خلال قرار مجلس الأمن 2085 لنشر قوة AFISMA بمالي– أطلقت عليه اسم "سيرفال أو القط المتوحش" سنة 2013، لوقف تقدم الإسلاميين الذين أظهروا عزمهم على غزو باماكو، وهكذا شنت الطائرات الفرنسية ميراج ورافال المقاتلة ضربات جوية طالت حزاما واسعا من معاقل الإسلاميين، يمتد من غاو ويمر بكيدال في شمال شرق البلاد، بالقرب من الحدود مع الجزائر، ويصل بلدة ليري في الغرب بالقرب من الحدود مع موريتانيا.[1]

بالرغم من النجاح الفرنسي في هذه العملية الذي لم يوقف فقط تقدم الجماعات الإرهابية، بل ودفعهم إلى خارج المناطق التي سبق وسيطروا عليها، إلا أن تهديدهم لازال قائما، وهو الأمر الذي دفع بفرنسا إلى توسيع دائرة حربها ضد الإرهاب من خلال عملية "بارخان".[2]

3. التدخل الفرنسي من خلال عملية بارخان.

تم إطلاق عملية بارخان في 1 أوت2014، وهي مهمة للتخلص الحر للجماعات الجهادية من الشريط الساحلي الصحراوي، وقد انتقلت هذه العملية إلى نجامينا في تشاد ووزعت بين غاو بمالي، واغادوغو ببوركينافاسو، نيامي ومادما بالنيجر.[3]

---

[1] كاهنة شاطري، "المقاربة الأمنية الفرنسية لإعادة بناء الأمن والاستقرار في منطقة الساحل الإفريقي: الدوافع والاستراتيجيات"، ***مجلة البحوث السياسية والإدارية***، (ع.12)، (د.س.ن)، ص ص.141–153.

[1] فريدوم أونووها، "التدخل العسكري الفرنسي الإفريقي في مالي والمخاوف الأمنية المتفاقمة"، اطلع عليه يوم (2020/05/13) على الساعة (16:59)، على الرابط: **https://studies.aljazeera.net/ar/reports/2013/02/20132148048143942.html**

[2] أسماء رسولي، ***مرجع سابق***، ص276.

[3] Antoine d'Evry, « l'opération serval à l'épreuve du doute :vrais succès et fausses leçon » ,***Ifri Laboratoire De Recherche Sur La Défense***, focus stratégique n°59, juillet 2015, p 44 .

تمثل عملية بارخان مواصلة لمسار استراتيجي فرنسي، ومحاولة لتعزيز النفوذ في المنطقة، وما يميزها هو أنها تسعى لتأمين منطقة الساحل كلها، بل وتسعى لمزيد من الشراكة الإستخباراتية والعسكرية مع الدول الإقليمية وخصوصا مجموعة دول الساحل الخمس G5.[1]

ومنه فالمقاربة الأمنية الفرنسية ركزت على الجانب العسكري لمواجهة التهديدات، والحفاظ على أمن المنطقة من خلال ضمان عدم انتشار وتوسع الأخطار في إفريقيا وامتدادها لأوربا، كما تهدف إلى حماية مصالحها الاستراتيجية والاقتصادية.

خريطة رقم (10): عملية بارخان العسكرية الفرنسية في مالي.

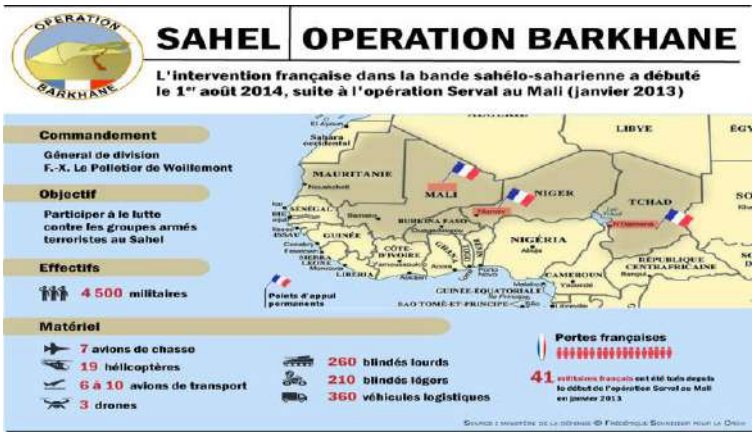

Source : https://www.la-croix.com

- **المطلب الثالث: المقاربة الأمنية الجزائرية**

1. جهود الجزائر في مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة.

من منطلق الجزائر المدركة للمخاطر الأمنية كالإرهاب والجريمة المنظمة التي تعتبر من أبرز التهديدات التي أثارت قلقا دوليا وإقليميا ونظرا لما تحدثه من تهديد للأمن والاستقرار ولأخطار التدخل الخارجي، كون الجزائر التي عانت من هذه الظاهرة لعشرية من الزمن، أين انزلقت نحو منحدر العنف السياسي كاد يصل إلى ما يشبه الحرب الأهلية والدمار على كافة المستويات إلى غاية سبتمبر 1997، ومع وصول عبد العزيز بوتفليقة إلى سدة الحكم سنة 1999، تبنى استراتيجية داخلية لمكافحة الإرهاب واسترجاع الأمن من خلال قوة الخطاب الذي انتهجه في قانون الوئام المدني، ثم جاء بعد ذلك

[1] أسماء رسولي، *مرجع سابق*، ص 277.

مشروع ميثاق السلم والمصالحة الوطنية الذي تدعم بمبدأ الحوار وأواصر التعاون ونبذ العنف وكان ذلك في استفتاء سبتمبر 2005.[1]

يمكن تحديد مبادئ المقاربة الجزائرية في مكافحة الإرهاب بشكل مختصر ودقيق في النقاط الآتية:[2]

1/ مبدأ عدم التفاوض مع التنظيمات الإرهابية.

2/ مبدأ العمل على ضرورة تجفيف المنابع المادية والفكرية للظاهرة الإرهابية.

3/ مبدأ المقاربة الشاملة المستندة للربط بين السلم والأمن والتنمية لمواجهة التهديد الإرهابي.

4/ مبدأ التنسيق والتعاون على المستوى الإقليمي دون التدخل في الشؤون الداخلية للدول.

5/ مبدأ التعاون والشراكة مع الشركاء خارج المنطقة الإفريقية والمغاربية.

قدمت الجزائر مشروع اللائحة التي تجرم دفع الفدية للإرهابيين لقاء الإفراج عن الرهائن، والتي حظيت بتأييد دولي وبمصادقة مجلس الأمن تحت رقم 1904في 17ديسمبر2009، وأكدت الجزائر موقفها هذا من خلال رفضها دفع فدية مقابل الإفراج عن دبلوماسييها السبعة الذين تم اختطافهم في مدينة غاو شمال مالي من قبل جماعة التوحيد والجهاد في غرب إفريقيا منذ 5 أفريل 2012.[3]

تمخض عن اجتماع قادة أجهزة الأمن والاستخبارات في 2010/09/15 لكل من الجزائر، مالي، النيجر وموريتانيا إنشاء خلية استخباراتية مقرها تمنراست تتولى إعداد استراتيجية مشتركة لمكافحة الإرهاب والجريمة العابرة للأوطان، من خلال تعزيز دور المخابرات في الميادين الأمنية والاقتصادية والمالية والمعلوماتية للدول المعنية، تقوم هاته الخلية بجملة من المهام منها:[1]

-رصد نشاط جماعات تنظيم القاعدة والجريمة العابرة للحدود عن طريق التصنت على اتصالاتهم، وتوظيف أشخاص يعرفون الصحراء لتحديد أماكنهم والطرق التي يسلكونها.

---

[1] عبر الرحمن رحموني ويوسف قدور، ***الأمن الجزائري والفضاء الإقليمي: التعامل والتداعيات*** (الأردن، مركز الكتاب الأكاديمي، 2009) ص ص.33-34.

[2] ساحل مخلوف، المقاربة الجزائرية في مجال مكافحة الإرهاب: الأسس والآليات، ***مجلة الدراسات القانونية والسياسي***، (ع.03) (جانفي2016)، ص ص. 25-41.

[3] وهيبة دالع، السياسة الأمنية الجزائرية في منطقة الساحل الإفريقي، ***مجلة دراسات استراتيجية***، (ع.23) (د.س.ن)، ص ص. 94-103.

[1] نور الدين دخان، عيدون الحامدي، مسار تأمين الحدود الجزائرية: بين الإدارة الأحادية والصيغ التعاونية الإقليمية، ***مجلة دفاتر السياسة والقانون***، (ع.14)(جانفي2016)، ص ص. 171-186.

- تحديد واختراق شبكات دعم الجماعات الإرهابية للتأكد من مدى قدرة التنظيم على دعم صفوفه من قبائل الصحراء، خصوصا شباب قبائل عرب الطوارق.
- التعرف بدقة على المهربين الذين يتعاملون مع القاعدة في بيع الرعايا الغربيين.

-استحداث دوريات مختلطة على طول الحدود وتعزيز التبادل الاستعلامي بين قطاعي الدفاع والأمن.

2. الجهود الجزائرية لحل مشكلة الطوارق

عرف النشاط الدبلوماسي في الجزائر خلال 2012-2015، حركية ملحوظة بسبب التحولات الإقليمية وتجدد الأزمة المالية، فكان تدخل الدبلوماسية الجزائرية الذي ارتكز على ثلاث محاور أساسية تتلخص في رفض أي تدخل أجنبي في المنطقة، وبعث الحوار المباشر بين الأطراف المتنازعة، وضرورة السعي للحل السلمي، وفي هذا الإطار تم عقد لقاءات لدراسة كيفية التكفل بمطالب الطوارق، ثم اتخذت إجراءات احترازية لمكافحة الجماعات الإرهابية التي أصبحت تغذي الصراع، وقادت حملات توعية لمحاربة الفكر الدموي المتطرف الذي ساد المنطقة.[1]

3. البعد التنموي في السياسة الأمنية الجزائرية حيال الساحل الإفريقي.

أدركت الجزائر أن هشاشة البنية الاقتصادية لدول الساحل الإفريقي وكل الصراعات القائمة في المنطقة تأتي وراء خلفية التهميش الاجتماعي (كالفقر المدقع، وانتشار الأمية ونظم الحكم الجائرة (الفاسدة) وتفشي البطالة، والتوزيع غير العادل للثروات....الخ). التي انعكست سلبا على الجانب الأمني مما ساهم في انتشار الإرهاب والجريمة المنظمة، وعليه قامت الجزائر بتوظيف التنمية الاقتصادية كمحور بارز في مقاربتها الأمنية لبناء الأمن والاستقرار لهذه الدول، فاعتمدت الجزائر على عدة مبادرات أهمها:

أولا: مبادرة النيباد كآلية للتنمية الشاملة في إفريقيا:

لعبت الجزائر دور ريادي في تأسيس الشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا **NEPAD** سنة 2002 التي تمثلها وتدافع عن مصالح القارة في المحافل الدولية الكبرى كقمة الدول الثمانية **G8**

[1] محمد الأمين بن عائشة، "الدبلوماسية الجزائرية والمعضلة الأمنية في مالي، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية، الاقتصادية والسياسية"، اطلع عليه يوم (2020/04/20) على الساعة (23:35)، على الرابط: **https://democraticac.De/? p=8205**

خاصة ما يتعلق بالسعي لمحو الديون،[1] فبادرت الجزائر في أكثر من مناسبة إلى مسح الديون حيث ألغت 290 مليون دولار لصالح 14 دولة سنة 2013. [2]

تهدف الجزائر من خلال تمسكها بهذه المبادرة إلى بعث المشاريع التنموية في إفريقيا من جهة، ومن جهة أخرى بناء مقاربة تنموية لأجل القضاء على الإرهاب والجريمة المنظمة خاصة في منطقة الساحل الإفريقي، من خلال تقوية دور المؤسسات الإقليمية وضمان إجراءات بناء السلم في مرحلة ما بعد الحرب وتدعيم الحكم الراشد كمطلب مركزي للأمن والسلم والاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي.[3]

ثانيا: مشروع الطريق العابر للصحراء (الجزائر–لاغوس):

يعتبر أول مشروع إفريقي للطرقات الذي يغطي 9 طرق رئيسية تربط بين عواصم ستة دول افريقية: (الجزائر، تونس، مالي، النيجر، تشاد، ونيجيريا)، بغية ترقية التنمية والتكامل الاقتصادي والاجتماعي من خلال زيادة المبادلات التجارية وتحسين الظروف المعيشية لشعوب المنطقة، وكسر العزلة عن المناطق الصحراوية، حيث أنفقت الجزائر 2مليار أورو أي ما يعادل 212 مليار دج لإنجاز المشروع.[4] كما صاحب هذا المشروع الضخم مشروعان آخران يكتسيان أهمية كبرى كخط أنبوب الغاز النيجيري الذي سيزود أوروبا عبر السواحل الجزائرية وكابل الألياف البصرية من نيجيريا حيث عمدت الجزائر بطرح فكرة الكابل عبر طريق الصحراء الكبرى الشاسعة سعيا منها لتنمية المنطقة وصولا إلى الجزائر.[5]

---

[1] سمير قلاع الضروس، ***المقاربة الجزائرية لبناء الأمن في منطقة الساحل الإفريقي***، رسالة ماجستير(جامعة الجزائر3: كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، قسم الدراسات الدولية، 2013/2012)، ص 170.

[2] **وفاء– الجزائر–لإفريقيا–**، اطلاع عليه يوم (2020/05/18) على الساعة(00:12)، على الرابط: **ech-chaab.com/ar/item/30014**

[3] أسماء رسولي، ***مرجع سابق***، ص.201.

[4] حمزة برابح، ***مرجع سابق***، ص 266.

[5] سمير قلاع الضروس، ***مرجع سابق***، ص 173.

خلاصة الفصل:

المكانة الجيوسياسية للجزائر جعلتها قوة إقليمية في محيطها، وكان للتحولات التي مست دول الجوار الجغرافي من تهديدات وتحديات أمنية أثرا سلبيا على أمن واستقرار الجزائر، وبذلك تسعى من خلال مبادئها التي توجه سياستها الأمنية لتغليب الآليات السياسية والدبلوماسية والتنموية على الآليات العسكرية لمواجهة التهديدات الأمنية الجديدة.

الأحداث التي شهدتها الجزائر خاصة في ظل الثورات العربية، وأزمة مالي، جعلها تتبنى مقاربة أمنية متعددة الأبعاد مغايرة لمقاربات الدول الكبرى مبنية على الحوار السياسي والدبلوماسي في حل الأزمات والرافضة للحل العسكري والتدخلات العسكرية خاصة مع تزايد التحديات وتضاعف الأخطار العابرة للحدود وتغير وتنوع مظاهرها وشدتها.

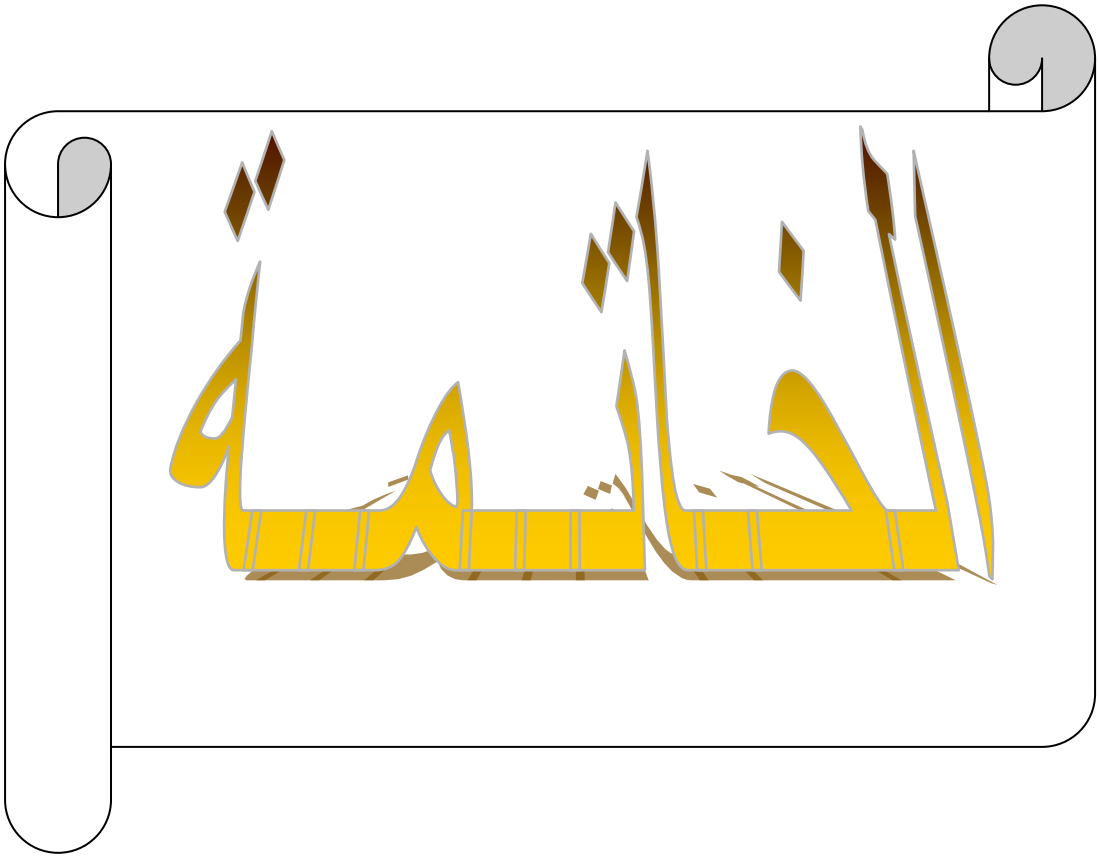
الخاتمة

الخاتمة:

في الأخير وفي إطار الإجابة على الإشكالية المطروحة لدراسة هذا البحث تم التوصل إلى عدة نتائج نذكرها كالآتي:

- شهدت الدراسات الأمنية تطورا بعد الحرب الباردة حيث بات مفهوم الأمن مفهوما واسعا، يشمل العديد من المجالات الاجتماعية، الاقتصادية، السياسية، العسكرية والبيئية. فبعدما كانت مدركات الأمن ترتكز على مواجهة التهديدات العسكرية اتسع نطاقه ليشمل مجموعة من الرهانات والتحديات.
- أصبح البعد الأمني جد هام في العقيدة الأمنية لجل الدول من أجل تحقيق مصالحها وأهدافها ومن هنا كانت السياسة الأمنية جزء من السياسة الخارجية.
- عرفت العقيدة الأمنية الجزائرية تطورات منذ الاستقلال، وفي ظل عولمة المخاطر والتهديدات تأثرت العقيدة الأمنية بالوضع الإقليمي المضطرب خاصة بعد اعتداء تيقنتورين في الصحراء الجزائرية، أين أدركت قيادات الجيش الوطني ضرورة تكييف قدرات القوات المسلحة بما يتناسب وتطور المخاطر المحدقة خاصة الإرهاب الذي لا يمكن مجابهته بترسانة ثقيلة من الأسلحة أو بالفرق العسكرية الضخمة وإنما بوحدات قليلة العدد وخفيفة الحركة وبأسلحة متطورة لكنها غير ثقيلة كالمروحيات وأجهزة الرؤية الليلية...إلخ.
- دخول الجزائر في أزمة اقتصادية بسبب سقوط أسعار النفط، هذا الأخير الذي يعتبر عصب الاقتصاد الجزائري.
- عرفت السنوات الأخيرة تحولات جيوسياسية ذات أهمية في البيئة الإقليمية للجزائر، حيث تأثرت هذه الأخيرة بمختلف التحولات السياسية والأمنية لدول الجوار كون الجزائر ذات مساحة شاسعة مما جعلها تعاني من انكشاف أمني على حدودها.
- أحدث الحراك العربي موجة من التغيرات والتفاعلات الاستراتيجية في منطقة المغرب العربي الكبير، وازدادت مستويات التهديدات بالنسبة لمعظم دول الجوار الجزائري كالأزمة الليبية بعد سقوط نظام القذافي في 2011 والثورة التونسية وأزمة شمال مالي بعد محاولة انفصال الأزواد في 2012، وأفرزت هذه الأزمات بيئة أمنية هشة، مما زاد في تصاعد مشكلة التهديدات على الأمن الوطني الجزائري، بحكم انتشار وتنامي الجماعات الإرهابية، كذلك انفجار قضايا أمنية

عديدة كالهجرة غير الشرعية ومسألة اللاجئين، الجريمة المنظمة، تهريب الأسلحة وتجارة المخدرات.

- ظلت الجزائر متمسكة بموقفها الرافض للتدخل الأجنبي في منطقة الساحل الإفريقي على رغم قبولها المساعدات الخارجية والتنسيق مع الهيئات الدولية والإقليمية لمكافحة الإرهاب ومحاولة إبقاء أزمة الساحل في إطارها الإقليمي ومعالجة مشكلات المنطقة.
- تقوم الجزائر بمساعدة دول الجوار لتضطلع بنفسها بمهمات الأمن الإقليمي كبديل للتدخل الأجنبي.
- تتبنى الجزائر استراتيجية أمنية لمكافحة ومجابهة التهديدات الأمنية بانتهاج مقاربة تنموية وتعاونية شاملة بالإضافة إلى تفعيل دور الجيش على طول الحدود الجزائرية لحماية كيان الدولة.
- قامت الجزائر بتفعيل دورها في تعاملها مع التهديدات الإقليمية بتطبيق استراتيجيات تتماشى وفق مبادئ عقيدتها الأمنية على حساب مصلحتها. إلا أن التحولات التي تعرفها البيئة الإقليمية جعلت من البعض ينادي بضرورة إعادة النظر في هذه المبادئ في الفعل الأمني والسلوك الخارجي.

قائمة المصادر والمراجع

قائمـــة المصادر والمراجـــع:

أولا: باللغة العربية.

أ- الكتب:

1. إبراهيم كانتي مادي، **التحول الديمقراطي في جمهورية مالي منذ1991**. القاهرة: المكتب العربي للمعارف، ط1، 2016.
2. المسيري عبد الوهاب و التريكي فتحي، **الحداثة وما بعد الحداثة**. دمشق، دار الفكر، ط1، 2003.
3. الهادي لعروق محمد، **أطلس الجزائر والعالم**. الجزائر: دار الهدى للطباعة والنشر، ط1، 2013.
4. بن عنتر عبد النور، **البعد المتوسطي للأمن الجزائري، الجزائر، أوربا، والحلف الأطلسي**. الجزائر: المكتبة العصرية للطباعة والنشر، 2005.
5. بيليس جون وسميث ستيف، **عولمة السياسة العالمية**. دبي: مركز الخليج للأبحاث، 2004.
6. جندلي عبد الناصر، **التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية والنظريات التكوينية**. الجزائر: دار الخلدونية للنشر والتوزيع، 2007.
7. حدادي جلال، **معضلة الأمن الجزائري في الفضاء المتوسطي**. الجزائر: النشر الجامعي الجديد، 2017.
8. رحموني عبد الرحمن وقدور يوسف، **الأمن الجزائري والفضاء الإقليمي: التعامل والتداعيات**. الأردن: مركز الكتاب الأكاديمي، 2009.
9. غريفيش مارتن وأوكلاهان تيري، **المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية**. دبي: مركز الخليج للأبحاث، 2008.
10. قوجيلي سيد أحمد، **الدراسات الأمنية النقدية مقاربات جديدة لإعادة تعريف الأمن**. الأردن: المركز العلمي للدراسات السياسية، 2014.
11. قوجيلي سيد أحمد، **تطورات الدراسات الأمنية ومعضلة التطبيق في العالم العربي**. دبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2012.
12. لخضاري منصور، **السياسة الأمنية الجزائرية: المحددات- الميادين-التحديات**. قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2015.
13. وقيع الله محمد أحمد، **مدخل إلى الفلسفة السياسية: رؤية إسلامية**. دمشق: دار الفكر، 2010.

ب- **المجلات والجرائد:**

1. بالة عمار، المقاربات "التكوينية لمفهوم الأمن من المقترب البنائي إلى نظريات ما بعد الحداثة". **مجلة الحقوق والعلوم السياسية**،ع.9، (جانفي2018).
2. برابح حمزة، "الاستراتيجية الأمنية الجزائرية لمواجهة التهديدات الأمنية اللاتماثلية في منطقة الساحل الإفريقي". مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، ع.06، (جوان.2017).
3. بروال الطيب، "استراتيجية الاتحاد الأوربي-الفرنسي للأمن والتنمية في منطقة الساحل الإفريقي". **مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية**، م.06، ع.01، (2019).
4. بن بتقة نور الهدى، لعراجي نور الدين، "تداعيات سقوط نظام معمر القذافي على الأمن القومي الجزائري". الحلقة2، **جريدة الشعب**، ع.17626، (2018).
5. بن دهقان الأزهاري علاء الدين، "أثر الجريمة المنظمة العابرة لحدود على الساحل الإفريقي ودور الجزائر في مكافحتها". **مجلة البحوث القانونية والاقتصادية**، م. 02، ع.02، ماي2020.
6. بن سماعين حياة، "مكانة الصناعة البترولية وقطاع المحروقات في الاقتصاد الجزائري". **مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية**، م.1، ع.9.
7. بوروبي عبد اللطيف، "نحو صياغة نموذج معرفي جديد لمفهوم الأمن في علم العلاقات الدولية: مقاربة ما بعد بنائية". **مجلة العلوم الإنسانية**، م.أ ع.47، (جوان 2017).
8. بوستي توفيق، "مدرسة كوبنهاجن نحو توسيع وتعميق مفهوم الأمن". **المعهد المصري للدراسات الاستراتيجية**، (2019/3).
9. بوسعدية رؤوف، "دور الدبلوماسية الجزائرية في حل النزاعات الإقليمية"، **مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية**،ع.9، (جوان2016).
10. بوشنافة شمسة، "حدود الدور الجزائري في مكافحة الإرهاب في منطقة الساحل الإفريقي". مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، د.م، د.ع، (د.س.ن).
11. حادي إبراهيم، "الدولة الفاشلة في ليبيا والتهديدات الأمنية على الأمن الوطني الجزائري". **مجلة الحوار المتوسطي**، م.09 ع.02، (سبتمبر2018).
12. حادي إبراهيم، "الدولة الفاشلة في ليبيا والتهديدات الأمنية على الأمن الوطني الجزائري". **مجلة المعيار**، م.9 ،ع.4، (ديسمبر2018).
13. حمشي محمد، "مدرسة باريس للدراسات الأمنية وإشكالية مستوى التحليل في العلاقات الدولية"، **مجلة السياسة الدولية**، م.53، ع212، (أفريل2018).

14. حواوسة جمال، "الاتجاهات الكلاسيكية والمعاصرة في تفسير مفهوم الأمن الدولي- عرض وتقييم-".**مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية،** رت م دإ: 2236-2588، ع.16، (ديسمبر2018).
15. خلفة نصير، "رهانات التهديدات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي وانعكاساتها على الجيوسياسية والأمنية الجزائرية". **مجلة البحوث في الحقوق والعلوم السياسية،** م.3، ع.2،(جوان 2018).
16. دالع وهيبة، السياسة الأمنية الجزائرية في منطقة الساحل الإفريقي. **مجلة دراسات استراتيجية،** ع.23، (د. س. ن).
17. دخان نور الدين، "مسار تأمين الحدود الجزائرية بين الإدارة والصيغ التعاونية الإقليمية". **مجلة دفاتر السياسة والقانون،** ع.14. (جانفي2016).
18. دخان نور الدين وعيدون الحامدي، "مسار تأمين الحدود الجزائرية: بين الإدارة الأحادية والصيغ التعاونية الإقليمية. **مجلة دفاتر السياسة والقانون،** ع.14، (جانفي2016).
19. زاوي رابح ، "التأسيس للنظام الإقليمي المغاربي كمركب أمني: قراءة في مرتكزات مدرسة كوبنهاجن". **المجلة الجزائرية للدراسات السياسية،** م.5 ع.1، د.س.
20. زقاغ عادل، "المعضلة الأمنية المجتمعية، خطاب الأمننة وصناعة السياسة العامة". **المجلة الجزائرية والسياسات العامة،** ع.1، (2011).
21. زقاغ عادل ومنصوري سفيان ، "أمن منطقة الساحل الإفريقي بين المنظور الأمني الفرنسي والاستراتيجية الأمنية الجزائرية". **المجلة الجزائرية للأمن والتنمية،** ع.06،(جانفي2014).
22. زياني صالح، "تحولات العقيدة الأمنية الجزائرية في ظل تنامي تهديدات العولمة". **مجلة المفكر،** ع.5،(د.س).
23. ساحل مخلوف، "المقاربة الجزائرية في مجال مكافحة الإرهاب: الأسس والآليات". **مجلة الدراسات القانونية والسياسي،** ع.03، (جانفي 2016).
24. سعداوي عمر، "سوسيولوجيا الحراك العربي من منظور بنيوي وظيفي". **مجلة العلوم القانونية والسياسية،** م. 10، ع.1، (أفريل 2019).
25. سلطاني فخر الدين، ناجي سعيد وريزا اختياري عميري، "مستويات التحليل في العلاقات الدولية ونظرية المركب الأمني الإقليمي"، ت.ر: زين العابدين بولبنان، (د.د.ن) (د.ع) (د.س).

26. شاطري كاهنة، "المقاربة الأمنية الفرنسية لإعادة بناء الأمن والاستقرار في منطقة الساحل الإفريقي: الدوافع والاستراتيجيات". **مجلة البحوث السياسية والإدارية**، ع.12، (د.س.ن).

27. صايج مصطفى، "الجزائر والأمن الإقليمي: التسوية الدبلوماسية لأزمة مالي وانعكاساتها المستقبلية على الأمن الإقليمي". **المجلة الجزائرية للدراسات السياسية**،ع.2، (ديسمبر 2014).

28. عبد اللطيف شتوح أحمد، "تركيبة المجتمع الجزائري بين التنوع والصراع". **مجلة العلوم الاجتماعية**، ع.10، (جانفي 2015).

29. علاق جميلة، "استراتيجيات التنافس الدولي في منطقة الساحل والصحراء". **مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية** ، م.11، ع. 19، (د.س.ن).

30. علاق جميلة، "تحديات الأمن المغاربي في ظل المخاطر الجديدة في منطقة الساحل والصحراء". **مجلة العلوم الاجتماعية**، ع.25، (ديسمبر2017).

31. فلاك نور الدين، "دور العقيدة الأمنية الجزائرية في مواجهة التحديات الأمنية الجديدة". **مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية**، م.04، ع.02، (2019).

32. قادة بن عبد الله عائشة، "الدولة الفاشلة: دراسة في المفهوم والأبعاد وانعكاسها على الأمن الوطني الجزائري". **مجلة العلوم القانونية والسياسية**، م.10، ع.01، (أفريل2019).

33. قاسم حسين أحمد، "نظريات العلاقات الدولية: التخصص والتنوع". **المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات**،ع.20،(ماي2016).

34. كبابي صليحة، "الدراسات الأمنية بين الاتجاهين التقليدي والحديث". **مجلة العلوم الإنسانية**، ع.3، (ديسمبر2012).

35. كرفاح ليلى، "تحديات الأمن القومي الجزائري بعد الحراك العربي". **مجلة العلوم الإنسانية**، ع.40، (مارس 2018).

36. كعسيس- خلاصي خليدة، " الربيع العربي بين الثورة والفوضى". **مجلة المستقبل العربي**، م.36 ، ع.421،(مارس2014).

37. لخضاري منصور، "الامتدادات الجيوسياسية للأمن الوطني في الجزائر". **مجلة شؤون الأوسط**، (ع.143)، (2012).

38. لخضاري منصور، "الأزمة الليبية وانعكاساتها على منطقة الساحل الإفريقي". **مجلة البحوث والدراسات العلمية**،ع.6، الجزء الثاني، (جوان2012).

39. مزياني فيروز، "استراتيجية الدفاع الوطني الجزائري في ظل التهديدات الأمنية الجديدة". **مجلة العلوم القانونية والسياسية**، م.10، ع.03، (ديسمبر2019).

ج –**الأيام الدراسية والملتقيات:**

1. بومدين عربي، **"**مقياس الاستراتيجية والأمن**"** ، **محاضرات مقدمة لسنة أولى ماجستير**، (جامعة وهران: كلية الحقوق والعلوم السياسية، (2012/2011).

2. لاطراش إسماعيل، "الاستراتيجية الدفاعي في الدساتير المغاربية"، **ملتقى دولي حول سياسة الدفاع الوطني**، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، جوان 2017.

د–الرسائل الجامعية:

- **أطروحة دكتوراه:**

1. رسولي أسماء، **التهديدات الأمنية في الساحل الإفريقي بين أدوار الدول الإقليمية و القوى الكبرى بعد أحداث 11سبتمبر2001.**أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة باتنة: كلية الحقوق والعلوم السياسية،2018/2017.

2. فكيري شهرزاد، **الدراسات الأمنية النقدية في ظل التهديدات اللاتماثلية أنموذج ليبيا.** أطروحة دكتوراه غير منشورة ، جامعة الجزائر3: كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2017/2016.

3. قط سمير، **البعد الإفريقي في سياسة الأمن والدفاع الوطني الجزائري.** أطروحة دكتوراه، جامعة بسكرة: كلية الحقوق و العلوم السياسية، 2017/2016.

4. لخضاري منصور، **استراتيجية الأمن الوطني في الجزائر.** أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر3: كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية ،2013/2012.

5. محمد الحاج فضيلة، **التهديدات الأمنية في الساحل الأفريقي وتأثيرها على الأمن الوطني الجزائري.** أطروحة دكتوراه، جامعة وهران2: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2019/2018.

- **رسائل الماجستير:**

1. إدابير أحمد، **التعددية الإثنية والأمن المجتمعي دراسة حالة مالي.** رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية. جامعة الجزائر3: كلية العلوم السياسية والإعلام.2012/2011.

2. أورشيف يسرى، **تداعيات الأزمة الليبية على الأمن الجزائري**. رسالة ماجيستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة محمد خيضر بسكرة: كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية.2016/2015.
3. بشكيط خالد، **دور المقاربة الأمنية الإنسانية في تحقيق الأمن في الساحل الإفريقي**. رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر3: كلية العلوم السياسية والإعلام، 2011/2010.
4. بوسكين سليم، **تحولات البيئة الإقليمية وانعكاساتها على الأمن الوطني الجزائري (2010_2014)**. رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية تخصص علاقات دولية واستراتيجية. جامعة محمد خيضر بسكرة: كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2015/2014.
5. حدادي جلال، **الأمن الجزائري في إطار استراتيجيات النفوذ للقوى الفاعلة: بالمتوسط بعد 11سبتمبر 2001**. رسالة ماجستير في العلوم السياسية تخصص دراسات متوسطية ومغاربية في التعاون والأمن، جامعة تيزي وزو: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2015.
6. حمزة حسام، **الدوائر الجيوسياسية للأمن القومي الجزائري**. رسالة ماجستير في العلوم السياسية تخصص: علاقات دولية، جامعة باتنة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2011/2010.
7. حموم فريدة، **الأمن الإنساني: مدخل جديد في الدراسات الأمنية**. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر3: كلية العلوم السياسية والإعلام، 2004/2003.
8. حواس زهيرة، **الحوارات الأمنية في المتوسط: احتواء أم إطار لهندسة إقليمية–دراسة حالة الحوار المتوسطي–الأطلسي**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة باتنة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2011/2010.
9. درغوم أسماء، **البعد البيئي في الأمن الإنساني**. رسالة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة قسنطينة1: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2009/2008.
10. رسولي أسماء، **مكانة الساحل الإفريقي في الاستراتيجية الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر2001**. رسالة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة باتنة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2011/2010.
11. رمضان زبيري، **العولمة والبنى الوظائفية الجديدة للدولة**. رسالة ماجستير غير منشورة جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية والإعلام، 2013.
12. سعيدي ياسين، **التحديات الأمنية الجديدة في المغرب العربي**. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة وهران2: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2016/2015.

13. شاكر ظريف، **البعد الأمني الجزائري في منطقة الساحل و الصحراء الإفريقية التحديات والرهانات**. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة باتنة: كلية الحقوق، 2010/2008.

14. شاكري قويدر، **التحديات المتوسطية للأمن القومي لدول المنطقة المغاربية (2001-2011)**.رسالة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة الجزائر3: كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2014-2015.

15. شوادرة رضا، **إشكالية هندسة أمن مشترك: في منطقة الساحل الإفريقي**. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة 3: كلية العلوم السياسية والإعلام، 2011/2010.

16. عقابي خميسة، **النفط في العلاقات الأمريكية دراسة حالة الجزائر 1990-2014**، رسالة ماجستير، جامعة بسكرة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2014-2015.

17. غنام فايزة، **(التعاون)؟ الأمني الأورو-مغاربي: دراسة حالة حوار5+5 (2001-2011)**. رسالة ماجستير في الدراسات المتوسطية والمغاربية في الأمن والتعاون، جامعة- تيزي وزو: كلية الحقوق و العلوم السياسية،2012/2011.

18. قسوم سليم، **الاتجاهات الجديدة في الدراسات الأمنية: دراسة في تطور مفهوم الأمن في العلاقات الدولية**. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر3: كلية العلوم السياسية و الإعلام،2011.

19. قلاع الضروس سمير، **المقاربة الجزائرية لبناء الأمن في منطقة الساحل الإفريقي**. رسالة ماجستير، جامعة الجزائر3: كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية قسم الدراسات الدولية، 2013/2012.

20. قوجيلي سيد أحمد، **الحوارات المنظورية وإشكالية البناء المعرفي في الدراسات الأمنية**. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر3: كلية العلوم السياسية والإعلام، 2010/2009.

21. مصطفى دلة أمينة، **الدراسات الأمنية النقدية**. رسالة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة الجزائر3: كلية العلوم السياسية والإعلام،2012 /2013.

22. معمري جندلي خالد، **التنظير في الدراسات الأمنية لفترة ما بعد الحرب الباردة دراسة في الخطاب الأمني الأمريكي بعد 11 سبتمبر**. رسالة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة باتنة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2008/2007.

23. موساوي لخضر، **الرهانات الإقليمية للأمن الوطني الجزائري**. رسالة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة دالي إبراهيم: كلية العلوم السياسية والإعلام، 2010/2009.

ه – مواقع إلكترونية:

1. أهم7معلومات عن الثروات الطبيعية في الجزائر"، اطلع عليه يوم 2020/4/4، على الساعة 15:45، على الرابط:
https://www.edarabia.com/ar/
2. **"البحر الأبيض المتوسط... قصة الحضارة"**، اطلع عليه يوم 2020/4/28على الساعة 00:35 على الرابط: **https://www.aljazeera.net**
3. بلقاسمي مولود، "الموقف الدفاعي للجزائر اتجاه الأزمة الليبية"، الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والإستراتيجية، اطلع عليه يوم: (2020/4/3) على الساعة (14:25)، على الرابط: **https://www.politics-dz.com**
4. بن عائشة محمد الأمين، "الدبلوماسية الجزائرية والمعضلة الأمنية في مالي، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية، الاقتصادية والسياسية"، اطلع عليه يوم (2020/04/20) على الساعة (23:35)، على الرابط: **https://democraticac.De/? p=8205**
5. بن عنتر عبد النور، **الجزائر ومعضلة تأمين الحدود**، صحيفة العربي الجديد، اطلع عليه يوم:(2020/3/25) على الساعة (17:54)، على **الرابط: https://www.alaraby.co.uk/opinion/**
6. بوحنية قوي،"الإستراتيجية الجزائرية تجاه التطورات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي"، من الرابط: **https://studies.aljazeera.net/ar/reports**تم التصفح بتاريخ (2020/03/16) على الساعة ()
7. بولمكاحل إبراهيم، "تطو اتجاهات المدرسة الواقعية في تحليل العلاقات الدولية والسياسة الخارجية"، في: أطلع عليه يوم 2020/02/20 على الساعة 13:50 على الرابط: **https://www.politics-dz.com**
8. "جبل الشعانبي.. حرب جارين مغاربيين على المتطرفين"، اطلع عليه يوم (2020/05/06) على الساعة (10:12)، على الرابط: **https://www.khamsaonline.us/a/Algeria-Tunisia-terrorism/**
9. "الجزائر تنشر آلاف الجنود على الحدود مع تونس وتقوم بعمليات عسكرية مشتركة معها"، اطلع عليه يوم (2020/05/06) على الساعة (11:09)، على الرابط: **https://www.france24.com/ar**
10. "**دول المغرب العربي..معلومات أساسية"**، اطلع عليه يوم 2020/4/27 على الساعة 16:30، على الرابط: **https://www.aljazeera.net/specialfieles/**
11. **"الساحل الأفريقي.. مرآة تعكس تنوع القارة السمراء"**، اطلع عليه يوم 2020/4/28 على الساعة 16:44، على الرابط:

https://www.aljazeera.net/encyclopedia/citiesandregions/

12. الصديقي سعيد، "الدول المغاربية وعاصفة الحزم بين الدعم والتحفظ"، على الرابط: **https://studies.aljazeera.net/ar/authors.**تم التصفح بتاريخ : (18/03/2020) على الساعة:(11:15)

13. عميرة أيسر، "**الجزائر والأمن الإقليمي المغاربي**"، اطلع عليه يوم 2020/4/23 على الساعة 18:50 على الرابط: **https://marsadz.Com/**

14. غازلي عبد الحليم، ***الإستراتيجية الأمنية الأمريكية في منطقة الساحل الصحراوي***، الجلسة العلنية، اطلع عليه يوم: (2020/05/10) على الساعة (13:02)، على الرابط: **https://www.academia.edu/**

15. فريدوم أونووها، "التدخل العسكري الفرنسي الإفريقي في مالي والمخاوف الأمنية المتفاقمة"، اطلع عليه يوم (2020/05/13) على الساعة (16:59)، على الرابط: **https://studies.aljazeera.net/ar/reports/**

16. قدادرة عاطف، ح. سليمان، **الجزائر دولة محورية مشكلة وليس امتيازا بين التزامات الجيش الدستورية وبين التحديات الأمنية في الجوار**، اطلع عليه يوم (2020/03/25) على الساعة (16:59) على الرابط: **.djazairess.comhttps://www**

17. قردود عمار، **الجزائر تنشر 15ألف عسكري إضافي على حدودها مع تونس وليبيا تحسبا لأي طارئ**، صحيفة أنباء تونس، اطلع عليه يوم (2020/4/3) على الساعة (18:20)، على الرابط:

18. **/الجزائر-تنشر-15-ألف-عسكري-إضافي-على-حدود/-www.kapitalis.com/anbaa-tounes/2019/04/17**

19. كريمي جمال، "اتفاقية أمنية بين الجزائر وتونس لمحاربة الإرهاب والجريمة المنظمة"، اطلع عليه يوم (2020/05/06) على الساعة (12:45)، على الرابط: **https://alwatannews.net/article/**

20. لحياني عثمان، "عودة الجزائر للساحة الليبية: مخاوف من حرب على حدودها"، صحيفة العربي الجديد، اطلع عليه يوم: (2020/4/3) على الساعة (16:40)، على الرابط: **https://alaraby.co.uk/politics/**

21. **وفاء- الجزائر-لإفريقيا-**، اطلاع عليه يوم (2020/05/18) على الساعة(00:12)، على الرابط: **ech-chaab.com/ar/item/30014**

22. ياماورا تاكايوكي،" مفهموم الأمن في نظرية العلاقات الدولية"، ترجمة: عادل زقاغ، متوفر في الرابط: **https://bohothe.blogspot.com/**

تم التصفح بتاريخ: (03/02/2020)، على الساعة: (05: 22).

المصادر والمراجع باللغة الأجنبية:

A- Books :

1. A .Lake David and Patrick M. Morgan, "Regional Order: Building Security in a New World" , The pennsy vania State Universty Press university park, New york, 1997.
2. Albert Johan, Carlsson Henning," Critical Security Studies, human security and peace". D-Level paper, Political Science Linkopings University, spring, 2009.
3. Battistella Dario, "Théories Des Relation International", 2nd Ed, Paris : Pesses De Sciences Po, 2006.
4. BouthKen,"security and self-reflections of fallen realist", university college of wales aberystwyrh,York university , toronro, 12-14 May,1994.
5. Brincat Shannon, Lima Laura andnunes Joao, "Critical Theory In International Relation And Security Studies", Interview And Reflections, Routledge, New York, ny 10017, 2012.
6. Barry Buzan,Ole Weaver, "Regions and Powers the stucture of international security", New York ,Cambridge university PRESS, 2003.
7. Buzan Barry, Ole Weaver, Barry&WildeJaap, "Security: A New Framework for Analysis", London: Lynne Rienner Publishers, 1998.
8. C. Williams Michael," cultur and security symbolic power and the politics international security", nrway: university of britstol press first published, 2007.
9. D .Williams Paul,"In Seecurity Studies: an Introduction", ed, Matt Macdonold, « constructivism », Routledge Taylor&francis group, london and New york, 2008.
10. E.Brown Michael, M.Lynn Sean. Jones, And E.Miller Steven, "The Perils of Anarchy Contemporary Realism And International Security", An International Security Reader, The MTTRRESS, Cambridge, Massachusetts. London, 1995.
11. Elman Colin, " Realism", In Paul D.Williams (ED) security studies: Introduction, London: Routledge, 2008.
12. Reynolds Julius, "An Empirical Application of Regional Security Complex Tyeory: The Securitization Discourse In China's

Relations With Central Asia And Russia", European University, 2009.

13. Weaver Ole," Securitization And Desecuritization", In: Ronnie D. Lipschutz (Ed), On Security, New York :Columbia University Press, 1998.
14. Zehvuss Maja,"Covstructivism in Internatonal Relation the politics of reality", published by the press syndicate of the University of Cambridge the Pitt Building, Trumpington Street, Cambridge, U.K, 2002.

B- **Articles :**

1. bougeot André," sahara : espace géostratégique et enjeux politiques", Autre port, n°16, (2000).
2. B.NeumannIver,"A region- building approach to Northern Europ , International Studies", (Vol 20, n°1 janvier1994)
3. Booth Ken," Security and Emancipation , UK :Review of International Studies,(17),1991.
4. C.A.S.E. Collective,"cririca l approaches to security in Europe: a networked manifesto."Security dialogue, sage publication, vol. 37.
5. d'Evry Antoine, " l'opération serval à l'épreuve du doute : vrais succès et fausses leçon " ,Ifri Laboratoire De Recherche Sur La Défense, focus stratégique n°59, juillet 2015.
6. Faty El moustapha, la politique de sécurité et de stabilité au Maghreb, (pour obtenir doteur de luniversité de reimschampagne-Ardenne, école docorale sciences de L'homme et de la société, 2016).
7. Huysmans Jef, "Revisiting Copenhagen: Or, On the Creative Developement of A Security Studies Agenda InEurope", Review Article, University Of Kent, European Journal Of International Relations Copyright, London, 1998.
8. Krause Keith and Mickael, Broadming Williams, "The Agenda Of Security Studies Politics And Methods", MershonInternarional Studies Review Vo140°N°2october, 2009.
9. Mac Sweeney Bill, "Identity and Security: Buzan and The Copenhagen School*,Cambrdjge University, ReviewOf International Studies, (1996).
10. Panic Branka, Societal-Security and Identity; Carl Schmit and Copenhagen School Of Security Studies. N°13, April-June, 2009.
11. Taje Mehdi, " secirité et stabilité dans le sahel Africain ",Collège de Défonce de l'OTAN, VDCOccasionnel paper, Rome, (19 Décembre 2006).
12. Weaver Ole,"Abrystwyth, Paris, Copenhagen, new « security » in security theory and their origins between core andperphery".Paper

presented at the annual meeting of the international studies association. Montreal, March 17, 20, 2004.

C- Web sites :

1.« About the command », U.S.AFRICA COMMAND, on the site: https://www.africom.mil/about-the-command.
2. Algeria population 2020(demographics, maps, graphs)", on the site: https://worldpopulationreview.com/countries/algeria-population/Archives.lesechos.fr/archives/cerde/2014/04/17/cerde_95889.htm
3.fran jean, fiorinaois, « l'Algerie, puissance géopolitique endormie », sur le site :
Archives.lesechos.fr/archives/cerde/2014/04/17/cerde_95889.htm
4.Pascal Zanders Jean," Evolving Global and Regional Approaches to Arms Control and Security Mechanisms", (projects.sipri.se/cbw/research/global-reg-armscontrol.pdf**.**
5.population of Algeria-chronicle fanack.com,on the site: https://fanack.com/ar/algeria/population/
6.Trans-Sahara Counter Terrorism Intiative[TSCTI], on the site:https://www.globalsecurity.org/military/ops/tscti.htm

7.Dilps das, "regionalism in globalizing world: an asia –pacific prespective", **(www2.warwik.ac.uk/fac/soc/csgr/research/working papers/2001/wp8001.pdf/**.

8.Pupinis Mantas," international security studies", 2nd critique, 17 nov 2011, **www.academia.edu/ 2766404/critique_of_ken_booths_security_and_emancipation** . (06/03/2020) (18:00).
9.Stone Mariane, « Security According To Buzan : A Comprehnsive Security Analysis », **Consultation date :** 10/02/2011, **available in : http://www.geets.msh.paris.fr/pdf/security.forbuzan.pdf**
10.Tavares Rodrigo," the state of the art of regionalism: the past, the present and future of a discipline", (**https://www.cris.unu.edu/admin/documents/wprodrigo%20tavares.pdf.**
11.Veggland norvalv, neoregionalism :" planning for devolution, democracy anddevelopment"**,(domino2.hil.no/web/forskning.nsf/0/403e9553a7113b5c1256c7e0034ad29/$file/forsknings rapport%2052200.pdf**

فهرس الجداول و الأشكال

فهرس الجداول والأشكال:

رقم الجدول	العنوان	الصفحة
01	مقارنة مفهوم الأمن بين المقاربات النقدية للأمن	29
02	انفاق الجزائري العسكري سنة 2010–2016 (مليار دولار).	35
03	تطور ميزانية الدفاع بالجزائر لسنة 2011–2020 (مليار د.ج).	59
04	معدات القوات البرية للدفاع الجزائري لسنة 2020.	60
05	معدات القوات الجوية للدفاع الجزائري لسنة 2020.	60

فهرس الخرائط:

رقم الخريطة	العنوان	الصفحة
01	الموقع الجغرافي للجزائر.	41
02	الموقع الجغرافي للمغرب الكبير.	43
03	الموقع الجغرافي للبحر الأبيض المتوسط.	45
04	الموقع الجغرافي للساحل الإفريقي.	46
05	توزيع الطاقة والمعادن في الجزائر.	47
06	تمرد الطوارق عام 2012.	56
07	الأماكن الاستراتيجية التي تستهدفها العملية العسكرية Pan-Sahel.	62
08	قيادة القوات الأمريكية في إفريقيا "أفريكوم".	63
09	تواجد القوات الفرنسية والإفريقية بشمال مالي.	64
10	عملية بارخان العسكرية الفرنسية في مالي .	66

فهرس الأشكال:

رقم الشكل	العنوان	الصفحة
01	تطور عدد السكان في الجزائر خلال فترة 2012–2020.	42
02	منحنى بياني حول انتاج الجزائر من النفط الخام خلال فترة (2001–2019).	48
03	تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر بين 2012 و2018 (الوحدة مليار$).	49

فهرس المحتويات

المحتوى	الصفحة
الشكر والعرفان	
الاهداء	
المقدمة	أ
الفصل الأول: الأطر النظرية والمفاهيمية للأمن الوطني الجزائري.	
المبحث الأول: تطور مفهوم الأمن.	8
المطلب الأول: المفهوم الضيق للأمن.	10-8
المطلب الثاني: مفهوم الأمن الموسع.	13-10
المطلب الثالث: من الإقليمية التقليدية إلى الإقليمية الحديثة.	16-13
المبحث الثاني: الأمن من المنظورات النقدية.	17
المطلب الأول: المفهوم البنائي للأمن.	20-17
المطلب الثاني: مفهوم الأمن في النظرية النقدية.	29-20
المبحث الثالث: العقيدة الأمنية الجزائرية.	30
المطلب الأول: مفهوم العقيدة الأمنية الجزائرية.	31-30
المطلب الثاني: مرتكزات العقيدة الأمنية الجزائرية.	34-31
المطلب الثالث: تحولات العقيدة الأمنية الجزائرية.	37-34
خلاصة الفصل الأول.	38
الفصل الثاني: البعد الإقليمي للأمن الوطني الجزائري بعد 2011: التداعيات والمحاذير.	
المبحث الأول: الأمن الوطني الجزائري: من منظور جيوسياسي.	41
المطلب الأول: جغرافية الدولة الجزائرية.	42-41
المطلب الثاني: الدوائر الجيوسياسية للأمن الوطني الجزائري.	47-43
المطلب الثالث: جيو اقتصاد الجزائر	49-47
المبحث الثاني: التحديات الأمنية التي واجهت الجزائر بعد 2011.	50
المطلب الأول: من أجل مقاربة مفاهيمية لظاهرة الحراك العربي.	52-50
المطلب الثاني: الحراك الشعبي في تونس التداعيات والمحاذير.	53-52
المطلب الثالث: الأزمة في ليبيا والتحديات اقليمية	56-54
المطلب الرابع: الأزمة في مالي والرهانات الجيو-أمنية.	58-56

المطلب الخامس: تنامي التواجد العسكري والأمني في الساحل.	**60-58**
المبحث الثالث: المقاربات الأمنية للجزائر بين الترتيبات الإقليمية والدولية.	**61**
المطلب الأول: المقاربة الأمنية الأمريكية.	**63-61**
المطلب الثاني: المقاربة الأمنية الفرنسية.	**66-64**
المطلب الثالث: المقاربة الأمنية الجزائرية.	**69-66**
خاتمة الفصل.	**70**
الخاتمة.	**73-72**
قائمة المراجع.	**86-75**
فهرس الجداول.	**88**
فهرس الخرائط.	**88**
فهرس الأشكال.	**89**
ملخص الدراسة.	**94-93**

ملخص الدراسة

ملخص الدراسة:

يشكل الأمن الهاجس الأكبر للدول باعتباره العامل الأساسي الذي يضمن البقاء والاستمرار لها، ولقد شهد الأمن تحولات عميقة مست صلب محدداته ومهدداته، تطور مفهوم الأمن سيما في جو الحرب الباردة، فكان الأمن يتخذ من الدولة وحدة مرجعية أساسية، والأدوات العسكرية الوسيلة الوحيدة لضمان الأمن، ومع الدراسات النقدية خاصة مع ظهور مدارس ومقاربات وسعت منه، على مستوى قطاعات الأمن التي لم تعد عسكرية حصرا، كما عمقته عموديا من خلال مستويات التحليل، أو الموضوعات المرجعية التي صارت الدولة إحداها، إلى جانب وحدات أخرى الفرد، المجتمع، الإقليم...إضافة إلى بروز تهديدات أمنية جديدة تتجاوز حدود الدولة القومية.

ومن خلال دراستنا تم تحليل تأثيرات التحديات الإقليمية التي تهدد الجزائر بداية من سنة 2011 وما أفرزته هذه الفترة من تحولات سياسية وأمنية واقتصادية في البيئة الإقليمية للجزائر، فالجزائر في "مأزق" صعب، بعد موجة الحراك العربي والذي مس دول الجوار الشرقي للجزائر خاصة في تونس وليبيا، وتزايد حدة الإشكاليات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي بعد أزمة شمال مالي وتنامي التواجد الأجنبي، وتفاقم التهديدات المعقدة والمتشابكة فيما بينها، كالظاهرة الإرهابية وارتباطها بالجريمة المنظمة وشبكات تهريب السلاح وتضاعف المهاجرين غير الشرعيين وما يشكلونه من مخاطر مجتمعية وأعباء اقتصادية تعرضت له الجزائر.

Abstract:

Security is the biggest concern of states, as it is the main factor that guarantees their survival and continuity, security has witnessed profound transformations that touched its determinants and threats, the development of the concept of security, especially in the atmosphere of the Cold War, Security used the state as a basic reference unit, and military tools were the only means to guarantee security, and with critical studies, especially with the emergence of schools and approaches that expanded from it, at the level of security sectors that are no longer exclusively military, and deepened vertically through the levels of analysis or reference topics that have become the state is one of them, along with other units, the individual, society, and territory…In addition to the emergence of new security threats that transcend the borders of the nation-state.

and through our study, the effects of the regional challenges that threaten Algeria were analyzed starting from the year 2011, and the political, security and economic transformations that this period resulted in the regional environment of Algeria. The Arab movement, which affected the countries of the eastern neighborhood of Algeria, especially in Tunisia and Libya, and escalation of security problems in the Sahel region after the crisis in northern Mali and the growth of the foreign presence and the exacerbation of complex and in entertwined threats between them, such as the terrorist phenomenon and its link to organized crime, arms smuggling networks, and the multiplication of illegal immigrants and the societal risks and economic burdens that Algeria has faced.